د. نصر الدين لعياضي



# الميديا
## بين المتن والهامش

د. نصر الدين لعياضي



# الميديا
## بين المتن والهامش

# المحتويات

من الصعب أن نضع مقدمةً لهذه المجموعة من النّصوص القصيرة المتشذرة التي تدور حول متن الإعلام والاتّصال وهوامشه. والسبب في ذلك لا يعود لتنوعها واختلافها فحسب، بل أيضاً لأن كلّ نص فيها يشَكّل مقدمة للموضوع الذي يثيره، بمعنى أن القول فيه لم يستنفذ.

قد يلاحظ القارئ أن هذه النّصوص تتكئ، بهذا القدر أو ذاك، على قراءات كاتبها. القراءات بمفهوم "أنبرتو مانغويل". الذي يقول عنها إنها عبارة عن محادثة تكون تارة في صيغة حوار صامت يجري بين القارئ وما قرأه، وطوراً مكتوباً. فعندما تعجب القارئ فكرة ما أو يستهويه تعبير ما في نص من النُّصوص يستل قلمه للتسطير عليه أو تلوينه، وعندما يستفزه نص ما ويرغب في التواصل معه يقوم بتدوين ملاحظته على هامشه. لذا يمكن القول إن جزءاً كبيراً من هذه النّصوص ولد من رحم هذه الهوامش التي أثرتها التجربة والمتابعة. لذا اترأى صاحبها الأسلوب الأقرب إلى المحاورة على أمل أن يتواصل معها القارئ ويقرأها بالطريقة التي ذكرناها أعلاه.

قد يتساءل القارئ المختص في مجال الإعلام والاتّصال: ما عسى أن يحمله هذا الكتاب من جديد بعد كلّ ما قِيل وكُتب عن هذا الموضوع في عالم تتزايد فيه المعلومات والمعارف بسرعة فائقة بفضل التكنولوجيا المعاصرة وتتقادم بسرعة أكبر؟ وهذا الذي يؤرق كلّ كاتب يروم عدم اجترار القول وتجنب تكرار المتعارف عليه من المعلومات.

إن هذا الكتاب موجه لعامة القراء، وكلّ المهتمين بالصحافة والإذاعة والتلفزيون وشبكة الانترنت، ومواقع التواصل الاجتماعيّ، ولا يستهدف أهل الاختصاص فقط إلا أنه يتيح لهم فرصة الخروج من الانغلاق، والنأي عن "الدوكسا" **Doxa**، والانعتاق من الأيديولوجيات التي تعدّ بمثابة منظومة تخفي التناقضات وتتستر على المفارقات. وإن تسنّى لهم ذلك فإنهم ينتهون من قراءته بما يساعدهم على مطارحة البديهيات التي تضلّل الرؤية لواقع الإعلام والاتّصال وتعيق فهمها. المطارحة التي نعتقد أنها تفيدهم في تجديد فهمهم لمتن الإعلام والاتّصال ومن خارجه. وهذا ما أردنا قوله بالهامش. بمعنى أنه لا يمكن -في اعتقادنا- أن نستوعب الكثير من جوانب الميديا ومحتوى ما تبثه أو توزعه مهما كان موضوعه إن عزلناه عن سياقاته. فالتمعّن في حقل "الإعلام والاتّصال" لا يستكمل إلا من خارجه، هذا الخارج الذي قدمناه في شكل "نَفَحات" من الثّقافة والفكر والفلسفة والتاريخ، وعلم النفس والاجتماع والأدب واللسانيات، التي تساعدنا على تفكيك بعض السياقات. ولعل هذه "النفحات" هي التي تستهوي القارئ العادي -غير المختص- وتثير فضوله لولوج عالم الإعلام والاتّصال.

أخيراً أتمنى أن تساهم هذه النّصوص في زيادة عدد الذين يضّمون صوتهم لصوت الفيلسوف نتشه الذي قال: "عندما أريد أن استريح أتناولُ كتاباً".

نصر الدين لعياضي

الجزائر 13 يونيو 2019

## ❖ أبو حيان التوحيدي والفيسبوك ❖

رأيت كمن يرى في عالم التجليات "مارك زوكربيرغ" يحتفل بأبي حيان التوحيدي، ويثنى على كتابه الموسوم بـ"الصداقة والأصدقاء"، في حفل مهيب، نظمه بمناسبة مرور عشر سنوات على إنشاء موقع شبكته الاجتماعيّة: الفيسبوك. وبدا لي أن أبا حيان لم يكن مسروراً بهذا الحفل قط. بل أكاد أجزم أنه كان جَزِعاً ليس لأن التكريم لم يأت من أبناء جلدته الذين تركوه في حياته لحيف الزمان، فأحرق كتبه يأساً من قومه وانتقاماً من مجتمعه، وتناسوه في مماته وجحدوا فضله، بل لأن ما سمعه في هذا الحفل لم يعجبه.

فهذا أحد المتحدثين يقول إن مارك زوكربيرغ طور مفهوم الصداقة من خلال موقع شبكة الفيسبوك الذي تحدث عنه بكلام غامض يحيد عن الصواب، إذ قال يستطيع الشباب من مختلف الأمصار والأقطار أن يلتقوا، بفضله، متى طاب لهم اللقاء. ويقيمون صداقات فيما بينهم. كيف لا يجزع وهو لم يتذكر قط أنه خط شيئاً من هذا القبيل في كلّ كتبه حتّى تلك التي أحرقها، بل لم يتصور هذا اللقاء أصلاً؟ فما رسب في ذهنه أن أحد أدباء عصره خاطب صاحبه قائلاً: أشتهي أن أشتري داراً بجوارك حتّى ألقاك كلّ وقت. فرد عليه قائلاً: إن المودة التي يفسدها تراخى اللقاء مدخولة – أي ضعيفة وناقصة- لكن جزعه لم يمنعه من السؤال: كيف يستقيم القول بعدم لزوم الجوار لإقامة صداقة مع الغير؟ وكيف يمكن أن نبرم هذه الصداقة دون لقاء فعلي والتحدث العين في العين؟
وقد رأيت فيما رأيت أحد المدعوين للحفل، أظنه عالم الاجتماع، أنطونيو كاسيلي، يحاول أن يشرح الأمر لأبي حيان قائلاً: كان الناس في عصركم يقيمون الصداقات عبر السفر للتجارة والحج، وفي الأسواق، والمراعي ومضرب الخيام، والمساجد والكُتّاب، ومواقع الصيد والحِرف أو بين أفراد الأسرة والقبيلة. فهذه المؤسسات الاجتماعيّة التقليديّة وغيرها لا تزال مربط الصداقة في عصرنا. وقد أضفنا لها مواقع للشبكات الاجتماعيّة في الانترنت، مثل الفيسبوك، فمنحتنا القدرة على تحدي القوانين المألوفة في اللقاء بالغير، ومكنتنا من إقامة صداقات مع أشخاص من قارات مختلفة لم نكن على علم بوجودهم من قبل. وواصل حديثه قائلاً: يمكن لأحد شباب اليوم أن يلتقي بشاب آخر، لأول مرة في مناسبة ما، مثل هذا الحفل، فيبادره بالقول لقد سبق لنا أن التقينا في موقع الفيسبوك! أو إننا أصدقاء في الفيسبوك!

استنكر أبو حيان، أديب فلاسفة العرب وفيلسوف أدبائهم، الذي خاض في غوامض القضايا ودقائقها، هذا القول وكاد يعدّه من بنات خفة العقل لأنه تحدث في كتابه المذكور عن معنى الصداقة وأصنافها لدى الملوك، والتجار، والكتاب وأهل العلم، والرعاع، ولم يجد مثيلاً لصداقة الفيسبوك التي يتحدثون عنها.

لم أستطع أن أقاوم الرغبة الجامحة في الاستماع إلى رده فاقتربت منهما بحذر، فوجدت أبا حيان التوحيدي يقول: إذا فهمت ما ذكرته فإنك تقصد العلاقة وليست الصداقة. وطرف الصداقة أملح من العلاقة، على قول الحسن بن وهب. وأردف قائلاً: في عصرنا كان يُقال إذا مات صديق لك سقط منك عضو من أعضاء جسمك! فالصداقة هي عشرة، ووفاء، وثقة، ونزاهة، وحميمية تبنى عبر الزمن. وليست مجرد كلام أدوّنه وأرسله. والصديق هو ذاك الذي إن قَرُبَ مَنَح، وإن بَعُدَ مَدَح، وإن ظُلِمَ صفح، وإن ضويق فسح. فهل يمكن أن نعثر على هذا الصديق في موقع شبكة الفيسبوك التي تتحدث عنها؟

لم يرد عالم الاجتماع على أبي حيان التوحيدي، بل أعتقد أن المحلل النفسي وعالم الأمراض العقلية، سارج تيسرو، هو الذي قام بذلك. فأكّد أن ملايين الناس يعيشون اليوم "على قرب افتراضي" يتبادلون الرسائل والصور والمشاعر ويديرونها عن بعد فتنشأ بينهم صداقة متينة، ويمكن أن تمتد إلى أرض الواقع دون أن تقضي على الصداقات السابقة والفعلية. فالشاب المراهق اليوم يعيش مع ربعه في كمبيوتره بشكل مواز لعائلته. وما يتبادله معهم لا يعاني قط من السطحية، بل يملك من كثافة العاطفة والوجدان ما لا يميزه عن الصداقة التي نجدها في حياتنا الفعلية. وأصبح الشباب، اليوم، يتزايدون بعدد أصدقائهم الفيسبوكيين الذي يبلغ المئات، بل الآلاف. فتح أبو حيان فاه مندهشاً وقال: إن أبناء عصري قد سايروا فيلسوف اليونان، أفلاطون، فيما ذهب إليه عندما قال: إن كثرة الأصدقاء تُضيع الصداقة. اختفت صور الحفل، فجأة، أمام نظري وانقطع حبل هذا الحوار وتمنيت معرفة نهايته. فقررت، بعد بضعة أيام، التوجه إلى موقع الفيسبوك معلّلاً النفس بالقول لعل المتحاورين أصبحوا أصدقاء افتراضيين وواصلوا حوارهم عن بعد. لكن تثاقل حركة شبكة الانترنت، وانقطاعاتها المتكررة لم يترك لي سوى التمني وتعكُّر المزاج.

## ❖ إنهم يحبّون على الطريقة الفيسبوكيّة ❖

أَلِجُ شبكة الفيسبوك وأتجول في مناكبها، فأحدق في وجوه الأصدقاء لأرى ما فعله الزمن بملامحهم، وأستفز ذاكرتي بربط أسماء بعضهم بالصور التي ردمها النِّسْيان. وأندهش من "جرأة" البعض في البوح. لقد كانوا يتحفظون على ذكر أسماء زوجاتهم أمام الأصدقاء المقربين. وهاهم الآن ينشرون، في موقع شبكة الفيسبوك وأمام الملأ، صورهم وصور زوجاتهم وأطفالهم! ربما لا يعتبرها البعض جرأة، بل سلوكاً طبيعياً في شبكة الفيسبوك التي غيرت فهمهم لما هو حميمي وخاص.

لكن ما يدهشني أكثر هو النقر على أيقونة "أحب" "Like I" التي شاع نقرها فاستعصى علي تقبلها. فمن المعقول أن ننقر على الأيقونة المذكورة إذا تعلق الأمر بصورة شخص، وأغنية، ومنظر، وشريط مرئي، وفكرة أو قول مأثور، ودعابة، ونص وحتّى التعليق عليه، لكن من غير المعقول أن ننقر على أيقونة "أحب- Like I" على قيام ابن عاق بضرب والديه! أو صورة زوج يحل خلافاته مع زوجته بالساطور! أو انهيار جسر أو انحراف قطار عن سكته. فهل هذا يعني أننا نحب المعاصي والعنف والكوارث ومصائب البشر؟ إذا، هذه الأيقونة لا معنى لها في هذا الموقع لأنها أفرغت فعل "أحب" من كلّ المعاني أو على العكس شحنته بالدلالات إلى درجة أفقدته معناه، مثلما فعلت مع الصداقة التي اختصرت في إرسال طلب قصير إلى أحد المشتركين في موقع الفيسبوك!

يبدو أن هذا الاستنتاج متسرع لأن الأحداث تفاجئنا بقيمة هذه الأيقونة. فعندما حكمت المحكمة على ستيفان ترك، الصائغ المقيم في مدينة نيس بفرنسا، بالإقامة الجبرية وقيدته بالسوار الإلكتروني بتهمة قتل شاب حاول الاعتداء عليه بقوة السلاح من أجل سرقة مجوهراته، تزايد عدد المتعاطفين معه في موقع شبكة الفيسبوك ليصل إلى 1،6 مليون شخص نقر على الأيقونة المذكورة؛ من أصل 26 مليون مشترك في هذا الموقع بفرنسا. وقد تحوّل هذا النقر إلى ظاهرة أثارت الكثير من الجدل في وسائل الإعلام الفرنسيّة، وفي شبكة الانترنت. وتم تسييسها بسرعة. لكن الغريب أن المظاهرة التي نظمت بالمدينة ذاتها لمناصرة الصائغ المذكور لم تجلب كلّ المتعاطفين بالنقر على أيقونة "أحب" ولا حتّى نصف عددهم! فهل إن هذا النقر غير المكلف لا يعبر عن أي التزام سياسي؟ يجيب الباحث الاجتماعي دومنيك كردون على هذا السؤال بالقول: (يعدّ هذا النقر التزاماً سياسيّاً وإن كان أقل تكلفة لأنه علني. وهذا خلافاً للتصويت في الانتخابات الذي يُعد فعلاً خاصاً جدًا، لا يُفصح عنه أمام الملأ. لكن استثمار هذا النقر سياسيّاً يظل غير مؤكد).

بعيداً عن السّياسة نجد أن حب المال كان وراء اختراع أيقونة "أحب" الفيسبوكيّة. ففي شهر فيفري 2009 أضيفت هذه الأيقونة لقياس شعبيّة بعض الماركات والمؤسسات والسلع والخدمات لدى المستهلكين من مستخدمي موقع الفيسبوك. وقد اخترع هذا الموقع محركاً خاصاً أطلق عليه مسمى: " محرك بحث الغرافيك" لهذا الغرض. يقدم سجلاً بأسماء الأشخاص الذين ينقرون على أيقونة "أحب" في الموقع المذكور، وقائمة المواد التي أحبوها بالضبط! وتوجه هذه المعلومات للهيئات والشركات ورجال التسويق والإعلان ليستثمرونها في أنشطتهم الترويجيّة، ودراسة السوق ومكانة السلع فيها.

وامتد النقر على هذه الإيقونة ليشمل كلّ ما ينشر في الفيسبوك. وانتهى، في آخر المطاف، ليصبح شكلاً من التفاعل مع مادة الاتّصال، وطريقة للتأكيد على الحضور في موقع شبكة المذكورة. بيد أن ما يؤخذ على هذه الممارسة، التي يراها البعض تجسيداً لرجع الصدى في الاتّصال، أنها تشجع الكسل. فالنقر على الأيقونة المذكورة أسرع وأسهل من

كتابة بعض الجمل التي تفيد أن المطلع على الصُّورَة أو قارئ الفكرة أو الحكمة يتفق مع رأي صحابها أو يساند موقفه. والدليل على ذلك أن عدد الذين ينقرون على الأيقونة المذكورة يكون، في الغالب، أكبر من عدد الذين يعلقون على النّصّ أو الصُّورَة. وبهذا يكون موقع شبكة الفيسبوك قد ساهم في إفقار اللّغة اللفظيّة بالقضاء على تباينات دلالات كلماتها. فالهوى، والحب، والود، والتقدير، والإعجاب، والتثمين، والتعاطف كلّها تختصر في الفيسبوك في خمسة حروف "Like I"

كان الصحافيان إيرون كيريو وكاميل جفودن، من صحيفة ليبراسيون الفرنسيّة يريان أن موقع شبكة الفيسبوك لم يترك أي اختيار سوى النقر على أيقونة "أحب" أو الصمت. ورغم أن هذا الموقع طرح ترسانة من أيقونات Smiley أوEmoticone التي تعبر عن حالات من شعور مستخدم هذا الموقع أو رد فعله إلا أن اختيار أيقونة "أحب" يظل مهيمناً، وبعده يأتي الصمت الذي يظل مخفيّاً. وهنا يكمن جوهر الاستبداد. لكنه استبداد خفي ومرغوب. فالشخص الذي يكتب أو يعلق في شبكة الفيسبوك أو يدرج صوراً ولا يحصل على عدد كبير من "Like I" يعيش غبناً. ويعتقد أنه غير محبوب. فرغم وجود أكثر من اختيار في الفيسبوك إلا أن الحب على الطريقة الفيسبوكيّة يظل الشكل الأبرز لتسويق المشاعر.

## ❖ الأشياء الذكيّة التي تعطّل التَّفْكِير ❖

شيء يشبه الخيال. سيدة تُشَغّل آلة الغسيل من مقر عملها قبل وصولها إلى المنزل بمجرد لمسة لشاشة هاتفها الذكي! وأخرى تتطمأن على طفلها الذي تركته لدى المربية، وتراقبه بمجرد الالتفافة، بين الحين والآخر، إلى شاشة كمبيوترها المحمول المشبك بكاميرا حيثما يوجد ولدها، وهي منهمكة في أداء واجبها المهني! وهذه الساعة العجيبة المثبتة في اليد التي تعلم حاملها عن السعرات الحرارية التي أحرقها، وإيقاع خفقان قلبه في أثناء قيامه بتمارين رياضيّة، وترسل المعلومات مباشرة إلى بوابة إلكترونية لتحلّلها وتخبره عن حالته الصحية، وتزوده بالتعليمات الضرورية ليواصل تدريباته حتّى يخف وزنه أو يستعد رشاقة جسمه أو تنصحه بالاستراحة قليلا أو التوقف نهائيّاً عن ممارسة الرياضة! وذاك الميزان العجيب الذي يرسل رسائل إلى أصدقائك في الفيسبوك ليخبرهم عن نجاحك في التخلص من الكيلوغرامات الزائدة في وزنك في المدة الأخيرة! وغيرها من الأشياء الصغيرة اللطيفة أو الحساسة التي تقتحم حياتنا تدريجيّاً لتعيد تنظيمها، والتي يسميها المختصون "انترنت الأشياء". ويقصد بها الأشياء المادية المزودة بتجهيزات رقمية تستطيع الاتّصال ببعضها أو نتصل بها لا سلكيّاً عبر شريحة. إنها ثمرة الذكاء الاصطناعي.

تشير الإحصائيات إلى أن عدد الأشياء المربوطة بالانترنت يبلغ 80 ملياراً في العام 2020. إنه رقم ضخم يسعد "جون ماثلي" مخترع محرك البحث "شودن"، الذي يكشف الأشياء المتصلة بالانترنت، بدءاً بكاميرات المراقبة،

وإشارات المرور، والرادارات، والأجهزة الطبية، وأنظمة مراقبة المَدافِئ، والسيارات المتصلة بأجهزة تعيين الأماكن بالأقمار الصناعية، وأجهزة التبريد المركزيّة، وصولاً إلى أجهزة الإنذار المبكر، وغيرها من العُدّة التي يمكن تشغيليها عن بعد أو تجميد نشاطها بالكبس على الأيقونة في واجهة شبكة الاتّصالات أو عبر شبكة الانترنت، مثل تذويب حلبة التزحلق على الجليد.

وقد وصف البعض هذا المحرك بالمرعب. وقد رد عليهم مخترعه بأنه أقل رعباً من ربط محطة نووية بشبكة الانترنت! والرعب الذي يثيره هذا المحرك، يأتي، في نظر الكثيرين، من قدرته على كشف ما هو مستور، أي المؤسسات التي تريد أن تظل كاميراتها للمراقبة مخفية، ومن احتمال استغلال المعلومات التي يتيحها هذا المحرك لاختراق هذه التجهيزات أمنيّاً أو توقيف تشغيلها مؤقتاً أو بشكل دائم.

يبتهج البعض بهذه الأشياء الذكيّة، ويثمّنونها لأنها تجسد، في نظرهم، التقدم والتحرّر من إكراهات الوقت والمكان، وتوفر لهم حياة أفضل وأريح. إذاً، لماذا ينظر إليها البعض نظرة الرّيبة؟ ولماذا ينزعج آخرون من وجودها؟

إن الاحتفاء بانترنت الأشياء يكون أكبر في أوساط ذوي المرجعيّة المستنبطة من "علم الخيال". فيقيسون مدى اقترابها من الخيال أو حتّى تجاوزها له. أما الذين ينظرون إليها انطلاقاً من خلفية فلسفيّة فإنهم يتوجسون منها أكثر مما يبتهجون بها. والسبب لا يعود إلى قدرتها في جعلنا متصلين بشبكة الانترنت حتّى بدون علمنا. وهذا الأمر لا يخلو من حسنات على مستوى تفاعلنا بما يحيط بنا. بل يكمن في منحه للتكنولوجيا سلطات جديدة قد تؤثر على اختياراتنا وسلوكنا.

للفيلسوف "إيفن مروزوف" القادم من روسيا البيضاء إلى الولايات المتحدة الأمريكيّة للتدريس رأي آخر في المسألة. فرغم اعترافه بمزايا صندوق القمامة الذكيّ التي يخبر غطاؤه أصدقاءك الفيسبوكيين عن محتوياته كلما فتحته. ويضع سلوكك تحت أنظار الغير لتقييم مدى التزامك بحماية البيئة من خلال فرز بقايا المواد البلاستيكيّة والزجاجيّة والكارتونيّة إلا أنه يعتقد أن مثل هذه الأشياء الذّكيّة تسقط آخر المتاريس التي كان يتخندق فيها الناس للحفاظ على حياتهم الشّخصيّة والحميميّة. فهذه الأشياء لا تفشي ما نعتبره "أسرارنا" الصغيرة فقط، بل تؤسس أيضاً لمجتمع يتسم باستبداد الشفافيّة. والأكثر من هذا أنها تشجع على عدم التَّفْكِير. فإذا جاريناها وتنازلنا عن بعض صلاحياتنا وأعمالنا لتقوم بها بدلا عنا، فنريح تفكيرنا.

ولعل أبرز مثال على ذلك فرشاة الأسنان الذكية التي تخبرنا عن البقع التي لم تتمكن من الوصول إليها أو مدى صحة طريقة فرك أسناننا وكمية المعجون المستخدمة لتنظيفها. وفرشاة الأكل التي تخبرنا عن كمية السعرات الحرارية التي نتناولها في وجباتنا، وكمية الدسم التي تحتويها. فغني عن القول أن هذه الفرشاة التي توجه استهلاكنا قد تعفينا من البحث عن المعلومات ذات الصلة بكمية السعرات الحراريّة التي يحتاجها جسمنا يومياً، وكيفية التخلص

من الزائد منها، ومقدار الدسم الضار المدسوس في مأكولاتنا. ليس هذا فحسب، فإنها تعطل التَّفْكِير في الأسئلة التالية: لماذا أصبح غذاؤنا أكثر تشبعاً بالمواد الدسمة؟ ولماذا ازدادت المواد الحافظة في المواد الغذائيّة والخضر التي نستهلكها؟ ربما يعتقد البعض، عن صواب، أن عدم التَّفْكِير ليس مرادفاً للغباء. لكن ألم يقل المغني "جاك برال" إنّ الغباء هو الكسل؟

## ❖ إنّنا السبَّاقون ❖

كان الحديث يدور حول مستقبل الانترنت، فسألني أحدهم عن معنى انترنت الأشياء. فذكرته بالتعريف الذي يقدمه أهل الاختصاص لها بالقول إنها شبكة الشبكات تسمح بتشخيص مباشر، وبدون أي لبس، للوحدات الرقميّة والأشياء الماديّة. وهذا بفضل نظام من التشخيص الرقميّ الموحد وتجهيزات الاتّصال اللاسلكيّ. وتتيح إمكانية معالجة، وتخزين، ونقل، واسترجاع، وتبادل المعطيات والبيانات بدون انقطاع بين العالمين الماديّ والافتراضيّ.
بدا له هذا التعريف عسيراً على الفهم لأنه نظري، فقاطعني بالقول. الله يخليك، أنا لست من المثقفين، وكلّ ما أريده هو أن تبسط لي المعنى؛ أي أريد أمثلة واقعية تساعدني على الفهم. فالانترنت التي أعرفها هي شبكة تظهر لنا في الشَّاشة، أما الأشياء فهي وحدات ملموسة نتعامل معها يوميّاً بدون اللجوء إلى الشَّاشة. فما علاقة هذه بتلك.
وحتّى يستوعب المعنى بشكل دقيق استنجدت بالباحث "إفجيني موروزوف" القادم من روسيا البيضاء للتّدريس في جامعة جورج تاون بواشنطن، والذي نشر العديد من المقالات في الصّحف الأمريكية حول شبكة الانترنت. ففي تعليقه عن انترنت الأشياء يقدم مثالاً عن "صندوق القمامة" الذكي الذي قام بتصميمه فريق من الباحثين البريطانيين والألمان. والذي يقول عنه أن كلّما رفعت غطاءه أو أغلقته تقوم عدسات الكاميرا الصغيرة المثبتة فيه بتصوير محتوياته وتحلّل نفاياتك وترسل الصّورة إلى أصدقائك الفيسبوكيين! بالطبع، إن الغرض من هذه الصُّورَة ليس إعلام أصدقائك بما أكلت؛ لأنه لو كان هذا هو الغرض الأساسي لانتفت الحاجة إلى هذا الصندوق الذكي واكتفى الناس بتصوير مأكولاتهم وهي مصفوفة فوق سفرة الطعام، وتبادلوا صورها عبر الترسانة التكنولوجيّة التي يملكونها. فغرض الصندوق المذكور هو الكشف عن كيفية تعامل الأشخاص مع المواد القابلة للتدوير أو "الرسكلة" مثل الزجاج، والبلاستيك، والورق، وتنبيه الأشخاص إلى تبذيرهم للمواد الغذائيّة، وحتّى التأثير عليهم وترشيد سلوكهم الاستهلاكيّ.

بدأ صديقنا يهتم أكثر بطريقة "مروزوف" في تبسيط الأمور. فشجعنى على الاستطراد في عرض وجهة نظر هذا الباحث الذي يرى أن ظاهرة انترنت الأشياء تعمل في اتجاهين يسيران نحو تغيير محيطنا: الاتجاه الأول يتمثل في

تزايد التشبيك الرقمي للأشياء المحيطة بنا، والتي لم تعد غبية وسلبية بفضل جرعة من الذكاء الاصطناعي، إذ تستطيع أن تميّز بين الصالح والطالح في سلوكنا. والاتجاه الثاني يكمن في تثمين السلوك المسؤول ومعاقبة غير المسؤول.

هذا إضافة إلى أن انترنت الأشياء تساهم في تمتين علاقتنا الاجتماعيّة، مثل الميزان الذكي الذي يبعث بأُغْرُودَة إلى أصدقائك عبر موقع شبكة تويتر لتعلمهم بوزنك الجديد! والساعة التي تهتز كلما وصلتك رسالة عبر موقع الفيسبوك! وانتهيت إلى القول أن انترنت الأشياء تعمل على تيسير حياتنا التي تزداد تعقداً من يوم إلى آخر، بدءاً بالسيارة الذكية وصولاً إلى الثلاجة الذكية التي تنبهك إلى ما تبقى من المواد الغذائية التي وضعتها في جوفها، مروراً بفرشاة الأسنان الذكية التي تخبرك بأنك لم تفرك أسنانك جيداً!

لم أكد أنتهي من حديثي حتّى قاطعني صديقنا بالقول، لو عاش هذا الـ"مروزوف" بين ظهراننا لتأكّد أننا كنا السبّاقين إلى "انترنت الأشياء". لم أفهم قصده، وظننت أنه لم يستوعب كلّ ما قلته. فشرح لي فكرته قائلاً: لقد رضخت لرغبة والدي، وطالبت بنقلي إلى العمل في المدينة التي ولد بها. وتحقق لي ما رغبت فيه في مدة قصيرة لم أتوقعها، لكنني لم أستطع أن أتأقلم بتاتاً مع محيطي الجديد لأن انترنت الأشياء كانت في أوج نشاطها في تلك البيئة. وعندما لاحظ اندهاشي، استطرد قائلاً: عدت ذات مرة من السوق محمّلاً بقفة مملوءة بالخضروات والفواكه.

فتناهى إلى سمعي صوت أحدهم لا أعرفه قط يقول لصديقه: يبدو أنه يستقبل اليوم ضيوفاً لأنه اشترى ربطتين بقدونس. ففي العادة كان يشترى ربطة واحدة! واستوقفني ذات مرة أحدهم لم أراه قط بالحي الذي أسكنه ليسألني دون مقدمة قائلاً: هل السيدة السمراء التي زارتكم ليلة الخميس الماضي طبيبة أم تدعي ذلك؟ لقد لاحظت في الزجاج الأمامي لسيارة "كيا" السوداء التي كانت تقودها وجود لوغو طبيب مثبتاً في الجهة العليا يميناً! هذه عينة بسيطة من نشاط انترنت الأشياء في المدينة التي شهدت ميلاد والدي. وخلافاً لما يعتقد هذا الـ"مروزوف" لم تيسر هذه "الانترنت" حياتي فقط، بل بالعكس، لقد دفعتني لأقفل راجعاً إلى مقر عملي الأول بعد سنتين فقط من تركه

## ❖ لا تصدّقهم ياعَمّ "بيل" ❖

ما عساني أقول يا عمّ "بيل" وأنت تسألني عن الهاتف الذي اخترعته في 1876؟ هل أقول لك إنه لم يبق منه سوى كلمة "ألو Allô" بعد اختراع الهاتف الذكي؟ عفواً، لا أريد أن أبخس اختراعك لأنك أنت الذكي وليس هاتفك. أما نحن فقد تحوّلنا إلى أغبياء بعد أن أوكلنا ذاكرتنا إلى شريحة الهاتف الذكي الرقميّة فامتلكت الكثير من حياتنا. فلم نعد نتواصل عبر هذا الهاتف فقط، بل أصبحنا نتخاطب بالنّص، ونلتقط الصور ونتبادلها، ونعرف الوقت، ونطلع على حالة الطقس. وبفضله غدونا نبحر في الطرقات، ونلج المكتبات، ونتصفح الصّحف، ونستمع للإذاعة، وننتقي الموسيقى،

ونشاهد مقاطع الفيديو، ونتسوق، ونحجز تذاكر السفر في شركات الطيران وغرفاً في الفنادق، ونراقب حركة حسابنا البنكي، ونلهو بالألعاب الإلكترونيّة. إنه منبهنا من النوم، ومنظم أجندة نشاطنا! فهل تحسدنا على ما نحن عليه أم تشفق علينا؟

أعرف يا عمّ "بيل" أنك تَوَصَّلَت إلى اختراع الهاتف لحبك الشديد لوالدتك التي فقدت حاسة السمع في شبابها اليافع، ولزوجتك الصماء. فاتجهت إلى تدريس الصم البكم الذين فتحوا لك أفاقاً لدراسة علم الصوتيات، والبحث عن كيفية انتقال الصوت بين البشر. وهكذا أدركت أن الشِّحنات الكهربائيّة يمكن أن تنقل صوتنا. فهاتفك كان عربون مودة للغير لتسمعهم وهم يتحدثون. أما هاتفنا الذكي فقد قبر هذا الحب. فأصبحنا نتبادل الرسائل النّصيّة القصيرة في المناسبات والأعياد بدل الزيارات. بل أضحينا نؤلف الكتب بالرسائل النّصيّة القصيرة! وإن لم تصدقني فاسأل الكاتب "فيل مارسو" الذي ألف أول كتاب بهذه الرسائل في 2004.

إننا نخشى أن نصبح مثل الذين كنت تدرسهم بعد أن تحل السبّابَة محل الشفاه. هذا إن لم تحوّل عن الكتابة إلى التصوير، كما حولها طلاب الجامعات الذين أرهقهم نقل الدروس فصوروها بهواتفهم. إنها الخشية التي حدت بالخبير في وسائط الاتّصال والمبتكرات التكنولوجيّة، "داميان دواني"، إلى وصف الهاتف الذكيّ بأنه غير إنساني لأنه سيستغنى عن الكلام! ولتوضيح ذلك يسوق المثال التالي: عندما أتيه في البحث عن عنوان ما في شوارع المدن الغربية الكبرى أسأل أحد المارة عنه، فلا يكلف هذا الأخير نفسه أي عناء سوى كتابة العنوان المطلوب في هاتفه الذكي، ويرفع الشَّاشة أمام نظري حتّى أرى خريطة الطريق المؤدية إليه. ولا يَنْبِس بِبِنْتِ شَفَةٍ. هذا إن لم ينظر إليّ، باندهاش، متسائلاً في سره عن الكوكب الذي نزلت منه وجرد قاطنيه من الهاتف الذكيّ.

أعرف يا عمّ "بيل" أنك رفضت تَوْصِيل الهاتف بمختبرك، لذا أعتقد أنك ستضحك بملء الشدقين إن أخبرتك أننا أصبحنا نُعاني من مرض، بل من رهاب وُسم بـ"نموفوبيا". وهي كلمة مشتقة من اللّغة الإنجليزية، ويقصد بها حالة الذعر التي تنتاب الإنسان في حالة وجوده دون هاتفه سواء لفقدانه أو نسيانه أو لنقص تغطية شبكة الاتّصالات أو عدم وجود رصيد فيه. لكنني لا أعرف هل ستضحك منا أو علينا لأننا لا نعاني من هذا الرهاب فقط.

لا تصدق ياعم "غرهام بيل" كلّ ما يقال عن الهاتف الذكي. فأحدهم، ويبدو أنه من أتباعك، ادعى أن هذا الهاتف قضى على أهم ما أتاحه هاتفك، وهو الفنتازيا. إذ يزعم إن التطبيقات التقنية التي يتضمنها الهاتف الذكي جعلت الحياة مرتبة بدقة، ورتيبة إلى حد الممل. إنه يطلب منك اتّباع إرشادات خريطته حتّى يقودك إلى المكان الذي تقصده، ويعلمك بأن الجو ممطر فتحتاط لذلك. ويذكرك بمواعيدك اليومية. لقد قضى، بالمختصر المفيد، على ما هو تلقائي وغير منتظر. لا تجزع إن أخبرتك أن هذا المدعي لا يقيم بين ظهرانينا لأن حياتنا فاضت بالمفاجآت حتّى ونحن نعيش في كنف هذا الهاتف، بدءاً بالاكتظاظ في حركة السير وحوادثها المروعة، إلى الحفر التي تتمدد في شوارعنا

وتتعمق، وصولا إلى الطوابير التي لا تكف عن الانتفاخ أمام المرافق العامة، دون ذكر مكر بعض التجار، ناهيك عما هو أعظم، حتّى غدا هاتفتنا لا يتحمل المفاجآت.

هل أسأنا استخدام الهاتف ياعمّ "بيل"؟ ربما، لكننا، والحمد لله، أصبحنا نعرف بعضنا أكثر بفضل الهاتف. وهذا ليس لأنه تحوّل إلى أداة نشيطة للتجسّس على تنقلاتنا ومحادااثتنا فحسب، بل لأننا أضحينا نتحدث عبر الهاتف عن حياتنا الخاصة في وسائل النقل العامة والإدارات والمتاجر والأماكن العامة. فالهاتف جعل الكلّ يتكلم، وأرغم الكلّ على الاستماع إلى ما لا يعنيه.

## ❖ نرجسيّة أو احتفاء بالحياة؟ ❖

قد تشاهد لأول مرة، ربما باندهاش، أشخاصاً يتجولون في أروقة مطار اسطنبول أو دبي أو روما أو كوالا لمبور أو سدني، وهم ممسكون بمقبض حامل الكاميرا الرقميّة أو الهاتف الذكي. يدفعونه نحو الأمام من أجل التقاط صور لهم. إنهم يصورون ذاتهم في كلّ أوضاعها وحركاتها. ويتكرّر أمامك المشهد ذاته في أي مكان آخر وفي مناسبة ما، وحتّى دونها. تزول الدهشة وتسأل عن هذا السلوك. فتُخْبر بأنه "السيلفي" أو "الشخصورة"، كما عربها بعض الكتاب العرب المجتهدين، والتي أصبحت ظاهرة عامة. وتعني قيام شخص بتصوير ذاته دون مساعدة أحد، لنشر ما صوره عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

فلعلّ القارئ الكريم يتذكر "الصُورَة الذَّاتِيَّة" التي أخذها الثلاثي: رئيس الوزراء البريطاني، ورئيسة الوزراء الدانمركيّة، والرئيس الأمريكي لذاتهم في أثناء تشيع جنازة المناضل الإفريقيّ نيلسن منديلا، وأثارت حفيظة سيدة أمريكا الأولى! والصُورَة الذَّاتِيَّة للبابا فرنسوا رفقة مجموعة من الشباب الذين زاروا الفاتكان. ناهيك عن العديد من الصور التي يلتقطها الفنانون والرياضيون ومشاهير السّياسة لذاتهم أو رفقة المعجبين بهم أو أتباعهم. البعض يعتقد أن هذه الممارسة تعبر عن نرجسيّة مفرطة كان المرحوم الشريف مساعدية، رئيس الجهاز التنفيذي لجبهة التحرير الوطني، قد نهانا عنها في وعظه السياسي عن نكران الذات.

بعيداً عن المزاح، تتضارب الآراء حول تفسير التهافت على "أخذ الصور الذَّاتِيَّة" ونشرها في مختلف مواقع الشبكات الاجتماعيّة. فيعتقد البعض أنه يجسد الإنسان الأخير الذي تحدث عنه الفيلسوف الألماني نتشه؛ أي المخلوق غير المبالي، ودون شغف والتزام، والمتعب من الحياة، ولا يبحث سوى عن الراحة والأمان والاحتفاء بذاته.

الشخص الذي طحنته الحياة وشككته في كلّ شيء، ولم تبقِ له سوى ولعه بذاته. والبعض الآخر يرى أن هذا التهافت هو سمة العصر الذي غمره التسويق. فكلّ شيء غدا قابلاً للتسويق وكأنه ماركة تجاريّة: السلع، والخدمات، والمبتكرات، والأشخاص وحتّى العواطف الإنسانيّة. ألم نلاحظ كيف أن الفنانين والممثلين أصبحوا يُسَوِقُون أنفسهم عبر الركح

التلفزيونيّ وأغلفة المجلات إلى درجة أن وكالة نكست Next المختصة في توظيف عارضات الأزياء أصبحت تطلب من المشاركات في مسابقاتها إرسال أفضل صورهن التي التقطنها ذاتيّاً!

شُرع في استخدام "التصوير الذاتي" في 2004. فاقتحم مواقع الشبكات الاجتماعيّة تدريجيّاً، بدءاً بموقع فليكر، وماي سبيس، ثم موقع الفيسبوك وتمبلر، وانسترغرام. وتزايد الإقبال عليه، بشكل لافت للنظر، في 2010. وهو التّاريخ الذي انتشر فيه الهاتف الذّكيّ "أيفون 4" بكاميراته الصغيرة الأمامية التي تلتقط الصور بشكل أجود وأنقى وأسهل. وساهم في ترسيخ الفكرة التي تنص على أن مكانة الإنسان المعاصر كفت عن تحديد وجوده، بل إن مظهره هو الذي يفعل ذلك. لذا يسعى الجميع إلى تجميل صورهم في عيون الغير في مجتمع بدأت أوصاله تتفكك ليعاد تشكيلها وفق أنموذج من القبائل -جمع قبيلة- الجديدة التي تجسدها مواقع الشبكات الاجتماعيّة. فالتصوير الذاتيّ أو" الشخصورة" حجة إضافية في عالم وصفه الباحث "غي دوبور" بعالم الفرجة؛ أي العالم الذي تغيرت فيه كلّ الحياة الإنسانيّة لتصبح مظهراً.

الكثيرون لا يشاطرون هذا الرأي. ويزعمون أن الرابطة الأمريكيّة للطب النفسي اعتبرت "التّصوير الذاتيّ" حالة من الاضطراب النفسي الناجم عن الرغبة القهرية في تصوير الذات ونشرها في مواقع التواصل الاجتماعي، وشكلا من الخواء أو التعويض عن نقص أو عدم الثقة في النفس أو فقدان للعلاقات الحميميّة.

وتختلف طائفة ثالثة مع التفسيرين السابقين، وترى أن التّصوير الذاتيّ هو ضرب من الاحتفاء باللّحظة وتخليدها، وتكريم الآنية التي جسدتها التكنولوجيا، وتمجيد لمبدأ التقاسم الذي وفرته تكنولوجيا الاتّصال الحديثة.

ولئن كان "التصوير الذاتي" امتداداً للأنا عبر المكان والزمان، فإنه يشَكّل، في نظر عالم الاجتماع، ميشال مفيسولي، رافعة منهجيّة لفهم العالم المعاصر. بل يمكن القول لفهم المجتمعات ككلّ. هذا ما يؤكده مركز الدراسات العليا بجامعة نيويورك الذي قام بدراسة للكشف عن التعبير العاطفي للصور من خلال درجة انحناء الرأس، وموقع الأنف، وتعابير الوجه في الصُّورَة الملتقطة ذاتيّاً. لقد قام بتحليل 640 صورة منشورة في موقع شبكة أنستغرام من المدن التالية: برلين، نيويورك، موسكو، ساوبولو، وبنكوك.

واستنتج أن الصور الذَّاتِيَّة للأشخاص من موسكو تبدو أكبر سناً من صور بقية البلدان، وتتضمن الصور الذَّاتِيَّة للأشخاص من ساوبولو ابتسامات وقحة. وتنحني رؤوس نساء نيويورك في صورهن الذَّاتِيَّة انحناءة خفيفة نحو الكتف من باب التغنج. والنساء أكثر ميلاً لتصوير ذاتهن من الرجال في موسكو. فماذا عن الصور التي يلتقطها أبناء جلدتنا لذاتهم؟

## ❖ تكنولوجيا الاتّصال بين الصدمة والذعر الأخلاقي ❖

هل لنا أن نشكر "مارغريت بال"، الباحثة الأستراليّة في شركة "انتل" المختصة في الإعلام الآلي؟ لقد طمأنتنا ضمنياً بأننا لا نشَكّل استثناءً. فخففت من ذعر الكثير مِن منْ اطلعوا على البحوث الميدانيّة التي قامت بها في أكثر من بيئة اجتماعيّة وثقافيّة لمعرفة كيف يتبنى البشر المبتكرات التكنولوجيّة ويدغمونها في حياتهم اليوميّة. لقد أوصلتها هذه البحوث إلى بناء نظريّة سمّتها قواعد الذعر التكنولوجي. فأكّدت أن هذا الذعر يكاد يكون ظاهرة عامة تكتسح كلّ المجتمعات في العالم بموجب ظهور اختراع تكنولوجي جديد والشروع في استخدامه الواسع. عفواً، ليس كلّ الاختراعات، بل بعضها فقط. لكن ما هو هذا البعض بالضبط؟ ترى هذه الباحثة أن التكنولوجيا التي تثير مثل هذا الذعر تخضع، بشكل متزامن، لـلقواعد الثلاث التالية: يجب أن تغير علاقتنا بالزمن، ويجب أن تغير علاقتنا بالفضاء أو المكان، ويجب أن تغير علاقتنا بالآخرين.

فلو امتثلت إلى قاعدة واحدة دون غيرها لأثارت، حتماً، القلق وحتّى الحيرة لكن لا تصل قط إلى بعث الذعر في النفوس. ولشرح هذه النّظريّة يؤكد الصحافي كليف تومسن، من مجلة "وايرد" الأمريكية أن للتكنولوجيا "أعراض جانبيّة" قد يضخمها الذعر المذكور. فشبكة الفيسبوك تنمي النّرجسيّة. وكتابة الرسائل النّصيّة القصيرة تجعلنا أميين. لكن الطريف أن بعض التكنولوجيّات، مثل بطاقة الإتمان البنكي، والتلكس، والفاكس، تغلغلت في شرايين المجتمع دون أن تحدث أي ذعر مقارنة بوسائط التواصل الاجتماعي. فهذه الأخيرة، التي تخضع للقواعد الثلاث، لم تثر قدراً من الخوف أو الذعر لدى عامة الناس فحسب، بل أحدثته حتّى داخل صفوة المجتمع. فالفيلسوف اليونانيّ، سقراط، عبر عن مخاوفه من أن تنهك الكتابة الذاكرة والفنون، ورجال الكنيسة لم يعبروا عن خشيتهم من الطباعة لاعتقادهم أنها تعيث فساداً في الدين المسيحي فحسب بل قاوموها.

والكاتب الفرنسي المشهور بلزاك كان يرفض أن تؤخذ له صورة لاعتقاده أنها تسلب روحه! ويؤكد الصحافي المذكور أن الذعر قد واكب المخترعات التكنولوجيّة منذ أزيد من قرن. فما تثيره مواقع الشبكات الاجتماعيّة من لغو وخوف اليوم قد أثاره الهاتف الذي كان يعتقد أنه يقضى على الحديث وجهاً لوجه. فالكاتب الأمريكي مارك توين كان يسخر من ثرثرة النساء الجوفاء عبر الهاتف بالقدر ذاته الذي يسخر البعض اليوم مما يتداول في مواقع الشبكات الاجتماعيّة. والأطرف في الأمر، حسب الصحافي ذاته، أننا أصبحنا نعاني من وطأة الحنين إلى المبتكرات التي أثارت ذعرنا في السابق: إذاعات وتلفزيونات زمان. بل نكاد نضحك على الذعر الذي عبر عنه بعض الكُتّاب والصحافيين والباحثين من البث التلفزيونيّ المباشر في منتصف ثمانينات القرن الماضي.

من المعروف أن مارغريت بال استعارت مفهوم "الذعر التكنولوجي" من الفيلسوف الفرنسي "ريوان أوجين" الذي استعمله أول مرة في 2004 لوصف القوى السّياسيّة التي تقاوم أي تغيير. وأثار نقاشاً ثريّاً في المجتمع الفرنسي.

لكن الذعر التكنولوجي تحوّل إلى ذعر أخلاقي. فعالم الاجتماع الفرنسي ميشال مافيسولي، على سبيل المثال، رأى أن ربط "الذعر بالأخلاق" هو دمج متضادين. فالذعر حالة من الخوف الجماعي، غير العقلاني والعاطفي، من خطر غير حقيقي لا يستمر طويلاً. بينما الأخلاق مجموعة من القواعد العقلانية الراسخة والدائمة التي يخضع لها كلّ شخص بدراية.

نعتقد أن جذور الذعر التكنولوجيّ الأخلاقيّ في بيئتنا الاجتماعيّة أعمق لأنه يمتد إلى أسس التنظيم الاجتماعيّ. فهذا التنظيم ظل لعِدَّة قرون قائماً على الجماعة. فهذه الأخيرة شَكَّلت القوة المرجعية للتفكير والسلوك والضبط الاجتماعي. ومع التحوّلات السريعة التي يعيشها المجتمع تضعضت مكانتها وبدأ الفرد يسعى لفرض ذاته وتحقيق فردانيّته. وقد تُمَكِّنه وسائط الاتّصال الجديدة ذات الطابع الفردي: الهاتف المحمول، والكمبيوتر الشخصيّ، واللوح الإلكترونيّ من تحقيق ذلك، بهذا القدر أو ذاك. أي أن زمام الضبط والرقابة الاجتماعيّة وأدواتهما تكاد تفلت من يد المؤسسات الاجتماعيّة الكلاسيكيّة.

وهذا الأمر ليس بالهين ولا يولد الصدمة فقط، بل يثير الذعر. كيف لا وهو يحدث انقلاباً في أنماط التَّفْكِير، والتعليم والتربيّة وغيرها. ألم تلاحظوا مثلاً أن صورة الوالدين قد اهتزت لدى أبناء التكنولوجيا الرقميّة. فالآباء لم يعودوا بالنسة لأبنائهم مصدراً للمعرفة التي ظلت أداة السلطة منذ قرون؟ ألم تشاهد عزيزي القارئ أن الكثير من الأباء والأمهات يلجأون إلى أطفالهم الصغار لتشغيل هواتفهم الذكية عندما يشترونها أو يفرطون في التودد إليهم من أجل تحميل برامج الكمبيوتر وتطبيقاتها في أجهزتهم الخاصة.

## ❖ هل نترك الحقّ في النِّسْيان للنّسْيان؟ ❖

كاد أن يُغمى عليه عندما أُخبر عن سبب رفض توظيفه في المؤسسات التي وجه لها طلبه. وتساءل قانطاً: كيف يحاسبونني على تصرف قمت به في سن الصّبي؟ لقد وقعت على عريضة تندّد بقيام مصنع البلاستيك بتلويث البيئة والمياه في قريتي. وعبرت بتوقيعي المذكور عن وجهة نظري في مجال تخصصي وهو علم البيئة عندما كنت طالباً. هذه القصة لا تختلف في جوهرها عن قصة ذاك المحاسب الذي يئس من العثور على منصب عمل جديد.

فكلّ مؤسسة ترغب في توظيفه تكتب اسمه في محرك بحث غوغل فيقفز خبر اتهامه بتزوير فاتورة. لقد تعب من تقديم الوثائق التي تؤكد أن المحكمة برأته من هذه التهمة لكن مؤسسات التوظيف تصدق "غوغل" أكثر من بقية الشهادات والوثائق! وإلى غاية أن تجد شكواه طريقها إلى العدالة وتنصفه وتجبر شركة غوغل على سحب الخبر المذكور، ويجد قرارها طريقه إلى التنفيذ نتمنى أن يتحلّى صاحبنا بالكثير من الصّبر حتّى يعثر على منصب عمل. وإذا فقد الصّبر فليدفع الكثير من ماله، إذا كان له مال طبعاً، للمؤسسات المختصة لعلها تفلح في محو أثاره في شبكة

الانترنت حتّى تجد سيرته الذَّاتِيَّة والمهنيّة عذريتها، ويعيد كتابتها من جديد. وفرص نجاحها في هذه المهمة ليست مضمونة مسبقاً.

لو أن وسائل الإعلام التقليديّة قامت بما قام به محرك البحث المذكور في حق الشخصين المذكورين لأدانتها المحاكم بالقذف، وحكمت عليها بتعويض مالي. لكن المحاكم قد تعجز عن الفصل في بعض القضايا المرتبطة بالميديا الجديدة لعدم الاختصاص أو تكتفي بإجبار مواقع في شبكة الانترنت على سحب ما نشرته عن الشخصين المذكورين وأضر بمصالحهما. وقد لا يجد ضحايا الميديا الجديدة أي حيلة سوى انتظار تطبيق الحقّ في النِّسْيان إذا تعلق الأمر بحدث يخضع لأحكام التقادم.

لكن ما هو هذا الحقّ؟ قبل الإجابة عن هذا السؤال يجب التأكيد على أن النِّسْيان ظل موسوماً بالسلبية. فجل الثقافات تعتقد أنه نقيض الذاكرة إن لم يكن معول هدمها، وخير شاهد على إفلاسها. فاعتبر أكبر عائق في كسب المعلومات والحفاظ عليها. لكن في المقابل، يعتبر البعض أن النِّسْيان يتسم بطابع إيجابي، بل يعتقدون أنه ضروري لصحة الإنسان النفسية والبدنية، لامتلاكه طاقة إبداعية تضاهي تلك التي تحفز الذاكرة.

ويذهب بعض الفلاسفة، على غرار الفيلسوف الألماني نتشه، إلى الاعتقاد بعدم وجود سعادة وكبرياء، وصفاء الذهن بدون نسيان. ولئن كانت الذاكرة ملازمة للوعي، فالنِّسْيان هو غلق أبواب هذا الوعي ونوافذه ليستريح بين الحين والآخر، ويجدد طاقته، حسبما ذهب إليه الفيلسوف ذاته.

يعرف "ايتيان كيي" الخبير في قانون التكنولوجيا الجديدة، الحقّ في النِّسْيان بحق الشخص في اتخاذ القرار الخاص بالمعلومات المتعلقة به وتلك التي يجب أن يطويها النِّسْيان. وهذا يعني منح الشخص سلطة اتخاذ القرار في مصير المعلومات التي تنشر عنه: أين تنشر؟ وكيف تعالج؟ وكيف تخزن؟ وأين؟ وإذا طبقنا هذا الحقّ في المجال الرقمي يصبح بإمكان الشخص التمتع بسلطة مراقبة كلّ المعلومات المتعلقة به وحذفها سواء تلك المرتبطة بشخصه والمنشورة في مواقع التواصل الاجتماعي الافتراضية أو تصريحاته التي تنقلها بقية المواقع الإلكترونيّة.

تعود جذور الحقّ في النِّسْيان إلى منتصف ستينات القرن الماضي. وقد صاغه أستاذ القانون في الجامعة الفرنسيّة، جيرار ليون- كين. وكان يقصد به، في ذاك العَقْد، ما يحيلنا إلى النِّسْيان الذي يفرض على الإنسان من قوى خارجة عن إرادته بواسطة معيار ضروري لضمان السلم والانسجام الاجتماعيين، مثل قوانين العفو التي تشمل الأشخاص والجماعات، وحظر الإشارة إلى كلّ من تمت إدانتهم القانونيّة والسياسيّة بعد أن أعيد لهم الاعتبار. فهذا النوع من النِّسْيان يرتبط باختيار مجتمع ما أو بما يفرضه النظام العام أكثر من ارتباطه بحق الأشخاص. إنه ذو طابع جماعي أو مجتمعي يتحقق نتيجة تفاوض من أجل استعادة السلم المدني بعد الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة ذات الطابع السياسي أو العرقي أو الديني.

ويندرج الحقّ في النِّسْيان ضمن الحقوق الأساسية للإنسان، مثل الحقّ في حماية الحياة الشّخصيّة، والحقّ في الصُّورَة (أي حق الشخص في رفض تصويره أو الاعتراض على نشر صورته(. ولهذا الغرض فتح النقاش في العديد من الدول الأوروبية حول حماية المعلومات الشّخصيّة، وضرورة الحصول على موافقة الأشخاص، بشكل صريح وواضح، على جمع المعلومات الخاصة بهم. وأن يُشرح لهم كيف تُخزن، ومدة تخزينها، والغاية من ذلك.

ويرفض البعض هذا الحقّ من باب تحميل الأشخاص مسؤولية ما ينشرون في شبكة الانترنت. ويعتقد البعض الآخر أن الرهانات الكبرى التي يثيرها تطبيقه تحوّله إلى ضرب من الخيال. إذا، هل نترك للنِّسْيان الحقّ في النِّسْيان؟

## ❖ لو كان الغباء معديّاً ❖

دعا مركز دراسات بإمارة الشّارقة روائيّاً عربيّاً مشهوراً يقيم في الخارج لإلقاء محاضرة حول مستقبل الثّقافة في بلده الذي هزته رياح "الربيع العربي".

شرع الروائي في الحديث دون الاستعانة بشيء مكتوب، مستسلماً لتداعي الأفكار والانطباعات التي تعود عليها في لقاءاته بمعجباته ومعجبيه. ولم يدر أن جمهوراً صعب المراس ينتظره. فبدأ بالقفز الحر من موضوع إلى آخر، ومن انطباع إلى آخر. فتحدث عن الإبداع ثم عن المثقف ليتطرق إلى التكنولوجيا. وتذكر، فجأة، موضوع محاضرته فتحدث عن ابن منظور، صاحب لسان العرب، الذي ولد في بلده وساعد أهل لغة الضاد على الحفاظ على لسانهم. ومنه انطلق في الإشادة بحكمة أبناء الصحراء، وفضل حضارتها على اللّغة العربيّة والهويّة الإسلاميّة.

انتهت المحاضرة وفتح المجال للنقاش. فتساءل أحد المتدخلين قائلاً: نحن الذين نشتغل في حقل العلوم الاجتماعيّة نرى أن التكنولوجيا الحديثة جاءت بجماليات جديدة وأشكال تعبيرية مبتكرة. والنَّظرة إلى الإنسان كضحية التكنولوجيا ليست حديثة العهد، بل تعود إلى الكتابات الأولى عن ظهور وسائل الاتّصال التي منحتها تأثيراً شمولياً. والاعتقاد أن الإنسان كائن ساكن تمارس عليه وسائل الإعلام سحرها قد مات منذ زمان لأن البحوث الميدانية الحديثة أكّدت تأثير الإنسان على التكنولوجيا الحديثة، وبالتالي لم يفقد هذا الأخير روحه، كما جاء في المحاضرة، بل استعاد ذاته. واختتم المتدخل كلامه بالإشارة إلى أن المحاضر نسي التطرق إلى فئة أخرى من المثقفين التي وقفت بجانب المستبدين وشرّعنت إيديولوجيا القهر والاستبداد.

امتعض الروائيّ من هذا الرأي، ورد باستهزاء: إنني أتعجب من وجود باحث في العلوم الاجتماعيّة لا يرى الخراب الذي حل بالبَشَرِيّة نتيجة التكنولوجيا. ثم انطلق في مدح الذات وقال، من باب التواضع الجمّ، إن له الفضل على بلده لأنه أصبح تُعرَف به وليس العكس. وأنّ بلده كُرم عبر عشرات الجوائز الأدبية التي حصل عليها في العديد من الدول الأجنبيّة.

ثم تدخل أحد الحاضرين قائلاً: (إن موضوع المحاضرة التي جئنا من أجلها هي مستقبل الثّقافة في بلدك، لكن ما سمعناه لا علاقة له بالموضوع، فنحن نريد أن نعرف رأيك في الوضع الثقافي في بلدك الذي هزته رياح الربيع العربي وتقييمك له، ولماضيه الثقافي القريب). وذيل حديثه بسؤال لا يخلو من الاستفزاز فقال هل لك أن تحدثنا عن علاقتك بالنظام البائد؟ فاستشط الروائيُّ غضباً وقذفه بزجاجة ماء كانت بقربه في الطاولة. فرفعت الجلسة بعد أن حمدنا الله على أن الزجاجة كانت بلاستيكيّة.

لم أندهش من سلوك هذا الروائيّ مثلما فعل بعض الحضور. لذا لم أردّد ما قيل في القاعة، مثل ماذا سيفعل هذا الروائيّ بمن يخالفه الرأي لو كان وزيراً للدفاع في بلده؟ فاحتكاكي بالكثير من المثقفين في المنطقة العربيّة جعلني أميل للقول إنهم لا يختلفون كثيراً عن السياسيين في ازدواجية الخطاب. بل حزنت لأن روائيّاً بحجم المحاضر ما زال يعيش بعقلية القرن الذي كان فيه الكُتّاب يتعالون عن وسائط الإعلام والاتّصال ويعتبرونها "مكباً للنفايات الثقافيّة". وتأسفت لتشدّد صاحبنا في حكمه على التكنولوجيا المعاصرة إلى درجة كاد يحرّم استخدامها. وبهذا يشترك مع الجماعات الدينيّة المتطرفة في نظرتها لوسائط الاتّصال المعاصرة. فلماذا يتجاهل هذا الروائيّ الواقع الذي يثبت أن الكثير من الشباب بنى جسور التفاعل مع الأدب والعلوم بفضل هذه التكنولوجيا؟ ولماذا يغض البصر عن الروائيين المعاصرين الذين بنوا مجدهم من موضوعاتهم التي تتناول عالم التكنولوجيا الحديثة مثل الروائيّ الفرنسيّ "أرليون بلونر" الذي نشر روايته الموسومة: "نظريّة الإعلام"، والتي يعيش بطلها في قلب التكنولوجيا الحديثة؟ ولماذا تجاهل وجود كُتّاب الانترنت الذين وصل إنتاجهم إلى المطابع على غرار رواية أرز باللبن لشخصين لرحاب بسام، صاحبة مدوّنة حواديت، و"عايزه اتجوز" لغادة عبد العال، صاحبة المدوّنة التي تحمل العنوان ذاته. ورواية أما هذه... فرقصتي أنا لغادة محمد محمود، صاحبة مدوّنة مع نفسي. بل لماذا لم ينتبه إلى أن رواياته ذاتها وصلت بلغات عديدة إلى أصقاع روسيا وأدغال إفريقيا وجبال أسيا وسهول أمريكا اللاتينية بفضل التكنولوجيا الحديثة التي يدينها؟ هل هو مجرد نسيان أو غباء؟ فإذا كان هذا الأخير فأحمد الله لأنه غير معد. فلو كان معديّاً لمنعني من اللقاء بكم عبر هذه الصفحة التي تنقلها التكنولوجيا الحديثة، بل لحرمنا من قراءة الصّحف لأن البَشَرِيّة ستعود إلى الدواة واليراع وورق البردي.

### ❖ عن أي حياة شخصيّة يتحدثون؟ ❖

إن الفضل في إثارة موضوع خطر تكنولوجيا الاتّصال الحديثة على "الحياة الخاصة" أو الخصوصيّة لا يعود لإدوارد سنودن، المتعاقد التقنيّ وعميل وكالة المخابرات المركزية. فكلّ ما فعله هذا الأخير أنه طرح مسألتين أساسيتين على الملأ، الأولى تتعلق بشرخ الثقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين. والثانية ترتبط بالعلاقة

بين الأمن والحرية. وهي قضية معقدة ذات طابع فلسفي تضع المرء أمام خيرين: التمتع بحريته على حساب أمنه أو التمسك بأمنه على حساب حريته. هذا رغم أن البعض يعتقد أن الخيارين يجحفان بهذه العلاقة التي لا تتضمن الإقصاء؛ بمعنى أن وجود الحرية لا ينفي الأمن أو العكس.

إن المساس بالحياة الشّخصيّة مسألة قديمة ارتبطت بنشوء الصحافة وتطورها وتقنين نشاطها لكن النقاش حولها احتد بظهور شبكة الانترنت والجيل الثاني من "الواب" تحديداً. فالصحافي الفرنسي المختص في تكنولوجيا الاتّصال الحديثة، "جون مارك مناش"، صعد من حدة هذا النقاش في الكتاب الذي أصدره بعنوان "هل الحياة الخاصة أصبحت مشكل المسنِّين الأغبياء"؟ والكتاب عبارة عن عمل صحفي استقصائي عبر فيه الصحافي عن انشغاله العميق بالأضرار التي تلحقها تكنولوجيا الرقابة بحياتنا الخاصة وحريتنا. وقد انخرط في هذا النقاش العديد من المختصين والمستثمرين في مجال تكنولوجيا الاتّصال الحديثة. فمؤسس موقع شبكة الفيسبوك مارك زوكربرغ أكّد، قبل سنوات، أن مفهوم الحياة الخاصة تجاوزه الزمن!

وقد سانده في ذلك الكثيرون بحجة أن جيل الانترنت لا يتحفظ في الحديث عن حياته الخاصة مثل الأجيال السابقة. فالمحامي الفرنسي الشباب المختص في تكنولوجيا الاتّصال، هيغو روي، كتب في مدونته ما يلي: لقد تغير سلوكنا اليوم فأصبحنا نميل إلى تقاسم كلّ شيء، وإظهار كلّ شيء، ونشر كلّ شيء، إذ يبدو أن جيلي تجاوز عقدة الحياة الخاصة والحميمية. وهذا يتجلى بوضوح في مواقع الشبكات الاجتماعيّة. ويرى أن موقع شبكة "اليوتوب" مثلاً يركز على توزيع شرائط الفيديو؛ أي على المضمون الذي يتداوله مستخدموه، بينما لا يركز موقع الفيسبوك على مضمون ما يُبث بل يهتم، أكثر، بالأشخاص الذين قاموا ببثه أوتفاعلوا معه. وهذا الأمر يدفع المرء إلى التخبط في نوع من المفارقة. فمن جهة يشتكي من قيام مواقع الشبكات الاجتماعيّة بانتهاك حياته الخاصة، ومن جهة أخرى يستعرض تفاصيل حياته هذه في هذه المواقع، ويبحث عن أدق التفاصيل في "بروفيلات" من يرضى بهم أصدقاءً افتراضيين! فالحديث عن حماية الحياة الشّخصيّة في هذه الحالة ينتفي. فالذي يبوح بـ"أسراره" الشّخصيّة في الفضاء الافتراضي أمام أشخاص لا يعرف عنهم سوى الاسم، وقد يكون منتحلاً لا يحق له أن يشتكي من انتهاك حياته الخاصة إلا إذا أراد أن يكون مثل تلك الفتاة التي ذهبت إلى مركز الشرطة تشتكي من سلوك جارها العازب زاعمة أنه يتحرش بها.

فاستجوبت الشرطة الجار دون جدوى لأنه أنكر التهمة جملة وتفصيلاً. فعطف رجال الشرطة على الشاكية وانتقلوا إلى بيتها. وراحوا يراقبون الجار من النافذة وهو في المطبخ يُعد وجبة عشائه. فلم يروا أي مظهر من مظاهر التحرش. فطلبت منهم الشاكية الركوب فوق الكرسي ليروا ما يفعله. فشاهدوه مرتدياً تُبّاناً! فسألها أحدهم: إذا كان منظره بالتبان يزعجك فلماذا تصعدين فوق الكرسي لرؤيته؟

إن مفهوم الحياة الخاصة يختلف من ثقافة إلى أخرى. فوسائل الإعلام الأمريكية بثت صور الأشعة للرئيس الأمريكي السابق رولاند ريغن وهو في فراش المرض. ولم يحتج أحد على هذا البث باسم حماية الحياة الخاصة، بينما منعت العدالة الفرنسيّة توزيع كتاب "السر الكبير" الذي ألفه طبيب الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران وكشف فيه عن معانته مع المرض ليس بسبب إفشاء السر الطبي فقط، بل بسبب المساس بالحياة الخاصة أيضاً. وهذا يعني أن إدراك المجتمعات للحياة الشّخصيّة مسألة ثقافية.

فمن المحتمل أن يكون جارك أو أحد سكان الحي الذي تقطنه يعرف عن حياتك الشّخصيّة الكثير: إخوانك ونشاطهم المهني وحتّى رواتبهم، والمبلغ الذي اقترضته من أجل شراء سيارتك، واسم الشخص الذي ينوي طلب يد أختك وسنه ومهنته، وسبب خلافك مع فلان أو علان! والغريب في الأمر أن لا أحد يرى في كلّ هذا انتهاكاً لخصوصيتك. أتوقف عند هذا الحد حتّى لا يسألني أحد القراء الكرام قائلاً: ما قيمة الحياة الخاصة في زمن استرخص البعض حياتهم فراحوا يبحثون عن الموت بغباء في الشوارع لعدم احترامهم قانون المرور؟ وما معنى الحفاظ على الحياة الخاصة للذين لا حول لهم ولا قوة في الحفاظ على حياتهم؟

## ❖ عندما يتسابق السياسيُّ مع الفنان ❖

دفع تعامل أردوغان مع تويتر بالباحث الموريتاني، السيد ولد ابّاه، إلى التأكيد أن عصر الزعيم السياسي قد ولّى. وبهذا يلتقي مع الناقد السعودي عبد الله الغذامي في تأكيده على سقوط النخبة، الذي يربطه بظهور الصُّورَة وانتشار "الثّقافة التلفزيونيّة". وإن كان ولد ابّاه لم يقرن نهاية الزعماء السياسيين بمواقع الشبكات الاجتماعيّة إلا أنه أولى أهمية كبرى لاستخدامها. لقد رأى أن السردية الوطنيّة والقومية لم تعد حكراً على الزعيم السياسي، على غرار ديغول، وتشرشل، ونهرو، الناطقين باسم الأمة والشعب، بل تشتت في عصر ثورة الاتّصال. ولم يعد بالإمكان التحكم فيها رغم أن حكام اليوم يخصصون جل وقتهم وجهدهم للتواصل والكلام. ليس هذا فحسب، بل يرى هذا الباحث أن بعض الحكام غادروا الحكم منهكين ضعفاء، وملاحقين قضائياً وسياسياً. لقد كانوا موضوع غيرة فأضحوا مثار شفقة.

يصعب الحديث، اليوم، عن الزعامة السّياسة في عالم يزداد تعقداً وتتداخل فيه المصالح، وينفلت اتخاذ القرار الوطني أو الدولي من يد الشخص أو الدولة الواحدة. وتتوارى فيه الأحلام والمشاريع الكبرى. عالم تتبدد فيه كلّ الأوهام. لكن هذا لا يعني أبداً نكران مساهمة مواقع الشبكات الاجتماعيّة في صياغة هذا العالم. فما قاله المفكر الكندي "هارولد أنيس" في الستينيات من القرن الماضي على وسائل الاتّصال الجماهيري ينطبق على هذه المواقع. لقد أكّد أن ميلاد وسيلة إعلام جديدة يؤجج الصراع على مستويات عِدَّة من أجل الحقّ في الوصول إلى المعرفة والمعنى.

يمتلك مستخدمو هذه الشبكات الكثير من الفضول، وأدوات التدخل السريع لنشر الأخبار والتعاليق والنقد مما يضفي المزيد من الشفافية على الحياة العامة. المزيد الذي يُهدد وجود السر في الممارسة السياسية ويعيق إدارة السلطة. وتتمتع مواقع الشبكات الاجتماعيّة بالسرعة والمرونة. وتمزج بين ما هو شخصي وما هو مرتبط بالشأن العام. فتجعل السياسي الراغب في أن يكون مرئياً أكثر عرضة للتجرد مما كان يشَكّل هيبته. فتتغير نظرة الناخبين له. وهذا الأمر يقلق السياسيين ورجال الحكم، وقد يربك بعضهم. فرئيس الحكومة التركية، مثلاً، ضاق ذرعاً بموقعي شبكة تويتر واليوتيوب فحظر استخدامهما. فالتف الأتراك، بسرعة، على هذا الحظر بالحيل التقنية التي يصعب على الدولة التحكم فيها. فأدى هذا المنع إلى نتائج عكسية، حيث قفز عدد مستخدمي موقع شبكة تويتر في تركيا من 4.5 مليون مستخدم قبل الحظر إلى 6 ملايين مستخدم في اليوم الأول الذي تلاه!

وبالمقابل حاول الكثير من السياسيين الاستفادة من هذه المواقع لتلميع صورهم، ومنهم الرئيس الأمريكي الذي استخدمها بذكاء لصالحه. لذا يُعتقد أنها خدمته وأبقته في سدة الرئاسة لعهدة ثانيّة. لقد أوكل إدارة علاقته عبر مواقع الشبكات الاجتماعيّة إلى فريق من المختصين بقيادة شريس هيوغ، الشريك في تأسيس موقع الفيس بوك. فمكنه من الحضور في 15 موقعاً من مواقع الشبكات الاجتماعيّة، بما فيها تلك المواقع الخاصة بالأقليات العرقية أو الموجهة إلى شرائح محدودة من مستخدمي شبكة الانترنت في الولايات المتحدة بغية التواصل مع مختلف مكونات المجتمع الأمريكي. فكسب 34 مليوناً صديقاً في الولايات المتحدة الأمريكية عبر موقع شبكة "الفيس بوك"؛ أي أكثر من عدد الناخبين الأمريكيين، وأكثر من 22 مليون متابع في موقع شبكة تويتر، وحوالي مليوني مشترك في حسابه في شبكة أنستغرام.

لقد ركز الفريق المذكور جهده من أجل جعل باراك أوباما قريباً من الناس العاديين، وإبرازه كشخص عادي، مثل أي رب أسرة أمريكية. ولكن ضريبة هذا القرب مكلفة، إذ تنزع هالة التقديس التي تحيط، عادة، بالزعماء. وغايته هي الحصول على شعبية واسعة. وهذا ما يسعى إليه نجوم الفن والغناء والرياضة والمودة. فالغاية ذاتها دفعت المغنية الأمريكية "ليدي غاغا" المثيرة للجدل، إلى الاستثمار في مواقع الشبكات الاجتماعيّة. وتفوقت على الرئيس الأمريكي بعدد أصدقائها الافتراضيين. لقد كسبت، في السنة الماضية، 50 مليوناً في موقع شبكة الفيس بوك، و18 مليون متابع على موقع شبكة تويتر. بمعنى أنها أضافت صديقين جديدين في كلّ ثانية لحسابها في موقع الفيس بوك؛ أي أن ما يعادل %7 من مستخدمي هذا الموقع هم من معجبيها! وربما يوجد غيرها من أهل الفن من يزاحمها في هذا المجال. هل أصبح رجال السّياسة ينافسون "ليدي غاغا"، وغيرها من نجوم الفن في عدد الأصدقاء الافتراضيين؟ أتمنى ألا يحذو السياسيون حذو نجوم الفن الذين يبذلون قصارى جهدهم لتحقيق الشهرة. وحين يبلغونها يقضون بقية حياتهم مختفين وراء نظراتهم السوداء حتّى لا يتعرف عليهم الناس في الأماكن العامة.

## ❖ من أين يأتي الخوف على الأطفال؟ ❖

دوّنت المغنيّة والممثلة الفرنسيّة، لين رونو، في سيرتها الذَّاتِيَّة التي أصدرتها في كتاب بعنوان: "وأسراري أيضاً"، الملاحظة التَّالية: إنه من الصعب أن نتخيل، اليوم، الحرية التي كنا نتمتع بها عندما كنا صغاراً. فبفضلها استطعنا أن نصقل تجاربنا في الحياة منذ نعومة أظافرنا. وهذا خلافاً لأطفال اليوم الذين يتجهون إلى المدرسة وهواتفهم المحركة في محافظهم ليظلوا تحت مراقبة أوليائهم باستمرار. فالعين الإلكترونيّة تتابعهم منذ خروجهم من البيت. توقفت الصحافية الأمريكية "آن إيزنبرغ" عند هذه الملاحظة تقريباً، في مقالها الموسوم بـ"إذا تاه طفل فالتكنولوجيا يمكن أن ترصده"، والذي نشرته في صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية في عددها الصادر في3 نوفمبر من السنة الحالية. إذ أكّدت أن الترسانة التكنولوجيّة الحديثة تعمل على طمأنة الآباء على أطفالهم كلما افترقوا عنهم. ويأتي في قائمة هذه الترسانة سوار المراقبة المسمى "فيليب"، الذي يثبت في مِعْصَم الطفل، ويسمح له باستقبال المكالمات من خمسة أشخاص رخص لهم والداه الاتّصال به. أو الساعة المزودة بزر أحمر يمكن للطفل الضغط عليه للاتصال بالأشخاص المخول لهم الاتّصال به عندما يضل طريقه إلى البيت أو يقع في مكروه. والجهاز المسمى تراكس، وهو نموذج صغير ومبسط لجهاز تعيين المواقع عن طريق الأقمار الصناعية GPS الذي يخطر الآباء كلما ابتعد طفلهم عن الأماكن المسموح له باللعب فيها. وغيرها من المبتكرات التكنولوجية التي تتنافس الشركات التي تصنعها على الفوز بأكبر عدد من الزبائن.

إذا كنا نتفهم خوف الآباء المشروع على فلذات أكبادهم من الاختطاف أو من عدم قدرتهم على الرجوع بمفردهم إلى البيت، فهل يمكن القول إن هذه العُدّة التكنولوجيّة تحمي أطفالهم من كلّ ما ذكرناه؟ وهل ترفع درجة اطمئنانهم على سلامة أبنائهم؟ إن الإجابة عن هذا السؤال ليست واحدة. فأرباب صناعة العُدّة المذكورة لا يترددون في الجزم بأن هذه التكنولوجيا هي السلاح الوحيد الذي يملكه الآباء لحماية أطفالهم مهما كانت نجاعته في العديد من مناطق العالم التي هاجرها الأمن والأمان أو يزداد فيها الإحساس بغيابهما، والدليل على ذلك يؤكده ارتفاع مبيعات هذه الأجهزة في العديد من دول العالم. لكن لعلماء النفس والتربية رأي آخر في المسألة، إذ يعتقدون أنها يمكن أن تزيد الطِّينَ بَلَّةً!

فعالمة النفس الأمريكيّة "ليزا دامور" تتفهم لهفة الآباء للاطمئنان على صحة أطفالهم وسلامتهم لكنها لا تعتقد أن هذه العُدّة تُمكّن الطفل، دائماً، من العودة إلى أوليائه عندما يكون في ورطة. وتواصل وجهة نظرها متسائلة: إذا كان زر الساعة المذكورة يخفف من قلق الآباء فهل يفعل الشيء ذاته مع الأطفال؟ فالطفل الذي يملك هذه الساعة يكون أكثر حذراً، فيحرم نفسه من الكثير مما يُمْتع الأطفال في ألعابهم في الحارة أو الحي. والضغط على زرها لا يدل، غالباً، على وقوع الطفل في ورطة. بل خوفه من مداعبات أصدقائه الفجائية أو المزعجة تجعله يضغط على الزر المذكور.

فالخوف هنا غير مبرر، والضغط على الزر لا يعني بالضرورة أن الطفل وقع في يد مختطفيه أو في قبضة مجموعة من الأشرار. هذا ما تؤكده الاحصائيات في المجتمعات التي تعاني من ارتفاع نسبة الجريمة وقلة الأمن. وهكذا ينتقل الذعر، بشكل آلي، من الطفل إلى الآباء. لذا ترى عالمة النفس المذكورة أنه يمكن أن تنجم عن هذه العُدّة التكنولوجيّة آثاراً جانبية ضارة وغير منتظرة. فهذه العُدّة التي وجدت من أجل تخفيف قلق الأطفال وأوليائهم والقضاء على خوفهم يمكن أن تزيد في منسوبيهما ويتحوّلا إلى ذعر.

والخلاصة التي يستنتجها علماء النفس والتربية يمكن تلخيصها في هذه النصيحة: يجب السعي، أولا، لتطوير قدرات الطفل على حل مشاكله والسيطرة على قلقه وتوتره. فالعُدّة التكنولوجيّة المذكورة لا تؤهل الطفل لمواجهة ما يعترضه من أوضاع ولا تساعده على تحمّل مسؤوليته.

إن بعض أسر الطبقات الميسورة وحتّى الوسطى في المجتمعات، التي لم تصلها العُدّة التكنولوجيّة المذكورة بعد، تفضل أن تُبقي طفلها في البيت لأنه أكثر أمناً من الشارع. فتدع الله وتضع تحت تصرفه ما توفر لديها من وسائل الإعلام والاتّصال. وتتركه لوحده مع الكمبيوتر المربوط بشبكة الانترنت، وجهاز التلفزيون، وجهاز "الدي في دي"، وترسانة الألعاب الإلكترونيّة. والنتيجة أن الطفل يُجبر على صقل تجاربه الحياتية في عالم "افتراضي" وليس في العالم الحقيقي. فيزداد انطواؤه على نفسه وتزداد غربته في محيطه لأن الثلاجة تصبح أمه والكمبيوتر أباه!

أخيراً، هل يمكن أن نصدق ما قاله الكاتب البريطاني ألدوس هيوكسلي الذي أكّد أن التكنولوجيا لا تقضي على العوائق بل تغير طبيعتها فقط؟

## ❖ نساء "الفوتوشوب" ❖

لم يكن توماس نول، طالب الدكتوراه بجامعة ميشغن في الولايات المتحدة الأمريكية، يدري ما يفعله برنامج فوتوشوب الذي اخترعه بحياتنا وبالمرأة في شاشة الكمبيوتر وفي الواقع العملي. لقد عرض محترعه على شركة "أبل" في1987. فأبرمت عقداً معه لاستغلاله تجارياً بعد سنتين من هذا التاريخ. فشق هذا البرنامج طريقه في العالم الرقمي في 1990 ليصبح الأشهر والأكثر تسويقاً في مجال إنشاء الرسومات والصور وتعديلها أو ابتداعها إن لم نقل تزويرها.

ومن "غرائب" الصدف أن صورة السويدية "لينا سودربرغ"، التي تربعت على صدر غلاف مجلة الإغراء الأمريكية "بلي بوي" في نوفمبر 1972، شَكّلت حقل تجارب لمعالجة الصُورَة الرقمية. فأصبحت تكنى بسيدة الانترنت الأولى. فصورة المرأة وليس الرجل هي التي دشنت البدايات الأولى لعملية التعديل الرقمي للصور وتحويرها وتجميلها. وما زالت المرأة تحظى بنصيب الأسد من نشاطات الفتوشوب.

إذ يقوم بتعديل ما بين 80 و90 % من صور النساء في وكالات الإعلان والمودة وعرض الأزياء حسب تقديرات بعض المختصين في هذا المجال. ويشمل هذا التعديل ما بين 50 و%75 من مساحة كلّ صورة! ويحدث أن تتضاعف متاعب برنامج الفتوشوب في تعامله مع صور نجمات السينما والغناء والأزياء والتزيّن، إذ يطلب منه التوفيق بين الصُورَة التي تريدها شركات الإعلان والصُورَة التي تريد النجمات الظهور بها لجمهورهن. وقد يتطلب الأمر عملا مكثفاً لعِدَّة أيام، في بعض الأحيان، حتّى تُمحى كلّ الأثار الدالة عن تقدم سن بعضهن أو يُخفى انتفاخ بطونهن بعد حمل في أشهره الأولى.

أما صور الرجال فلا تحتاج، غالباً، سوى إلى جهد بسيط لأن المطلوب هو الحفاظ على صورة الرجل في مادتها الخام، خاصة إن كان شكله يوفر مادة لتجسيد الرؤية الفلسفية التي تؤمن بوجود جمال البشاعة. هذا إضافة إلى أن الثّقافة المكتسبة رسخت فكرة أن الرجل لا يُعاب على شكله.

قد يعتقد البعض أن تعديل الصور أضحى أمراً طبيعياً لأن عملية التصوير ليست نقلاً حرفياً للواقع، بل تأويلا له. فالهيئة، ومساحيق التجميل، والإنارة، والتأطير، وزاوية التصوير، ونوع اللقطة التي نصور بها، كلّها عناصر مكوّنة للتأويل. وقد ضخّمت التكنولوجيا الرقمية هذه العناصر ورفعت درجة التحكم فيها. فحولت الصُورَة الافتراضية إلى مرجع بعد أن أزاحت الصُورَة الفعلية والواقعية عن مكانتها.

ومن هذا المنطلق نفهم الاحتجاجات التي عبر عنها بعض مستخدمي مواقع الشبكات الاجتماعيّة من معجبي عارضة الأزياء الأمريكية "كندي كروفورد" على ظهورها في صورتها الطبيعية في النسخة المكسيكية لمجلة "ماري كلير" في ديسمبر 2013؛ أي دون الاستعانة بخدمات الفتوشوب" لتجميلها! وهكذا أصبحت الصُورَة التي يجرى لها الفتوشوب عملية جراحية هي الطبيعية والحقيقية، أما تلك التي لا تعالجها التكنولوجيا الرقمية فقد أضحت غير طبيعية وغير مقبولة! لكن أين الضرر في هذا؟ الإجابة عن هذا السؤال تقدمها النساء اللواتي قمن بعمليات جراحية تجميلية حتّى يشبهن نساء الفتوشوب.

فاللهث للتماهي مع الصور الرقمية أوحى لأحد الاستاذة بالاستعانة ببنتين في قسمه لشرح الفرق بين التكنولوجيا التماثلية أو التناظرية والرقمية لطالباته. فقال عن البنت الأولى إنها تمثل التكنولوجيا الرقمية لأنها تضع عدستين اصطناعيتين في عينيّها بألوان تتغير حسب لون لباسها. وقال عن البنت الأخرى إنها تمثل التكنولوجيا التناظرية لأنها احتفظت بلون عينيّها الطبيعي.

بعيداً عن المزاح، لقد استكمل "الفتوشوب" ما أنجزته وسائل الإعلام من تغيير في معاييرنا للجمال وزادت في اتصالنا عسراً. فـ"ألينا ماريا هريشكا" من جامعة برومانيا ترى أن شدّ الجلد، ونفخ الشفتين، وحشو الوجنتين بحقن البوتوكس أو السيليكون السائل، وغيرها من العمليات الجراحيّة التجميليّة قد يضلل الاتّصال إن لم يعقه. فالجسد

يتحدث لغة صامتة من الصعب السيطرة عليها للتعبير عن المواقف والمشاعر الشّخصيّة خلافاً للّغة اللفظية. وتكون لغة الجسد، غالباً، مقروءة ثقافياً، وهي أصدق، في الكثير من الأحيان، من اللّغة اللفظية. وتشرح "ألينا" وجهة نظرتها هذه بالقول إن الإيماءات والحركات قد تتوقف عن التعبير بسبب التدخلات على الجسد وفيه. فالعمليات الجراحية قد تفقد العضلات المسؤولة عن هذه الإيماءات وعلى بعض تعابير الوجه القدرة على الحركة وفق ما ما يقتضيه سياق الاتّصال. إذاً، إن الأفكار الاجتماعيّة الشائعة والجاهزة عن الجمال والدافعة إلى تعديل الجسد و"تصليحه" ليبهج العين ويرضي الذوق العام الذي ساهمت الصُّورَة الرقمية في صياغته قد تخرب عملية الاتّصال، خاصة في مجتمعنا الذي يتسم باتصاله الضمني، وتلعب فيه لغة الجسد دوراً هاماً قد يتجاوز الاتّصال اللّفظي.

## ❖ السؤال عن السؤال ❖

السؤال باب الاطلاع والمعرفة والصحافيون محترفون. يستخدمونه لاستقاء الأخبار، ومنه ينطلقون في تحقيقاتهم الصّحفيّة. وبفضله يدركون أن فهم الواقع يتطلب تعدّدية الرأي. وللسؤال تأثيره السحري على المتلقّى، إذ بقدر ما يعلمه فن الاصغاء يحثه على التَّفْكِير. لكن بعض المقابلات الصحفية في وسائل الإعلام العربيّة المكتوبة والمرئية تنسف ما سبق قوله. وأبرز مثال على ذلك نختصره في ما يلي: التقت المغنية اللبنانية ماجدة الرومي ببعض الصحافيين في ندوة صحفية في ربيع 1997 بالجزائر. فخاطبها أحدهم قائلاً: لقد غنيت قصائد نزار قباني دون أن تكون لك معرفة مسبقة به كشخص. والأذن تعشق قبل العين أحياناً، كما يقول الشاعر. وتوقف الصحافي "السائل" عن الكلام. فانتظرت المغنية بقية الجملة. وبعد أن أتعبها الانتظار سألته: أين هو السؤال؟ فكان رده: إنه موجود في الجملة التي ذكرتها! فكم من مرة سمعت، عزيزي القارئ، منشط ندوة صحفية أو مُستَجوَب في برنامج تلفزيوني ينبه محاوره قائلاً: أين السؤال؟

فالسؤال عن السؤال يدفعنا إلى الاستفسار عن الغاية من إجراء المقابلات التلفزيونيّة، ويجرنا إلى مراجعة كتاب الصحافية الأمريكية باربارا وولتز، الذي ضمنته عصارة خبرة ستين سنة قضتها في إجراء المقابلات التلفزيونيّة، والموسوم بـ"كيف تتكلم مع أي شخص عن أي موضوع"؟ بالطبع، إنها لا تقصد مواضيع "التوك شو" العربيّة من نوع برنامج "الحكم" الذي سألت مقدمته ضيفها، الممثل المصري "هنيدي" قائلة: هل أنت من الرجال الذين يشخرون في نومهم؟ وعندما أجاب بالنفي، أبدت رغبة شديدة في أن تسمع شخيره على المباشر، فأثارت اندهاشه واندهشنا.

تقول الأديبة العراقية لامية عباس إن سحر العرب القدماء بالسؤال قادهم إلى إدراجه في فن البلاغة لتوكيد الذّمّ أو المدح. وهذا ما نجده في بطون الشعر العربي القديم. لكنها لم تتصور قط أن السؤال في بعض وسائل الإعلام العربيّة بلغ دَّرْك السماجة الأسفل. وفقد الحد الأدنى من النباهة والخيال التي ميزت السؤال الذي شَكّل القصة القصيرة جداً،

التي كتبها إدواردو غاليانو، بعنوان: "النحّات والأطفال". والتي يذكر فيها أن نحاتاً مشهوراً يشتغل في مرسم شاسع محاطاً بالأطفال. وفي أحد الأيام كلفته البلدية بنحت حصان كبير لوضعه في إحدى ساحات المدينة. وأحضرت شاحنة كتلة غرانيت ضخمة إلى المرسم. وشرع النحات في نحته بالمطرقة والأزميل، معتلياً سلماً. وكان الأطفال ينظرون إليه وهو يعمل. ثم ذهب الأطفال في عطلة، بعضهم إلى الجبال، وبعضهم إلى البحر. وعند عودتهم، أراهم النحات الحصان الذي انتهى من نحته. فسأله أحد الأطفال بعينين مفتوحتين على أشدهما: لكن.. كيف عرفت أن داخل تلك الصخرة يوجد حصان؟

إن استسهال السؤال قد بلغ مداه في وسائل الإعلام العربيّة إلى درجة أن البعض أصبح يجري مقابلة صحفية مع أشخاص لم يسمع عنهم من قبل أبداً. ولا يكلف نفسه القراءة عنهم أو لهم. فيستهل حواره مع أحدهم بمقدمة يذكر فيها أن ضيفه شخصية غنية عن التعريف. وأشهر من نار على علم. ثم يفتتح الحوار معه بالسؤال التالي: هل لكم أن تعرفونا بشخصكم الكريم؟ ومن الطرائف التي يذكرها الروائي السوداني أمير تاج السر أنه حل ضيفاً على برنامج تلفزيوني. واكتشف أن مقدمته لا تعرفه. فزودها بمقتطف مختصر عن سيرته الذَّاتِيَّة قبل انطلاقة البرنامج. لكنه فوجئ بها تقدمه للجمهور على أنه صاحب مائتي رواية. فعَلّق على هذا العدد الهائل من الروايات بالقول إنها حمّلته كتابة كلّ روايات السودان ومثلها في مصر. فلا أحد يكتب مئتي رواية حتّى لو كُتب له عمران أو ثلاثة أعمار. فهذه الحقيقة لا تغيب عن بال أي قارئ مبتدئ للأدب.

غني عن القول أن وسائل الإعلام تزخر بالكفاءات، بما فيها المغمورة، التي تجيد فن السؤال. هذا الفن الذي يولد من رحم الفلسفة، ويترعرع في ظل التجربة الاجتماعيّة، وينمو بفضل التحضير والمطالعة، ويرتقي بسرعة البداهة والفطنة. فالروائي غارسيا ماركيز يذكر أن أفضل مقابلة صحفية عبرت خير تعبير عن تجربته بأكثر الأساليب وضوحاً هي تلك التي نشرتها صحيفة مغمورة تصدر في كاركاس. فلم تلخص أشد منعطفات حياته تعقيداً في مجال الأدب فحسب، بل في مجال السّياسة أيضاً. وبرزت ذوقه الشخصي. وأفصحت عن أفراحه وأتراحه. وكانت تختلف عن كلّ مقابلاته فأفرحته. لقد كانت كاملة في نظره. ولا ينقصها، حسب قوله، سوى أن من مهرتها باسمها الكامل هي امرأة لا يعرفها ولم يلتق بها، بل لم يدل لها بأي حديث صحفي أصلا!

## ❖ السديم الإعلاميّ ❖

حدثني صديقي، ذات مرة، أنه أُدْخِل إلى المستشفى عندما كان طالباً في الولايات المتحدة الأمريكيّة من أجل إجراء عملية جراحيّة لقلبه. وقد شاركه في غرفة التمريض أمريكي في الأربعينيات من العمر، جيء به للمستشفى من أجل استئصال ورم خبيث. لقد كان مصاباً بسرطان الرئة، عفاكم الله منه. فنشأت بينهما ألفة فرضتها ظروف المرض،

ومساعدة صديقي له في الغرفة على تدبير أمره في المستشفى. وبمقتضى هذه الألفة كان صديقي يتستر عليه أمام طبيبه الذي يسأل عنه عندما لا يجده في سريره. لقد كان الأمريكي يتسلل من سريره خلسة عن أعين الممرضين ليختلي بنفسه من أجل تدخين سيجارة على عجل! فالتدخين كان محظوراً عليه.

حدث هذا بعد أيام قليلة من قصف الطائرات الحربية الأمريكية لليبيا في 15 أفريل 1986 كرد فعل على الانفجار الذي تعرض له ملهى ليلي في برلين الغربية كان الجنود الأمريكيون يترددون عليه كثيراً. وشنت الولايات المتحدة الأمريكية، على إثره، حرباً إعلامية على ليبيا لم تنته إلا في 2008؛ أي بعد أن عوض معمر القذافي أهل ضحايا الحادث المذكور.

لقد كان هذا الأمريكي يسرد لصديقي بعض المقتطفات من حياته المهنية والاجتماعيّة بين الحين والآخر. وأسر له، ذات مرة، أن أشد ما يفزعه هو أن يصطدم بصورة معمر القذافي عند استفاقته من التخدير بعد إجراء العملية الجراحية! وقد اندهش صديقي مما أسر له به، ليس لكونه عربياً أو منافحاً عن سياسة القذافي ومواقفه، بل لاعتقاد زميله الأمريكي الراسخ أن معمر القذافي يشَكّل خطراً عليه شخصياً أكثر من مرض السرطان الذي ينهش جسده. لقد نسي همه، ولم ينتبه إلى خطورة العملية الجراحية التي ستجرى له، ولم يفكر في مسار حياته إن كتبت له الحياة بعدها. فكرهه لمعمر القذافي صرفه عن كلّ هذا.

لا أذكر هذه القصة من باب نكء الجرح الليبي أو تقييم مواقف معمر القذافي أو سياسة الرئيس الأمريكي: رولاند ريغان، فالرجلان الآن أمام خالقهما. وإنما للقول إن صديقي كان يستخدمها كحجة دامغة للتأكيد على جبروت وسائل الإعلام في قولبة التَّفْكِير، ودورها في غسيل مخ البشر.

لقد أخبرت صديقي أن هذه الحادثة شاذة، والشاذ يحفظ ولا يقاس عليه. أي أن هذا الأمريكي يشَكّل حالة استثنائية أو منفردة. وبالتالي من الصعب التعامل معها كظاهرة اجتماعية أو حتّى كحالة متواترة. وإن اتفقنا مع ما ذهب إليه صديقى فهذا يعني أننا ننفي وجود أشخاص لا يصدقون ما تنشره وسائل. ولا نؤمن حتّى بوجود من يشكك في روايتها للأحداث.

وبهذا نطعن، بدون حجة علمية، في البحوث التي تؤكد تزايد عدد الأشخاص الذين يتحفظون على ما تنشره أو تبثه وسائل الإعلام إلى درجة أن بعضهم اتجه إلى المواقع الإخبارية والشبكات الاجتماعيّة الافتراضية للإطلاع على الأحداث. وهذا لا يعني بتاتاً أن هذه المواقع الإلكترونيّة أكثر مصداقية من وسائل الإعلام الكلاسيكية، بل للتحري حول صحة ما تنشره هذه الأخيرة في بعض الأحيان. وبعضهم لا يكف عن ذكر مثالب وسائل الإعلام التقليديّة وما بها من زيغ.

من المحتمل أن يكون هذا الأمريكي مدمن أخبار عبر وسائل الإعلام أو مجرد متابع لها. ومن الممكن، أيضاً، أن

يكون من الأشخاص الذين لا يتابعونها بانتظام أبداً، بل يتعرض لها بشكل عرضي في أحيان كثيرة. لكن كيف نفسر ما أسر به لصديقي؟ ربما الإجابة يقدمها لنا "مفهوم السديم الإعلامي" الذي نحته بعض الباحثين، خاصة عالمة الاجتماع الأمريكية "دانا بويند"، التي ترى أن الإنسان الذي لا يتخذ موقفاً سلبياً من وسائل الإعلام ليس بالضرورة ذاك الشخص الذي يدمن على متابعتها، بل إنه ذاك الذي يتعرض إلى إنزال من الأخبار والمعلومات من مصادر مختلفة. فالانفتاح على الإعلام المتدفق حولنا يعني التقاط الأخبار في الوقت المناسب إذا كانت هامة وثمينة، وتسلية وأكثر ثراءً، فنعيش معها وفيها وحولها. والكثير من الأحيان تقوم شبكة العلاقات الاجتماعيّة القائمة في حياتنا اليومية بلفت نظرنا إليها أو تعقب عن بعض التفاصيل التي أغفلناها أو توجه فهمنا لها.

## ❖ حتّى لا نتحدث عن العنف بعنف ❖

قرأت قبل سنوات عنواناً بارزاً بالبنط العريض في الصفحة الأولى لصحيفة رياضية جزائرية، هذا نصه: اليوم في الحراش ما يفريهاش الكلاش"؛ أي إذا لم ينتصر فريق اتحاد الحراش لكرة القدم، اليوم، في أرضية ملعبه سيعجز الكلاشيكنوف عن حسم المقابلة "الرياضية"! وكنت أعتقد، عن سذاجة طبعاً، أن الصحيفة المذكورة ستعيش أحلك أيامها في المحاكم لأن الدعاوي القضائية سترفع عليها من كلّ فج عميق: من السلطات العمومية، ورؤساء الأندية الرياضية، ولجان أنصار الفرق الرياضية، واتحاد الصحافيين، وغيرهم، بتهمة التحريض على استعمال العنف وتبريره. لكن لا شيء من هذا القبيل حدث.

واليوم لا يسعنا سوى أن نحمد الله على عودة الوعي للجميع بالخطر الذي يداهم الرياضة الجزائريّة بعد مصرع اللاعب المحترف الكميروني "أبرت إيبوسي"، رحمة الله عليه، الذي كان يلعب في نادي شبيبة القبائل. فبعض وسائل الإعلام العمومية تحركت بمعية بعض جمعيات المجتمع المدني للتّنديد بالعنف في الملاعب الرياضية، وبعض المواطنين شعروا بمسؤولياتهم فنظموا مسيرات للتنديد بالعنف الذي بدأ يثكل كرة القدم.

إن سذاجتي الأولية تمنعني من التصديق بأن العنف نبتة غريبة لا تنبت سوى في ملاعب الرياضة ومدرجاتها. وأن الرياضة توجد في جزيرة معزولة عن المجتمع. فالوقائع تبيّن، حتّى لمن لا يريد أن يصدق، أن العنف تغلغل في حياتنا اليومية. فالمدرسة ليست في منأى عن العنف الذي يدفع الأطفال والمعلمون ثمنه. والمستشفيات لم تنج، هي الآخرى، من العنف. فالأطباء والممرضون أصبحوا عرضة للضرب والتعنيف من قبل أولياء بعض المرضى أو أصدقائهم أو حتّى من قبل المعتدين الذين يريدون إنهاء حياة من اعتدوا عليهم لكن الأطباء والممرضين تدخلوا لمنع ذلك! وتزايدت حالات العنف داخل الأسرة، كما تؤكده الإحصائيات التي تنشرها بعض الجمعيات ذات النفع العام، بين الحين والآخر. ويمارس، في الغالب، ضد النساء والأطفال القصر. وقد طال العنف الشارع والأحياء السكنية. فالملاسنة بين

جارين أو قاطنين بالحي ذاته تتحوّل إلى معركة طاحنة تستخدم فيها الأسلحة البيضاء وكأن الناس كانوا على أهبة الاستعداد لخوضها، وفقدوا صبرهم في انتظار من يشعل فتيلها. وحتّى السيارات أصبحت تُساق بعنف تعجز نظرات السائقين العدوانية عن إخفائه.

ليس هذا فحسب، بل يجب الإعتراف بأن حياتنا السياسية أصبحت تحتكم إلى العنف. فالخلاف في وجهات النَّظَرِ بين المناضلين في الحزب الواحد أصبح يحسم بالسلاح الأبيض! لقد غابت قوة الحجة وحلت حجة القوة في العمل السياسي. وحتّى بعض المساجد التي كانت مدرسة "جادلهم بالتي هي أحسن" تحوّلت إلى حلبة لاستعراض العضلات لحسم الاختلاف في الرأي أو المشورة. سنقف عند هذا الحد من استعراض مسارح العنف، لأن الاسترسال في عدها يظهر لنا أن وراء كلّ عنف عنف أعنف منه. وأنه أصبح الوسيلة الوحيدة للنضال، وإدارة الشأن العام، والاتّصال والحوار، بل أداة تعبير!

إننا لا نمارس جلد الذات في استعراض مظاهر العنف في حياتنا اليومية بل نرفع الغطاء عما يعتمل داخل المجتمع الجزائري، والذي تتحمل وسائل الإعلام جزءاً من المسؤولية عنه. والعنوان الصّحفي المذكور أعلاه خير دليل على ذلك. فمثل هذه العناوين والمقالات والصور النازفة دماً التي تنشرها الصّحف أو تبثها القنوات التلفزيونيّة الخاصة لا تروم إعلام الجمهور بما يجري، بل تسعى إلى الإثارة والتهويل من أجل رفع مبيعاتها أو زيادة عدد مشاهديها. ففي كثير من الأحيان يكون الميت فَاراً والمندَب كبيراً. فحتّى النقاش في بعض القنوات التلفزيونيّة الخاصة حول شتى المواضيع "يُسخن" ليغدو عنيفاً من أجل جذب أكبر عدد من المشاهدين. هذا دون أن نعفي بعض وسائل الإعلام العمومية التي تحاول، بمختلف السبل، التستر عن هذا العنف وفاعليه حتّى توحي أننا في بلد لا يأتيه العنف مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ. وإن عجزت عن إخفاء بعضه فتنسبه إلى شرذمة صغيرة من الشباب الطائش وترى أن القضاء عليه يسيراً لأنه أمني فقط.

حتّى لا نصل إلى درجة الحديث عن العنف بعنف يجب فتح النقاش عنه مع أهل الاختصاص الذي سيلفتون نظر ذوي الألباب في وسائل الإعلام والسّياسة إلى أن معالجته الأمنية غير كافية. والاكتفاء بها سيدفعه للتفاقم. فبناء مجتمع أصعب من بناء دولة. وعلماء الاجتماع يؤكدون أن المجتمع الذي يخلو من الوساطة Médiation الاجتماعيّة والثقافيّة والسياسية والمحروم من فضاءاتها الحرة المختلفة والمتنوعة يصبح حشداً، أي "غاشي" فقط.

### ❖ لا واقعيّة سحريّة في الإعلام ❖

لم أقرأ أي رواية من جنوب أمريكا قبل دخولي الجامعة ودراسة مادة "الأدب والسّياسة"، والتي بفضلها درسنا عيون الروايات العالمية، أذكر منها رواية "مائة سنة من العزلة". ففتحت عيوننا على "الواقعيّة السحريّة ". واعتقدت حينها

أن كاتبها، الروائي الكولومبي غارسيا ماركيز، استلهم بعضها من ألف ليلة وليلة. بيد أن الناقد "محمّد محمّد الخطّابي" أكّد لي أنني قارئ غير نبيه لأن الرواية المذكورة ليست صيغة أمريكيّة من قصص ألف ليلة وليلة التي تلخّص تاريخ أمريكا اللاتينيّة منذ استقلالها إلى الوقت الحاضر.

وهذا دفعني إلى البحث عن العلاقة بين الطابع السحري في ألف ليلة وليلة والواقعيّة السحريّة لدى خوان رولفو، وغارسيا ماركيز، وكارلوس فونتز، وجيم سينز، وغيرهم. واكتشفت أن السحر في "ألف ليلة وليلة" فاض عن الضرورة الأدبيّة لينفصل كلّيّاً عن الواقع، ويسكن في الخيال. وهذا خلافًا لمكانة الواقع في الواقعيّة السحريّة. وحتّى أكون واضحاً، أكثر، أزعم أن المشهد الذي يأتي فيه الغجر إلى قرية "ماكوندو" الأسطوريّة في الرواية المذكورة، بألعابهم الناريّة وكرتهم "الكريستاليّة"، ويسلبون سكانها ذاكرتهم ولا يستعيدونها إلا بعودتهم بعد سنة، يُعد ضرباً من الواقع السحري. أما الحديث عن أمة فقدت ذاكرتها إلى الأبد وعجزت كلّ الحيل عن إعادتها لها لا تنتمي إلى الواقعية السحرية، لأنها تشَكّل واقعاً حافياص. لذا، رفض غارسيا ماركيز تحويل روايته المذكورة إلى فيلم رغم كثرة الإغراءات الماليّة. وقد علّل ذلك بالقول إن المئات من الأشخاص من مختلف بلدان العالم راسلوه ليخبروه أن الجدة "أورسولا" في الرواية المذكورة تشبه جداتهم. وقد أبى أن تتقمص دورها ممثلة ما، ولتكن صوفيا لوران مثلا، حتّى لا تصبح واقعاً منزوع السحريّة. وقصة هؤلاء الأشخاص مع الجدة ساعدتني على إدراك أن لكلّ مجتمع واقعه السحري الخاص.

فالروائي السوداني "عبد العزيز بركة ساكن"، مثلا، يعتقد أن الواقعيّة السحريّة تشَكّل نصف الحياة الاجتماعيّة في السودان. ولإثبات ذلك يستشهد بالنّص السردي الموسوم "طبقات ود ضيف الله"، الذي ألفه الشيخ "الأمين الحاج محمد أحمد" قبل مئات السنين، ويسرد فيه وقائع يوميّة حدثت أو يظن أنها حدثت لشيوخه وأفراد مجتمعه: منهم من كان يطير، ومنهم من ينسخ من نفسه عشرات الأشخاص، ومنهم من يستطيع الحضور في أمكنة عديدة ومختلفة في الوقت ذاته، ومنهم من يمشي على الماء، وغيرها من العجائب.

ويذكر الروائي ذاته أن أهله وسكان قريته مازالوا يؤمنون "بالبعاتي"، وهو شخص يستيقظ بعد الموت بثلاثة أيام من موته! ويستطيع رجل يُسمى "الكجوري" في بعض قرى كردفان في جبال النوبة بالسودان أن يأتي بالمطر وقتما يشاء وأينما يشاء وكيفما يشاء، وأن يرسل الصواعق للصوص والمجرمين.

بإمكان أي من القراء أن يحمل عدداً كبيراً من العقارب والثعابين السامة جداً في يديه إن حُصّن بتميمة اسمها "ضامن عشرة". و"القمباري"، الرجل الذي لا يستحم إلا عندما ينزل المطر، شخصية موجودة في مئات القرى بالسودان، مهمته هي توجيه الجراد وإبعاده عن مزارع أهل القرية مقابل وعد ببعض الذرة بعد الحصاد، ومن لم يف بوعده يرسل له الجراد في العام القادم. و"القمباري" يولد وفي معصمه نقش لجرادة. ويؤكد هذا الروائي صادقاً أن والدته ظلت تعتقد أن ما يكتبه من روايات يميلها عليه الجن الذي كان يشاطرهم السكن.

لم يتحدث غارسيا ماركيز عن الواقعيّة السحريّة عندما اعتلى منبر الأكاديميّة السويديّة لنيل جائزة نوبل للآداب، يوم 8 ديسمبر 1982، لأنه نقلها إلى الورق، وبإمكان أي قارئ أن يعود إليها. لقد تحدث عن واقع أمريكا الجنوبيّة بكلّ مآسيها وعزلتها حتّى بعد أن تحرّرت من ربقة الاستعمار، وكأنه كان يخشى أن يفهم قارؤه أن هذه المنطقة من العالم لا تملك من الواقع إلا سحره. أو شعر بقصور بعض وسائل الإعلام التي تجتهد من أجل إضفاء طابع أسطوري على الواقع. فتقدم لنا الأشياء المألوفة وحتّى الروتينيّة على أنها خارقة للعادة وأسطوريّة. فننسى أنها عادية، ونندهش لطابعها الغرائبيّ.

أخيراً، هل لاحظتم أنّني لم أشر قط إلى الشيخ باللحمر الذي حوّلته بعض وسائل الإعلام الجزائريّة إلى نجم، ونفخت فيه قدرة تضاهي قدرة الذين ذكرهم الروائي السوداني؟ إن الواقعيّة السحريّة تصبح شعوذة ودجلاً إن رُحلت من نّص أدبيّ إلى نّص صحفيّ.

## ❖ وسائل الإعلام - إنّه ضرْب من التقلّيد ❖

عندما يغيب النقاش الوطني الجاد حول الإعلام في المجتمع ومستقبل مؤسساته. ويُترك قطاعه للفوضى والتَّسيُّب يكاد المرء أن يصاب بالإحباط. فتزداد حاجته إلى معرفة كيف تصرفت الدول والأمم الأجنبية وتتصرف مع وسائل إعلامها، خاصة تلك التي خرجت منهكة من حرب مدمرة كادت تعصف بوجودها أو خضعت لحكم استبدادي ردحاً من الزمن.

لقد بدأت الصحافة في أوربا والولايات المتحدة تعاني من أزمة قبل بداية انتشار الانترنت، وتفاقمت بعد أن اتسع استخدامها. ووجدت الكثير من الصّحف نفسها مضطرة للحسم في أحد الاختيارين أحلاهما مر: البقاء مستسلمة لأمر الواقع ومراقبة التراجع الكبير في عدد قرائها لتعلن أفلاسها أو تتبنى استراتيجية مقدامة تقوم على الاستعانة بشبكة الانترنت. لكن تجسيد هذه الاستراتيجيّة يتطلب أموالا لاستثمارها في اقتناء التكنولوجيا المتطورة. وهذا يجر الصّحف إلى المزيد من الاستدانة لمواكبة التطور التكنولوجي. وقد تجبرها أزمتها على التأخير في تسديد ديونها فترتفع خدماتها، ساعتها يكون نصيب مسعاها الإفلاس! لذا فكرت بعض الدول في العديد من الصيغ لمساعدة الصّحف من أجل إنقاذها من الإفلاس. فمنحتها إعانات في إطار بلوري من الشفافية، وتحت مراقبة الهيئات المنتخبة والمؤسسات المالية من أجل امتلاك التكنولوجيا المتطورة وإنشاء منصات رقمية لنشر محتوياتها عبر مختلف الحوامل: الكمبيوترات، واللوحات الإلكترونيّة، والهواتف الذّكيّة، وتأهيل صحافييها للكتابة الرقميّة والسيطرة على تقنيات صحافة الانترنت أو تقديم قروض بدون فوائد أو بنسبة زهيدة.

لقد أضحت الصّحف الورقيّة المنتج الوحيد غير المجاني في عالم الإعلام تقريباً. واطلاع المرء على الأحداث الوطنيّة والدوليّة لم يعد يشترط اقتناء الصحيفة. لذا تناقص عدد قرائها بسرعة إلى درجة أن القارئ الذي يتقدم به السن ويقضى نحبه لا يُستخلف، على حد قول صاحب كتاب نهاية الجرائد، برنار بوليه. وفي خضم سعي الصّحف للتقليل من وتيرة هذا التناقص بعد أن تعذر عليها توقيفه أعادت بعض الدول النَّظَر في منظومة توزيع الصحافة. وابتكرت أساليب متطورة لحث تلاميذ الثانويات على قراءتها.

إن تمسك الدول الأوربية، تحديداً، ببقاء الصّحف والخوف عليها من الاندثار نابع من إيمانها أنها سلاح الدّيمقراطيّة الذي استخدمته البَشَرِيّة منذ قرون، ومن اعتقادها أنها ضامنة حرية الفكر وتعدّديته. لهذا الغرض وجهت الدول إعاناتها، بكلّ شفافية، للصحف مقابل التزام هذه الأخيرة بالسهر على ضمان حرية التعبير في المجتمع، وتطوير الصحافة المتخصصة في الفنون والآداب والعلوم، وتلك الموجهة للأطفال وللصحف المحلية. وسخرت عائدات الإعلان لتحقيق هذا الغرض.

إن المنافسة الشرسة بين القنوات التلفزيونيّة والإذاعية في ظل هيمنة اقتصاد السوق وتعسف الحكومات المتعاقبة، التي أفرزتها صناديق الانتخاب، في استخدام وسائل الإعلام، كلّها عوامل دفعت الدول إلى تعزيز حصانة القنوات التلفزيونيّة التابعة لقطاع الدولة وتمكينها من القيام بالخدمة العامة، بدءاً بتحقيق استقلاليتها عن كلّ وصاية، وتقديم شبكة من البرامج التي تخدم التعدّدية الثقافيّة والسياسية واللّسانية وتساهم في تطوير الثّقافة الوطنيّة، ومساءلة مسؤوليها من قبل الهيئات المنتخبة عن مدى تنفيذ هذه الخدمة، وعن مآل الإمكانيات المادية التي منحت لها. ليس هذا فحسب، بل إن السلطات العمومية التزمت بمرافقة القنوات التلفزيونيّة في نقلتها الرقمية. وشجعتها على الانفتاح على المواطنين والناخبين، ولعل أسطع مثال على ذلك يكمن فيما تخوضه هيئة الإذاعة البريطانية من تجارب في مجال بث برامجها أو مقتطفات منها، بشكل مباشر أو استدراكي، عبر مختلف الحوامل الرقمية، وابتكار أشكال التّشارك مع ما أصبح يعرف بـ"صحافة المواطن" عبر الاستعانة بمستخدمي الانترنت في تغذيتها بالأخبار والمواد السمعية -البصرية، وتشكيل فضاءات للنقاش والحوار.

إن وضع وسائل الإعلام لا يهم السلطات العمومية وحدها، ولا يخص الصحافيين فقط، بل يهم المجتمع أيضاً. لذا تخلت الدولة عن الإشراف على وسائل الإعلام وتأطيرها سياسياً، وأوكلت المهمة للهيئات التي تمثل الناخبين والقضاء للفصل في حالات القذف والتشهير والامتناع عن نشر حق الرد دون مانع قانوني. وحثت على إنشاء مجالس الصحافة، التي تحوّلت إلى محكمة شرف للبتّ في خصومة وسائل الإعلام أو خلافها مع جمهورها. وأصبحت الصّحف تتفاخر بحصولها على أقل عدد من شكاوى قرائها أو منافسيها من الصّحف لدى هذه المجالس. والتفاخر لا يستمد من فراغ، بل يبنى على التزام كلّ مؤسسة إعلامية بميثاق شرف المهنة الذي صاغته هيئة تحريرها.

وإن كان وضع وسائل الإعلام في بلدنا يَسُرُّ البعض لأننا لم نقلّد غيرنا فيما ذكرنا أعلاه فإن الكاتب الألماني جورج ليشتنبرج يعلمهم أن القيام بعكس ما هو معمول به يسمى، أيضاً، تقليداً. إنه تقليد ما هو مضاد!

## ❖ حتّى نتجاوز تجاوزات وسائل الإعلام ❖

كان الصحافيون الجزائريون شديدي الحساسية من كلّ إشارة إلى ضرورة إصدار قانون للإعلام بعد ذلك الذي صدر في 1990. وكانت حجتهم في ذلك أن الإعلام لا يحتاج إلى مزيد من القوانين التى تكبله. ولا يتطلب سوى ميثاقاً لأخلاقيات المهنة فقط يصدره الصحافيون ذاتهم. وحساسيتهم هذه لم تمنع السلطات العمومية من إصدار القانون العضوي للإعلام في 2012. ورغم مرور سنتين، تقريباً، على صدوره، وهي مدة قصيرة للحكم على ما قدمه من إضافات في مجال حرية التعبير وحق المواطن في الإعلام ونوعيته، إلا أن الصحافيين شَكَّلوا فكرة عن ما أضافه هذا القانون للمهنة.

لقد قام المنضوون منهم تحت لواء نقابة الصحافيين بالمصادقة على ميثاق لأخلاقيات المهنة وشرفها في 13 أفريل 2000. وأنشأوا مجلساً لها. وانتخبوا قيادة له لمدة أربع سنوات. وبعدها لم يبدو من هذا المجلس ما يشي بأنه على قيد الحياة. ولكلّ صحافي أو مالك مؤسسة إعلامية تفسيراً لموت هذا المجلس نتمنى أن يفصحوا عنه في نقاش عام ومعمق حول سبب إخفاقه في تحقيق أهدافه أو يقدموا، على الأقل، مبررات لعجزه عن الاستمرار في الوجود. ومن المحتمل أن يفضي هذا النقاش، إن تم، إلى تقديم إجابة شافية عن الأسباب العميقة التي أدت ببعض وسائل الإعلام إلى ضرب ميثاق أخلاقيات العمل الصّحفي عرض الحائط.

لقد بات هذا النقاش ضرورياً وملحاً لأن الجزائر مقبلة على خوض تجربة جديدة في مجال البث الإذاعي والتلفزيوني، والتي يُحتمل أن تشهد انتهاكاً لمهنة أصبحت مهنة من لا مهنة لهم، وتسجل تجاوزات أخلاقية أكثر من تلك التي شهدها قطاع الصحافة المكتوبة منذ حوالي ربع قرن. لقد كنا شهوداً، في أثنائه، على انزياح بعض الصّحف عن القواعد المهنية وجنوحها إلى تبني أسلوب لم يتردد البعض في وصفه بالـ"مافيوي": اختلاق الأخبار، والطعن في شرف الناس، وممارسة الابتزاز والمساومة، واستخدام حق الرد، الذي يضمنه القانون، سلاحاً لتصفية الحساب ومادة للإشهار للكسب المادي. وتلاسن بعض الصحافيين الذي يتحوّل إلى نشر غسيلهم الوسخ عبر صفحات الجرائد. ورغم هذا ظل بعض ممتهني الصحافة يطالبون بمدونة لأخلاقيات المهنة، وهم يعرفون أنها لا تجدي نفعاً! ورغم هذا كلّه لم نسمع صوتاً يدعو إلى إنشاء مجلس للصحافة.

لم نكن ننتظر من الذين يناضلون من أجل الانفلات الأخلاقي في قطاع الإعلام، وانتهاك قواعد المهنة، خدمة لمصالحهم، المطالبة بإنشاء هذا المجلس. أما جل الطامحين إلى ترقية العمل الصّحفي فلم يطالبوا بذلك ربما لأن

مرجعيتهم القانونية تختصر في التشريعات الفرنسيّة. ونظراً لعدم وجود مثل هذا المجلس في القانون الفرنسي فلا حديث عنه في الجزائر. ولا نملك سوى تمني انطلاق النقاش حول ماهية هذا المجلس في الجزائر بعد أن تجلت منافعه للصحافيين الفرنسيين منذ أربع سنوات، واستدركت نقابة الصحافيين التونسيين ضرورة إنشائه.

أنشئ أول مجلس للصحافة في 1916 بالسويد. ثم انتشر في بقية بلدان العالم، خاصة في البلدان الأنجلوساسكونية. وكان الغرض منه إقامة هيئة للضبط الذاتي للنشاط الصّحفي، وتأسيس فضاء يلتقي فيه الصحافيون، ومالكي وسائل الإعلام، والجمهور من أجل توثيق علاقتهم، والفصل في نزاعاتهم، والنَّظَر في شكاوى الجمهور من تجاوزات الصحافيين ومؤسساتهم. فالمجلس يشَكّل هيئة مستقلة عن السلطات السياسية والمالية، ومجالا للوساطة بين الأطراف الفاعلة في حقل الإعلام، وساحة للنقاش، بكلّ شفافية، حول آليات عمل وسائل الإعلام وإكراهاته. فإذا كان هذا المجلس يسمح للجمهور بمساءلة المؤسسة الإعلاميّة والصحافيين ومحاسبتهم، من باب تعزيز شعورهم بالمسؤولية، فإنه يُمَكّن المؤسسات الإعلاميّة من رفع درجة مصداقيتها بالرد على اتهامها المتواتر بأنها تتجنب قول الحقيقة عن قصد لكونها مجرد لعبة في يد سلطة السّياسة والمال، ولا هم لها سوى جني المزيد من الأرباح. ويمنح الصحافي الإطار لتحسين صورته.

وخلافاً لما كان يعتقد الصحافيون الفرنسيون فإن مجالس الصحافة غير الحكومية، التي بلغ عددها في العالم 89 مجلساً في 2007، لم تكبلهم بالمزيد من المواثيق والقوانين، بل جنّبتهم الخضوع إلى المعايير التي تفرضها السلطات العمومية عليهم لأنها تسمح لشركاء المهنة بابتداع معاييرهم، وتسوية خلافاتهم فيما بينهم دون اللجوء إلى المحاكم إلا في حالات استثنائية جداً.

لا يمكن أن يفهم مما سبق قوله أن مجلس الصحافة يملك خاتم سليمان لحل كلّ مشاكل وسائل الإعلام لأن فاعليته تشترط قدراً من تنظيم أهل المهنة، ودرجة من وعي المواطنين (المجتمع المدني) بمسؤولياته. وإن غاب هذان الشرطان يمكن للسلطات التنفيذية أن تستغل هذا المجلس لتدجين المهنة وزجر ممارسيها. فهل يمكن لهذا المجلس إن وجد في السياق الجزائري أن ينجز هدفاً واحداً ملحاص، على الأقل، وهو تطهير المهنة من الدخلاء ومنتحلي صفة ممارسيها؟

### ❖ ساعدونا في أن نرى ❖

يذكر الكاتب الأورغوائي "إدواردو غالانيانو" أن أحد أصدقائه اعترف له أنه لم ير البحر بأم عينيه إلا برفقة والده وهو في سن السابعة. فذهل لروعته واتساعه ولونه وهدير أمواجه. فصاح من هول المفاجأة: يا أبتي، ساعدني على النَّظَرِ. قد يتعجب القارئ الكريم من غرابة هذا الطلب. ويتساءل: كيف نساعد شخصاً بصيراً ليرى؟ ربما يعتب على طالبه أو

يجد في براءته ما يشفع له، لكنه يندهش عندما يدرك أن الكبار قد يعجزون عن النَّظَرِ في أحيان كثيرة لأنهم ببساطة لا يعرفون كيف يرون الأشياء أمامهم! والدليل على ذلك يقدمه الكاتب ذاته في الجزء الثالث من كتابه الشهير "ذاكرة النار" نقلاً عن الكاتب الأمريكي "جميس بالدوين".

إذ يذكر أن هذا الأخير كان يسير في شارع بنيويورك رفقة صديقه الرسام في 1944. فسأله الرسام عندما وقفا أمام إشارة المرور الحمراء: ماذا ترى، وهو يشير بيده إلى بقعة من المياه الآسنة بجانب الرصيف؟ ويؤكد "بالدوين" أنه لم ير سوى الماء. لكن الرسام ألح على السؤال.

ويعترف أن هذا الإلحاح سمح له برؤية بقعة من الزيت تطفو فوق الماء. وعندما دقق النَّظَر أكثر، ومع الإلحاح، وبمزيد من التمعّن بدا له قوس قزح من الألوان في المياه الآسنة، ثم رأى انعكاس المارة بكلّ ألوانهم وفئاتهم في المياه الراكدة. وقد شَكَّلت هذه القصة البسيطة درساً عظيماً للأديب الأمريكي الذي يقول عنها إنها علمته كيف يرى العالم. إن هذه القصة تختصر مهام الفنان الذي يعلمنا كيف ننظر إلى أدغال أنفسنا ومفارقات سلوكنا، وإلى غابة الحياة الاجتماعيّة التي تخفي التفاصيل التي تشَكّل إنسانيتنا. فهل يمكن أن يضطلع رجال الإعلام بجزء بسيط من هذه المهمة؟

يجيب بعض الصحافيين والقراء عن هذا السؤال بنعم. ويرون أن وسائل الإعلام أزالت الغشاوة عن أعين الناس. ويدينون لها بالفضل فيما يعرفونه. ويرى بعض المثقفين العكس لاعتقادهم أن وسائل الإعلام تعمل على قبر دهشتنا. فتظهر الغريب والشاذ والمَهُول على أنه طبيعي وعادي. وتستدرج القارئ إلى التعامل مع الأحداث على أساس أنها لا تملك أهمية في حد ذاتها، كما يؤكد ذلك الصحافي "إيناسيو رومني". وأن محتوى الأخبار لم يعد يملك القيمة التي كان يملكها لأن الناس لا يحتفظون بما تمثله، بل يتشبثون بما تمثله هذه الأخبار لوسائل الإعلام! ليس هذا فحسب، بل إن وسائل الإعلام تلعب لعبة الساحر الذي يلهي جمهوره بإبراز شيء ما من أجل إخفاء ما يريد إخفاءه بخفة اليد. فالباحث الموريتاني السيد ولد ابّاه يرى أن المغامرات العاطفية التي قام بها مدير صندوق النقد الدولي السابق، دومنيك ستروس كان، "والتي تداولتها وسائل الإعلام ذات ليلية في شهر ماي 2011 خطفت الأضواء من تداعيات الأزمة المالية العالمية وبداية الاحتجاج الشعبي على سياسة الصندوق المذكور. والإطاحة بتمثال صدام حسين الذي "احتلت" صوره شاشات تلفزيونات العالم لم تخبرنا عن نهاية حكم مستبد في العراق فقط، بل تمت مَسْرَحتها وبثت لتغطي على أحداث النهب الذي تعرضت له المؤسسات الإدارية والثقافيّة ببغداد، بما فيها المتاحف. وصرفت النَّظَر عن الدمار الذي لحق ببغداد. فوسائل الإعلام تصنع الأحداث، في نظر المفكر "بيار نورا، وتصبح جزءاً منها، بل تغدو شرط وجودها.

فتجردها من كلّ بعد تاريخي، وتستبدلها بالخبر العرضي والمثير، الذي أسماه "الحدث الشبح" الذي يخطف الأضواء ويزيغ النَّظَر، لبعض الوقت، على الكثير من الأحداث التي تشَكّل رهانات المستقبل. والمؤسف أن بعض وسائل الإعلام تعامل الأحداث بمنطق بعض الأفلام التي تبهر بديكورها لتغطي رداءة السيناريو.

قد يجد البعض ألف تبرير وتبرير لهذه الممارسة كالقول، مثلاً، إن وسائل الإعلام تعاني من الإكراهات المالية والسياسية، وضغط الوقت والسبق الصّحفي. لكن كلّ هذه التبريرات لا تقلل من شأن القول إن وسائل الإعلام مددت في معنى كلمة الكذب، إذ إنها لم تعد تقتصر على تجنب قول الحقيقة، بل أصبحت تدل، أيضاً، على إخفاء بعض الأحداث وحجبها عن النَّظَر.

فماذا ننتظر من وسائل الإعلام التي تسرف في سرد أخبار الشعوذة والجريمة وتمارس التضليل السياسي؟ فيمكن أن تتهم المدمن على أخبارها بالجهل، وضعف مستواه الثقافي، والعجز عن إدراك جوهر الأمور ذات العلاقة بالشأن العام! ألا ينطبق عليها، في هذه الحالة، ما قاله الشاعر الإنجليزي "جون ميلتون" : إن الذين فقأوا عيون الشعب هم الذين يتهمونه بالعمى؟

### ❖ سامح الله رحيمي ❖

عندما تستمع إلى بعض الأشخاص يتحدثون عن وسائل الإعلام وتأثيرها على الجمهور يذهب بك الظّنّ إلى الاعتقاد أنهم تأثروا بأفكار عتيق رحيمي. هذا الروائي والسينمائي الأفغاني الذي نال جائزة غونكور الشهيرة، في ماي 2008، عن روايته "حجر الصبر". والتي قال عنها إنه كتبها باللّغة الفرنسيّة لأنه كان عليه أن يختار لغة أخرى للحديث عن طابوهات مجتمعه.

إن تأثر هذا البعض بالروائي المذكور لا يكمن في اللّغة بل فيما عاشه ويعيشه في فرنسا التي منحته حق اللجوء السياسي في 1984. والذي لخصه في هذه القصة القصيرة الأفغانية التي تحوّلت إلى عبرة. وملخصها أن أحد الأشخاص أضاع مفتاح بيته فراح يبحث عنه في الليل تحت ضوء مصباح عمود كهربائي في الشارع العام. فأراد أحد المارة مساعدته بعد أن استفسر عن ما يبحث عنه، فأخبره بذلك. وبعد أن تعب المار من البحث بدون جدوى سأله قائلاً: هل أنت متأكّد أنك فقدت مفتاحك في هذا المكان الذي نبحث فيه عنه؟ فرد صاحبنا قائلاً: لا، لقد أضعته في ذاك المكان، وأشار بيده إلى نهاية الشارع المعتمة. لكنني لم أشأ أن أبحث عنه هناك لأن المكان مظلم ولا أرى شيئاً! لكن ما علاقة الحديث عن تأثير الميديا على الجمهور بهذه القصة؟ أعتقد أن العلاقة تكمن في أن البعض ما زال يبحث عن تأثير وسائل الإعلام تحت ضوء مصباح العمود الكهربائي بدل التوجه إلى العتمة لإنارتها قصد إيجاد ما يبحث عنه.

لقد ثبّت الرعيل الأول من الباحثين عموداً لإنارة الحديث عن تأثير وسائل الإعلام في مطلع القرن العشرين. وتشَكّل من أتباع المدرسة السلوكية الذين آمنوا بأن وسائل الإعلام تمارس تأثيرها الشديد والموحد على جميع الناس بالقوة ذاتها. وقد شبهوا هذا التأثير بحقنة الدواء الذي تغرزه الإبرة تحت الجلد فيسري مفعولها في كامل الجسد. أي أن وسائل الإعلام تحقن المجتمع بالمعلومات والأفكار والقيم والأنماط السلوكية فتسري على كامل أفراده الذين يتقبلونها لاعتقادهم أنهم "متناثرون" وضعاف أمام قوتها وجبروتها. وقد انتشرت هذه النّظريّة بصعود الأنظمة الفاشية التي شغلت آلة دعايتها السياسية إيماناً بقوة وسائل الإعلام السحرية وتأثيرها الفتاك. هذا ما يؤكده عالم النفس الاجتماعي الألماني "تشكوتين" في كتابه الموسوم: "اغتصاب الحشود بالدعاية السياسية"، الذي أصدره في 1939.

قد نندهش من أن بعض المتحدثين عن وسائل الإعلام، ومنهم من يوصفون بالمختصين، ما زالوا يؤمنون بالأفكار التي دافع عنها "تشكوتين". هذا على الرغم بأن الكثير من الباحثين نفوا صحتها بناءً على ما أنجزوه من بحوث ميدانية. بدءاً بالباحث "بول لازرسفيلد" الذي أصدر كتابه الموسوم بـ"اختيار الشعب" بعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي جرت في 1944 بين المرشحين "وندل ولكي" و"تيدور روزسفلت"، والتي أفرزت نتائج تعارض ما دعت إليه المحطات الإذاعية التي كان يعتقد أنها تصنع الرأي العام الأمريكي في ذلك الزمن.

وقد دفعته للقول إن الجمهور لا يوافق على ما تروجه وسائل الإعلام إن لم يتماش وقناعته. مروراً بنظريّة "إلياهو كيتز" التي صاغها، في 1959، والتي تؤكد أن الجمهور يستخدم وسائل الإعلام وفق حاجاته لتحقيق إشباعاته. وصولا إلى نظريات الاتّصال الحديثة التي أصبحت تتندر على أتباع نظريّة تأثير وسائل الإعلام المطلق. ولو ابتعدنا عن عالم الكتب وعدنا إلى واقع وسائل الإعلام خارج المنطقة العربيّة، لأن منسوب عدم الثقة في وسائل الإعلام العربيّة مرتفع جداً ويسد النَّظَر إلى تأثيرها، نجد أن نتائج استفتاء الفرنسيين على معاهدة دستور الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، لم توجه صفعة لوسائل الإعلام الفرنسيّة التي اتفقت جميعها، تقريباً، على تعبئة الرأي العام لصالحها فحسب، بل وجهتها، أيضاً، إلى كلّ المؤمنين بنظريّة تأثير وسائل الإعلام القوي على الناخبين.

وأعتقد أن أتباع نظريّة تأثير وسائل الإعلام القوي على الجمهور هم الذين نصحوا نظام حسني مبارك وزين العابدين بن علي بفتح مجال السمعي بصري بإنشاء قنوات تلفزيونية خاصة مع حرمانها من حق بث نشرات الأخبار، ومنعها من التطرق إلى المواضيع السياسية خوفاً من تأثيرها على الجمهور، وتوجيهه ضد نظام الحكم. لكن الجميع يعرف، اليوم، أن هذه النصيحة لم تشفع للنظامين اللذين تهاويا تباعاً، ولم تنفعهما.

فسامح الله عتيق رحيمي الذي غرّر ببعض المتحدثين عن وسائل الإعلام، وضلّل بعض الأنظمة، ودفعهم جميعاً إلى البحث عن الأجوبة عن الأسئلة التي تطرحها الميديا، في وقتنا الحاضر، على ضوء مصباح ذاك العمود الكهربائي الذي أشعلته المدرسة السلوكية في مطلع القرن الماضي.

## ❖ شذرات من الماضي ❖

تروى الباحثة المغربية فاطمة المرنيسي في كتابها الموسوم: "أحلام النساء الحريم.. حكاية طفولة..." تفاصيل عن حياتها المبكرة في الأربعينيات من القرن الماضي قائلة: تقع أكبر القاعات حجماً في بيتنا وأكثرها أناقة إلى ميمنة الفناء، وهي قاعة الرجال حيث يتناولون الطعام ويسمعون الأخبار. فالرجال هم وحدهم القادرون على الوصول إلى الخزانة الضخمة التي تحتوي المذياع. وكانت الخزانة تقفل بالمفتاح. وقد رُكبت مكبرات صوت في الخارج لتمّكن الجيران من الاستماع.

وكان أبي وعمي الوحيدان اللذان يملكان نسخة من مفتاح الخزانة إلا أن النساء كن يستمعن بانتظام إلى "صوت القاهرة" أثناء غياب الرجال. وكانت عمتي وأمي ترقصان، في الغالب، على الأنغام التي يبثها المذياع.

وتستطرد المرنيسي قائلة: (أتذكر أول مرة وصفتني فيها النساء مع ابن عمي بالخائنين. لقد أخبرنا والدي أننا استمعنا إلى الإذاعة في أثناء غيابه. لقد وشى جوابنا بحصول النساء على نسخة من مفتاح الخزانة. فنشب شجار عنيف، وفُتح تحقيق لاستجواب النساء).

لقد عاشت العديد من المجتمعات العربيّة مثل هذه الحادثة وإن اختلفت تفاصيلها. إنها تذكّرنا بالتاريخ الاجتماعي للإذاعة. وتؤكد أن قرار تشغيل المذياع كان بيد الرجال للاستماع إلى الأخبار. أما النساء فكن يستمعن للأغاني في الإذاعة خلسة. وكانت الغاية من تركيب مكبرات الصوت، إن وجدت، هي إسماع الجيران الأخبار. فمالك المذياع هو الذي يحدد ما يجب أن يُسمع، ومتى؟

لقد تغيرت الإذاعة تقنياً وتبدلت برامجها بتغير رؤيتها لذاتها ولجمهورها والمجتمع. وقد يستهجن البعض هذا التغيير بحكم الحنين للماضي رغم إدراكهم أن الإذاعة لن تظل على ما كانت عليه. هذا ما تؤكده حفريات علاقة الجزائري بالإذاعة.

سجل المفكر فرانز فانون في كتابه: " الثورة الجزائريّة في عامها الخامس" أن حوالي 95 % من أجهزة المذياع في الجزائر كانت في يد الأوروبيين في 1945. وظلت النسبة المتبقية في يد بعض الأسر الجزائريّة الميسورة

والمهاجرين الذين عادوا بأجهزة المذياع إلى أرض الوطن. لكن غالبية الجزائريين في ذاك الزمان لم تكن لهم علاقة بالإذاعة لأنها أقصتهم، واتجهت إلى لأوربيين المعزولين في الأرياف والبوادي الذين اعتبروها وسيلة مقاومة، وهمزة وصلهم بالعالم "المتحضر".

ويرى المفكر ذاته أن الإذاعة لم تنتشر في وسط الجزائريين في ذلك الزمان، أيضاً، لتعارض مضامين برامجها مع قيم الأسرة الجزائريّة وعاداتها. فالبرامج التي تضمنت تلميحات غزلية ومواقف هزلية كانت تخلق جواً من التوتر بين أفراد الأسرة. فالكلمات الدالة عن الغرام والوصال، وتلك التي تدفع إلى الضحك أمام الأب أو الأخ الأكبر تتعارض مع عادات الأسرة الجزائريّة. وتدل عن قلة أدب وعدم احترام كبار البيت. وقد أدركت الإذاعة الاستعمارية هذه الحقيقة فأصبحت تعلن عن برامجها التي يمكن الاستماع إليها مع كلّ أفراد الأسرة، وأدرجت الموسيقى والأغاني الجزائريّة في برامجها. وشجعت الجزائريين، لأسباب تجاريّة وثقافيّة وسياسيّة، على الاستماع للإذاعة. فسمحت لهم بالتجارة بأجهزة الراديو التي كانت حكراً على الأوربيين. لكن إقبال بعض الأسر الجزائريّة على شراء أجهزة المذياع لم يبدأ إلا في الخمسينات من القرن الماضي نتيجة الاهتمام بنشرات الأخبار التي كانت تبثها بعض المحطات الإذاعية في الدول العربيّة التي انتزعت استقلالها.

وعندما بدأ صوت الثورة التحريرية ينتشر عبر الإذاعة في نهاية 1956 انشرت أجهزة المذياع بين الجزائريين رغم تحريم السلطات الاستعمارية بيعها وتجريم شراء البطاريات التي تُشغلها. وأصبح الاستماع الجماعي إلى "صوت الجزائر الحرة" عبر الإذاعة فعلاً نضالياً يمارس في الأرياف والقرى. واقتضى انتظار موعد بداية بثه الاستماع إلى بعض الأغاني الغزلية والبرامج الهزلية دون أن يحدث التوتر المذكور أعلاه. فسياق تلقيه أدى إلى بروز عادات جديدة في الاستماع إلى الإذاعة وأسقط بعض التحفظات أو التقاليد. لكن هذه التقاليد عادت من جديد لتفرض نفسها على الاستماع للإذاعة بعد نهاية حرب التحرير.

فالمرأة التي بدأت تتمتع بسلطة تشغيل المذياع حتّى داخل الأسر الممتدة أصبحت تسرع إلى توقيفه إذا كان يبث أغنية عاطفية بمجرد دخول كبير العائلة (الجد أو الأب أو العم أو الأخ الأكبر) أو ضيف. قد يستغرب أبناء هذا الجيل من هذه التقاليد لأنهم ينعمون بتعدّد وسائط تلقي البث الإذاعي، مما يمكنهم من متابعة المحطات الإذاعية التي يحبونها في الوقت الذي يشاءون. ويتبادلون عبرها إهداء الأغانى وأرقام الهواتف ذكوراً وإناثاً. إنهم يشاهدون اليوم المسلسلات التلفزيونيّة على راحتهم ولا يأبهون بمن دخل البيت أو خرج. وبقدر اندهاشهم ندرك مدى تغير المجتمع الجزائري.

## ❖ ثلاث صور لزمن واحد ❖

وصل صديقنا إلى قاعة تحرير التلفزيون الجزائري على الساعة الواحدة بعد الزوال، يوم 20 سبتمبر 1988 ووجد مدير الأخبار في طريقه، فبادره بالقول: إن الفريق التلفزيوني في انتظارك لتسجّل انطباعات الناس عن الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية ليلة البارحة. لقد اعتقد البعض أن هذا الخطاب كان الفتيل الذي أشعل أحداث 5 أكتوبر. حاول صديقنا التملص من هذه المهمة بحجة أنه لم يسمع هذا الخطاب أصلا لكن دون جدوى. فاتجه، عن مضض، إلى الجامعة المركزية لعله يجد معارفه من "الطلاب الأبديين" ليسجل لهم بعض الكلمات المادحة. وبعد هذه الجولة أدرك أن ما سجله لهؤلاء لا يبث في التلفزيون الرسمي. وكاد يفقد الحيلة لولا سائق السيارة الذي اقترح عليه التوجه إلى حيه السكني. فهو يعرف سكانه ويحترمونه ولا يردون له طلباً. وارتأى صديقنا التوقف قليلا في رياض الفتح قبل أن يصل إلى الحي السكني المطلوب. واتجه مع المصور إلى ساحته لعله يظفر بمن يرضى الحديث للتلفزيون. لكن ظنه خاب أو كاد.

فكلما اقترب من أحد المتجولين وأخبره بمهمته صدّه بلين تارة، وخشونة طوراً. وإذا بشاب يندفع نحوه بخطى واثقة، ويخبره أنه يرغب في الإدلاء برأيه في الخطاب المذكور. فبدأ في الحديث وكأنه ينشد أنشودة قائلاً ما معناه: نشكر فخامة رئيس الجمهورية على هذا الخطاب التاريخي الذي جاء في وقته ليصحح المسار. ويرسم الطريق لجيلنا الذي يعد خير خلف لخير سلف. لقد وضع خطابه اليد على الصعوبات الأساسية التي تعيق تطور بلادنا. وما علينا سوى أن نهُبّ هَبة رجل واحد ونتحمل مسؤوليتنا التاريخية... وقف صديقنا فاغراً فاه لفصاحة الشاب. وشكره بحرارة. وقبل أن ينتقل للعثور على غيره سأله قائلاً: هل تابعت الخطاب المذكور؟ فرد الشاب بالنفي، وأوضح موقفه بلهجة عاصمية: "اسمع يا خو أنتم تريدون الكلام الذي قلته وأنا أريد الظهور في التلفزيون حتّى يشاهدني أبناء الحي!" لقد أدرك هذا الشاب بعفويته أن التلفزيون الجزائري لا يريد أن يسمع سوى صدى صوته.

### الصُّورَة الثانية

كان صديقنا مغرماً بالأدب يكتب الخاطرة والقصة، وفي بعض المرات كلاماً يسميه زوراً شعراً. ويرسل بين الحين والآخر ما يكتبه إلى القسم الثقافي بجريدة الجمهورية العراقية فتنشر بعضه. انتشاه الفرح، ذات مرة، لمّا وقف أمام رئيس القسم الثقافي الذي طلب منه الالتحاق بالصحيفة كمتعاون. ثم أصبح صحفياً دائماً بعد تخرجه في الجامعة. وواظب على الكتابة في القسم الثقافي متمنياً البقاء في الجريدة لولا الذي حدث.

لقد خاطبه رئيس التحرير ذات ظهيرة قائلاً: لا يوجد في الجريدة سواك، فعليك التوجه حالا رفقة المصور إلى مقر حزب البعث. أراد صديقنا أن يعتذر لكن كلام رئيس التحرير أوامر. فاتجه إلى المقر المذكور، ودوّن ما شاهده وسمعه

وتكرر ذكره مثل إنشاء مركز لوثائق الحزب جاء بناءً على اقتراح من ميشال عفلق حتّى لا يتلف أرشيف الحزب أو يُطاله الإهمال.

وفي اليوم التالي استدعاه ضابط عسكري يرتدي لباساً مدنياً الدعى أنه مسؤول الأمن في الحزب، واستقبله بغضب قائلاً، والجريدة بيده: "ماذا تقصد بالجملة التالية، وأخيراً اهتدى حزب البعث إلى فكرة الحفاظ على أرشيفه؟ من تكون أنت حتّى تحكم على ما تقوم به قيادة الحزب؟ أحمد ربك أن لا شيء في ملفك يشي بسوء نيتك وإلا... خرج من مقر الحزب مرعوباً بعد أن التزم بعدم نشر أي شيء عن الحزب إلا بعد عرضه على الضابط الذي استدعاه. وفي اليوم الموالي قدم استقالته من الجريدة. لقد أدرك صديقنا أن القوم الذين يتحدثون عن الجماهير لا يريدون أحداً يتحدث سواهم!

### الصُورَة الثالثة

ترك صديقنا صحيفة الجمهورية وهاجر إلى بلد مجاور. فعيّن رئيس تحرير مجلة غرفة التجارة والصناعة بهذا البلد بعد مسيرة شاقة. وذات مرة استدعاه مدير الغرفة ليطلب منه إعداد ملف عن الصيد البحري. وطلب منه صياغة الأسئلة التي تُطرح على الوزير المعني. فكتب صديقنا الأسئلة وسلمها إلى مديره. وأرسلها هذا الأخير إلى ديوان الوزير. فكلف الوزير رئيس ديوانه للرد عليها. لكن هذا الأخير حوّلها إلى الأمين العام بالوزارة الذي وجهها بدوره إلى مدير الثروة السمكية. قرأ هذا الأخير الأسئلة وأعاد إرسالها إلى مدير الغرفة المذكورة. وأخيراً، عادت الأسئلة إلى صديقنا فأجاب عنها.

وأخذت الإجابة المسار ذاته لتحط فوق مكتب الوزير الذي لم يجد الوقت لقراءتها فوافق على نشرها. وهكذا تحوّلت المقابلة الصّحفية مع الوزير إلى "مونولوج" صحفي. لقد أدرك صديقنا أن القوم لا يريدون الحديث، بل يريدون شخصاً يجري حواراً مع ذاته بلغتهم!

## ❖ نهاية عصر الوساطة؟ ❖

تستمع إلى بعض المثقفين يتحدثون عن مجتمع المعلومات، ولا تفهم شيئاً من كلامهم. فتطلب منهم شرح هذا المجتمع. فيجيبونك بالمختصر المفيد إنه المجتمع الذي تحل فيه الوثيقة الإلكترونيّة محل الورق، وتنتهي فيه الوساطة؛ أي أن الإنسان يتواصل مباشرة مع الآلة دون وسيط. بالطبع، لا يمكن لنا أن نتصور هذا المجتمع لأننا تعيش في بيئة تتطلب فيها أي معاملة إدارية رزمة من الأوراق، منها شهادة وفاة جدك لأن الشهادة التي سلمتها من قبل

انتهت مدة صلاحية استعمالها الإداري! وتضطر إلى مقابلة أكثر من وسيط؛ أي شخص، وربما تحتاج إلى خدمات أحد معارفك حتّى تستطيع أن تقضي حاجتك.

وحتّى يقنعون بذلك يجزمون أن عصرنا هذا هو عصر الإنسان الآلي، والآلات الذكية التي تعوض الإنسان. وعصر نهاية المعلم لأن التعليم أصبح إلكترونياً وذاتياً. ونهاية الصحافي لأن جمهور وسائل الإعلام يلجأ مباشرة إلى مصادر الأخبار في شبكة الانترنت لتلبية حاجاته للإعلام بدون الاستعانة بالصحيفة أو الإذاعة. ونهاية المكتبيين لأن القارئ يحصل على كتبه عبر الشبكة. والزبون يجرى معاملته البنكية عبر الآلة.

هل هذه الأمثلة كافية لإثبات نهاية الوسيط في المجتمع المعاصر؟ بالفعل، لقد غاب وسطاء لكن ظهر آخرون، والوساطة لم تختف في المجتمعات. وما نشاهده ونقرأه اليوم يؤكد تزايد الوسطاء في الحياة اليومية في العديد من البلدان. فالمحاكم مازالت تشَكّل لجان الصلح التي تمثل هيئة وساطة، والبنوك تكوّن لجان وساطة لحل النزاعات القائمة مع الدائنين والزبائن.

وبعض الدول تعيّن وسطاء أطلق عليهم مسمى وسطاء الجمهورية لتلقي شكاوى المواطنين من إجحاف مؤسسات الدولة في حقهم أو التهاون في حل مشاكلهم. والوزارات تنشئ لجان الصلح كلما شب خلاف أو صراع واحتد في المصانع والمعامل والإدارات. والدول تلجأ إلى التحكيم الدولي حول الأراضي المتنازع عليها. ووسائل الإعلام الحديثة تعيّن وسطاء لدراسة شكاوي جمهورها من تعسفها أو للفت الانتباه لانزياحها عن مهنيتها.

إذا جوهر الوساطة اجتماعي. فعالم الاجتماع الفرنسي "بيار بورديو" لا يرى الوساطات نقلاً إرادياً للأفكار لكن كمسار من استنباط المعايير والسلوك الذي يقودنا إلى تبني بعض الممارسات واعتبرها طبيعية. فبدون وساطة لا يمكن أن نميز مجتمعاً بشرياً عن كتلة من الأشخاص أو (غاشي باللهجة الجزائريّة). فالحقل الثقافي يتسم بتعدّد وسطائه الذين نراهم في الروائي، والشاعر، وناشر الكتب، والمعلم، والمكتبي، والفنان، والمثقف، والصحافي، والدليل السياحي، والمعماري، والرسام، وغيرهم من منتجي المعنى وموزعوه.

أثارت الوساطة في مجال الإعلام والاتّصال نقاشاً واسعاً في العقدين الأخيرين مما أدى إلى توسيع مفهوم "الميديا"، ودحض الفهم البسيط لدور وسائل الإعلام في المجتمع، والذي اختصر في نقل الواقع. فالوساطة في مجال الإعلام تتنافى ومفهوم الشفافية والحياد.

فوسائل الإعلام التي تقف كوسيط بين الواقع والجمهور تخفي جملة من الحقائق، منها أن وراء كلّ وسيلة إعلامية توجد سلسلة من الوسطاء الذين يعملون على غربلة الأحداث واختيار الأخبار، وترتيبها حسب أهميتها، وانتقاء الكلمات والصور التي يعتقد أنها تعبر عنها أفضل من غيرها. وعبر هذا المسار من الوساطة، تنتهي وسائل الإعلام إلى "إعادة انتاج الواقع" ليشَكّل ذاكرتنا الجماعية في المستقبل، و"يؤسس" ساحة تتصارع فيها الأفكار والتيارات

السياسية والفكرية والتصورات، أو يحتلها الفكر الواحد ويهيمن. وتُمتّن وسائل الإعلام قواسمنا المشتركة التي تشَكّل مرجعيتنا في الحكم على الظواهر والأشياء والحياة. وتثري تجربتنا الجماعية بما تملكه من مقدرة على نقلنا إلى العوالم البعيدة عنا جغرافياً وزمنياً.

كان البعض يعتقد أن قوة وساطة وسائل الإعلام تعود لطبيعتها التكنولوجيّة فقط، لذا اتجهت الآمال إلى السينما حينما تم اختراعها. وراهنت على قدرتها على تقريب الشعوب وتعميق التفاهم بينها لكن الأيام أجهضت هذه الآمال. فتناوبت وسائل الاتّصال المتتالية على نقل هذه الآمال وصولا إلى شبكة الانترنت دون أن تجسدها. وانتبه البعض إلى أن مصدر خيبة الآمال يكمن في تضخيم الخصائص التقنيّة للميديا على حساب المضمون الذي يناسب خصوصيتها. ففي هذا الصدد يؤكد البعض، بكلّ جد، أن هتلر ما كان له أن يوجد ويلحق المآسي بالعالم لو كان التلفزيون موجوداً حينذاك. ويبررون قولهم أن الصُورَة التلفزيونيّة التي تظهر الشخص الهستيري تؤلب الرأي العام ضده. فالتلفزيون يحبذ السكينة والسلم والاسترخاء والمرح. فمن يصدق هذا الاعتقاد وهو يرى أن الحروب بكلّ وحشيتها وقبحها تحوّلت إلى فرجة واستعراض تلفزيوني نتابعه، بصمت وربما بلامبالاة، ونحن نتناول طعامنا؟

## ❖ ابتذال القول ❖

يقول الروائي اللبناني، أمين معلوف، في كتابه الموسوم "اختلال العالم: حضارتنا المتهافتة"، الصادر في 2009 عن دار غراسي الفرنسيّة: (كنت في سنوات الصّبا في لبنان أطالع مجموع الصّحف المحلية كلّ صباح. وكان والدي يدير جريدة يومية ويرسل نسخة منها، من باب المجاملة، إلى زملائه، وكانوا يبادلونه بالمثل. وذات مرة ساءلته، أي صحيفة يجب أن نصدق، وأنا أشير إلى رزمة الصّحف التي وضعها بجانبه؟ فأجابني دون أن يتوقف عن القراءة: جميعها ولا واحدة.) وأضاف قائلاً: (لا تأتيك أية واحدة منها بكلّ الحقيقة، فكلّ صحيفة تعطيك حقيقتها. فإذا قرأت كلّ الصّحف وكنت تتمتع بقوة البصيرة تفهم ما هو جوهري).

إن هذا القول لا يتضمن إشهاراً مجانياً لقراءة كلّ الصّحف حتّى نفهم جوهر ما يجري حولنا وإنما ينبهنا إلى أن العنصر الأهم في عالم الإعلام هو الجمهور. لذا يجب أن نراهن على بصيرته وقدرته على فرز السمين عن الغث فيما يقرأ. بيد أن هذا القول يحث على التَّفْكِير للبحث عن دلالاته. ويبرر، ضمنياً، الشك في صحة ما تنشره الصّحف. وهذا ما جعلنا نرهف السمع إلى محطات الإذاعة، وننتقل بين القنوات التلفزيونيّة، ونسبح في شبكة الانترنت للقف الخبر الذي يكذب سابقه.

الشك الذي يراه الفيلسوف والمحلل النفساني، ميغال بنسياغ، ناجماً عن فقدان الكلمة لهيبتها وقداستها. فالكلام أصبح يتساوى بصرف النَّظَر عن المتحدث. فلا فرق بين ما يقوله المتعلم والأمي، ولا وزن لحديث العالم أمام قول

الجاهل طالما أن كلّ قول تحوّل إلى رأي. ولا فرق بين صحيفة تتحقق من صحة المعلومات التي تقدمها وتلك التي تضلل. فمالكو سلطة القول، بصرف النَّظَر عن موقعهم في المجالات التالية: السّياسة، والحكم، والإعلام، والدين والعلم، ابتذلوا الكلمة وجردوها من جوهرها فأسقطت سلطتهم.

ومن هذا المنظور، فإن الفيلسوف المذكور يرى الصحافة لم تتغير بل أهمية الكلمة هي التي تغيرت بعد أن فقدت وزنها وسحرها في حياتنا. ربما يعتقد البعض أن ابتذال الكلمة يعود إلى تكنولوجيا الاتّصال الحديثة التي سمحت لكلّ شخص أن يتكلم ويدلي بدلوه ويخوض مع الخائضين في أعقد الأمور معتقداً أن ما يقوله ليس أضعف وأسخف مما يقوله غيره!

معاذ الله أن أكون ضد حرية التَّفْكِير وأقف ضد حق كلّ شخص في التعبير، كما يفهم البعض مما سبق ذكره. فما أريد أن أقوله أن هذه التكنولوجيا أثبتت، من جديد، أن لكلّ شخص حقيقته، ولكلّ صحيفة حقيقتها التي تدافع عنها. والتسليم بهذا الأمر يعني أنه لا وجود لحقيقة واحدة. إذا؛ فلنقل لأفلاطون مع الفيلسوف "رفائيل انفتفون" إن الفلسفة لم تعد تعني البحث عن الحقيقة، بل إنها حداد على ضياع الحقيقة. ونؤمن بما قاله الفيلسوف سبينوزا: إن الفلسفة ليست البحث عن الحقيقة، بل إنها شكل من إدراك الواقع. وما أحوجنا إلى ذلك اليوم في عالم يزداد تعقداً وتتكاثر مفارقاته. إذا، الحقيقة ليست هي الواقع، ولا تعّد مؤشراً على وجوده، كما يؤكد ذلك أتباع أرسطو. وإن اقتنعنا بوجهة النَّظَر هذه فهل يمكن القول، من باب الاختصار، أن وسائل الإعلام لا تعبر عن الحقيقة، بل تعكس الواقع؟

لقد طلّق الكثير من الدارسين الفكرة التي مفادها: أنّ وسائل الإعلام تعكس الواقع، واعتنقوا النّظريّة التي ترى بأنها تعيد بناءه، أي أن كلّ وسيلة تتحدث عن الواقع كما تراه. وحتّى لا أتهم بأنني أتستر على تجاوزات بعض وسائل الإعلام، وعلى ما تمارسه من تضليل بحجة أنها تعبر عن حقيقتها أو تتبنى الواقع من وجهة نظرها، وحتّى أبيّن المغالطة في فهم وسائل الإعلام دون الطعن في النّظريّة المذكورة التي أكّدتها الكثير من البحوث في بيئات ثقافية مختلفة، منذ نصف قرن، يمكن القول إن هذه النّظريّة تنص، بشكل ضمني، على ضرورة أن تشترك وسائل الإعلام المختلفة في بعض مواد البناء، على الأقل، التي تستخدم في بناء الواقع الذي تراه.

لكن ماذا إذا كانت ما تستخدمه من مواد بناء مغشوشاً؟ أي أنها تحرف أقوال الغير وتزورها عن وعي، وتركب الصور من أجل التضليل مع سابق الإصرار والترصد. وتتلاعب بالأرقام والإحصائيات وتعبث بها، و"تستحمر" الجمهور أو لا تعبأ به أصلاً. ففي هذه الحالة تحوّل إلى مصنع لإنتاج خطاب إخباري لإعلام جمهور متخيل عن واقع افتراضي تعبر عنه المحكيات التي ابتذلت من كثرة تكرارها. لكن ابتذالها تحوّل، مع الأسف، إلى قوة تدهس الخطاب العلمي والتحليلي. سأقف عند هذا الحد حتّى لا أتهم باجترار القول والمساهمة في ابتذاله.

## ❖ ماذا فعلت الدّيمقراطيّة بالإعلام » وماذا فعل الإعلام بها؟ ❖

إنها مفارقة حقاً. ففي البلدان النامية، والعربيّة تحديداً، يعتقد الكثير من المختصين في علوم الإعلام والاتّصال أن ميلاد الدّيمقراطيّة سيعمل على تطوير وسائل الإعلام ويقضي على عجزها. وفي الدول التي رسخت فيها الدّيمقراطيّة منذ قرون يتزايد الخوف على هذه الدّيمقراطيّة من وسائل الإعلام! لقد كان وهن وسائل الإعلام وقصورها في العديد من البلدان العربيّة يُبرر، في الغالب، بنقص حرية التعبير وحتّى بانعدامها. فصدّقنا أن هذه الوسائل ستتغلب على ضعفها وتتجاوز نقائصها، بل ستفي بحق المواطن في إعلام كامل ومتنوع عندما تتجسد حرية التعبير، التي كانت مشروطة بالقضاء على الاستبداد والطغيان.

لكن ها نحن اليوم نشاهد سقوط وسائل الإعلام في الإسفاف والكذب والتضليل والتطبيل أمام انكماش رقعة الديكتاتورية في أكثر من بلد عربي، وتفكك آلياتها في بعض الأقطار العربيّة. فأصبح البعض يتحسّر على الماضى الذي كان رجال الإعلام يتحايلون فيه على الرقابة للكشف عن بعض الحقائق ونقد الأوضاع. ويتمنون عودة ذاك الزمان الذي كان النقاش في وسائل الإعلام عميقاً ومفيداً رغم محدوديته.

ما سبق قوله لا يعنى بتاتاً أن الديكاتورية خير خادم للإعلام، بل يكشف على أن الفكر الذي يربط الإعلام الجيد بالعامل السياسي وحده فكر اختزالي يمارس إسقاطاً إيديولوجياً على ظاهرة الإعلام المعقدة، إذ يجعل علاقتها بالسّياسة أحادية وسببية؛ أي أن السّياسة تملك العصا السحرية لتطوير الإعلام بمفردها. حقيقة لقد منحت الدّيمقراطيّة وسائل الإعلام الجرأة على النقد واختراق بعض "الطابوهات". لكن وجود الدّيمقراطيّة في ظل غياب النّاصية المهنية، ودون هيئات دستورية وقانونية منظمة لحرية التعبير وحامية لتعدّدية الرأي، وصائنة الحياة الشّخصيّة، تُحَوّل وسائل الإعلام إلى ساحة لنشر الأخبار المضللة المستقاة من مصادر مجهولة، وللمساس بكرامة الأشخاص دون دليل. لذا لا نتعجب إن اختصرت حرية التعبير في بعض القنوات التلفزيونيّة في "جلب" شخصين أو أكثر إلى الاستوديو وتسخينهم ليتخانقوا ويتعاركوا أمام المشاهدين، بينما تقف السلطة تتفرج على هذه الدوشة لا تعبأ بسبب خناقهم. ولا تسْأل ولا تراقب.

وفي الدول التي عُمّرت فيها الدّيمقراطيّة طويلاً، ورسخت مؤسساتها الدستورية وتجذرت منظوماتها القانونية غدت وسائل الإعلام قوة تهدد الدّيمقراطيّة. فـ"جان ماري كوتيري»، الباحث في مركز الأبحاث حول الاتّصال والإعلام في السوربون يعتقد أن البَشَرِيّة احتفت باختراع التلفزيون. واعتقدت أنه سيخدم الدّيمقراطيّة ويعمل على تحقيق التقارب بين الرجل السياسي والمواطن العادي.

لكن المسلك الذي سلكه تطور التلفزيون خيب آمالها لأنه أضعف الدّيمقراطيّة. وجعل الممارسة السياسية مجرد جمل خاطفة ومقتضبة تجنح نحو التبسيط كأي شعار إشهاري. وغير قواعد العمل السياسي فأصبحت قيمة السياسي

تقاس بحضوره في الشّاشة الصغيرة، عملاً بمدأ: إن لم تُرَ فأنت غير موجود. وهذا ما حدا بالسياسي إلى التزلف لرجال الإعلام حتّى يظهر في برامج الترفيه والتسلية ليبدو كشخص عادي مثل بقية البشر! ليس هذا فحسب. لقد همش التلفزيون المؤسسات الدستورية المنتخبة. فالبرلمان الذي يمثل إرادة الناخبين لم يعد الهيئة الوحيدة التي تقيّم أداء السلطة التنفيذية، بل شاركته في ذلك كاميرات التلفزيون بشكل أسرع وأكثر قوة.

ويعتقد الباحثُ ذاته أن "الزمن السياسي" يتطلب وقتاً حتّى تتجلى نتائجه بينما يشترط "الزمن التلفزيوني" السرعة والفورية والآنية. لذا لا يكون حكم التلفزيون في عجالته على العمل السياسي صائباً ودقيقاً.

قد يدعو التلفزيون الرجل السياسي إلى الأستوديو ويستضفيه في برنامج ما. ويستعجله في الإجابة على أسئلة سريعة ذات علاقة بأحداث بعضها لا زال في حالة غليان. فماذا عسى هذا السياسي فعله في ظل غياب أدنى شروط التَّفْكِير المتبصر والناضج، والتي ندد عالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو بغيابها؟ سيرد على أسئلة الصحافي بالطبع، بسرعة، ويقدم إجابات جاهزة مقولبة ضمن التَّفْكِير السائد أو العام. ويجتر، بالتالي،الخطاب الأجوف الخالى من أي معنى.

وهذا لا يدل أبداً أن الرجل السياسي مسكين يجب أن يرثى لحاله لأنه لا يملك سوى أن يكون ضحية التلفزيون، بل بالعكس إنه مدرك ما هو التلفزيون وكيف تطور وماذا يريد من استضافته في الأستوديو. لذا يحاول أن يستثمر هذه الاستضافة ليزيد في رصيد شعبيته. فيندمج في الاستعراض والفرجة التلفزيونيّة طمعاً في أن يصبح نجماً، مثله مثل مشاهير الغناء والموسيقى والتمثيل والإخراج والرياضة والطبخ والمودة والأزياء. ألم يقل المخرج السينمائي جون جاك لنبكس إن التلفزيون هو المكان الذي يأتيه مشاهير القوم ليظهروا أمام الملأ أنهم عاديون، ويأتيه الأشخاص العاديون من أجل أن يصبحوا مشاهير".

## ❖ من وحي الملاحظة ❖

شاركت كملاحظ في إحدى الندوات التي انعقدت لإعداد مشروع قانون الإعلام (وما أكثر هذه المشاريع حين تعدها(. ولا أتذكر بالضبط الوزير الذي دعا إلى تنظيمها نظراً لكثرة المقبلين والمدبرين على هذه الوزارة التي تغير اسمها من الإعلام والثّقافة، إلى الإعلام، إلى الاتّصال، ثم كتابة الدولة للاتصال، وأخيراً وزارة الاتّصال. هل تريدون أن تعرفوا ماذا لاحظت؟ طيب، سأعفيكم من كثرة الملاحظات وأكتفي بملاحظاتين فقط.

الملاحظة الأولى: دخلت القاعة المخصصة للجنة الإذاعة والتلفزيون التي ترأسها المرحوم عبدو بزيان، وكاد أحد الصحافيين الشباب، المختال بنفسه، يفقد صبره، إذ ظلت يده مرفوعة مطالبا السماح له بالحديث. وكان عبدو يناديه

باسم أنيس راجياً منه الصبر قليلاً حتّى يمنح الفرصة لقائمة المسجلين لديه للتدخل. وأمام شدة إلحاحه اعتذر رئيس الجلسة من الحضور وسمح له بأخذ الكلمة. فبادر بالقول إنه يريد أن يشير إلى نقطتين أساسيتين، الأولى أن اسمه الحقيقي ليس أنيس، فقد انتحل هذا الاسم المهني للشهرة فقط. ثم توقف قليلا عن الكلام، واستدرك الوضع قائلاً: لقد نسيت النقطة الثانية التي كنت أريد طرحها. فضحك الحضور واعتقدوا أنه سيتوقف عن الحديث، ويترك الفرصة لغيره لكنه أصرّ على الاستمرار في الكلام. ولكم أن تتصوروا ما قاله من كلام مفكك وزائغ. أتذكر أنيس هذا كلما قرأت بعض الأخبار والمقالات في الصّحف الجزائريّة. فأتخيّل أنَّ كُتابها أصابهم ما أصابه فضاعت منهم الفكرة لكنهم واصلوا الكتابة!

الملاحظة الثانية: دخلت القاعة المخصصة للصحافة المكتوبة فاستمعت إلى أحد المتدخلين يقترح إدراج مادة خاصة بأحكام الضمير المهني في قانون الإعلام. وإذا بالحضور، وهم من الشباب الذين التحقوا مؤخراً بمهنة الصحافة، يعترضون بشدة، على هذا الاقتراح. وقد اندهشت من هذا الرفض، وأوعزته إلى الجهل. فهذه الأحكام انتزعها الصحافيون منذ 1935 بعد كفاح مرير خاضوه في العديد من بلدان العالم. وتنص على أن الصحافي الذي يقدم استقالته من مؤسسته الإعلاميّة، بعد أن يقدم ما يثبت أنها غيرت خطها التحريري، يجب أن يحصل على الحقوق المالية والأدبية ذاتها التي يحصل عليها أي صحافي تعرض للفصل التعسفي عن العمل.

تذكرت هذه الملاحظة بعد أن أخبرني أحد الصحافيين الشباب أنه قدم استقالته من رئاسة تحرير قناة تلفزيونية جزائرية خاصة لأن زوجة صاحب القناة تعودت المجيء إلى قاعة التحرير لتطلب منه تغيير خارطة طريق نشرة الأخبار، وتأمره بتكليف أحد الصحافيين بإعداد تحقيق صحفي عن هذا القطاع أو ذاك حتّى تصفي حساباتها مع المسؤول عنه الذي رفض استقبالها أو لم يقدم لها ما طلبته من خدمات! فمازحته سائلاً: وهل استفدت من أحكام الضمير المهني. فابتسم قائلاً: كيف تنال هذا الحقّ من الذين التحقوا بالعمل الصّحفي دون ضمير، ناهيك عن المهني؟ قد يسأل بعضكم لماذا لم أبدأ ملاحظاتي عن الجدوى من انعقاد الندوة المذكورة؟ أعتقد أن الحديث عن جدواها لا يحتاج إلى ملاحظة. فالقصة التالية تبيّنه: بعد أحداث 5 أكتوبر 1988 الأليمة ارتبكت أركان الدولة، ولم تعد بعض مؤسساتها تهتم بما كانت تهتم به، كتسمية بعض الأحياء السكنية أو المستشفيات أو المدارس الجديدة. لذا راسل مدير مدرسة نائية مدير التعليم والتربية بولايته طالباً منه منح اسم لمدرسته التي ظلت ردحاً من الزمن نكرة. فأُخبر بضرورة إشراك أساتذته في اختيار اسم لها وسيعتمده بشكل رسمي.

فاجتمع بالأساتذة وطلب من كلّ واحد أن يقترح اسماً لتحمله المدرسة، ويرفقه بسيرة ذاتية مختصرة للشخص الذي يقترح اسمه. وفي اليوم الموعود جمع المدير المقترحات. فالبعض اقترح عبد الحميد بن باديس، والبعض اقترح مولود معمري، والبعض الآخر اقترح فرحات عباس، وغيرهم، كلّ حسب حساسيته السياسية والثقافيّة. لكنه قرر في

الأخير أن تُسمى المدرسة باسم صديقه، الذي زاول معه مهنة التعليم ووافته المنية في حادث سير! فالندوة المذكورة تخضع لما خضعت له هذه القصة: العبقرية الجزائريّة في تجسيد الدّيمقراطيّة التي تحمل الشعار التالي: استشرهم في الأمر وأعمل ما بدا لك.

## ❖ التّعامي ❖

رأى الروائي السوداني أمير تاج السر أن الكاتب الناجح يصنع أعداءه دون إرادته. لقد بحث عن السر في ذلك فوجد جذوره في المدرسة الابتدائية. فيذكر أن التلاميذ في مدرسته كانوا ينتظرون الإعلان عن نتائج الامتحانات السنوية، والكسالى المشاغبون منهم ينتظرونهم بالمرصاد بعصي مدفونة بالقرب من المدرسة. وبعد الإعلان عن النتائج يظهر المتفوقون فيطاردونهم في الشوارع ويضربونهم بالعصي، ويركلوهم بالأقدام في طقوس كانت عادية للغاية، يتفرج عليها التلاميذ جميعاً. ولا يفصحون عن مرتكبيها حتّى وإن وصل الأمر إلى المستشفى.

أعتقد أن هذه الظاهرة لا تخص السودان الشقيق وحده لو سحبنا منها العصا ودخول المستشفى. فبعض الطلبة القلائل جداً يسعون لعقد صداقات مع التلاميذ النجباء في المدارس الابتدائية ويتلاطفون معهم طمعاً في الحصول على مساعدتهم أو الاستفادة من مستواهم التعليمي ومن طرقهم في التعلم والتفوق. أما البقية فتكن عداءً خفيّاً للتلاميذ المتفوقين، والبعض من هذه البقية لا يملك الصبر لينتظر ظهور نتائج الامتحانات السنوية ليعتدي على التلاميذ المتفوقين بالضرب أو السب أو الاستفزاز. فلعل القارئ الكريم يستحضر العديد من صور بعض أولياء التلاميذ الذين يأتون إلى المدرسة ليشتكوا من الاعتداء على ابنهم لأنه نجيب ومتفوق في دراسته.

وقد لا يكلف الأباء تجشم التنقل إلى المدرسة لتقديم الشكوى بل يكلفون أكبر أطفالهم بتأديب من اعتدى على أخيه الصغير. قد لا نولي الكثير من الاهتمام لمغزى هذا الاعتداء لاعتقادنا أنه سلوك صبياني سيزول بنضوج عقلهم لكنه يزداد، مع الأسف، كلما تقدم بهم السن. قد يبرر بعض الذين اطّلعوا على الكتب الأجنبية هذا السلوك بالقول إنه ينم عن رفض الاختلاف وعدم الاعتراف بالآخر المغاير. وقد يكون هذا الكلام مصيباً لكنه يخفي حقيقة مخيفة وهي أننا "أعداء النجاح".

قد نجد عذراً لهذا العداء في زمننا ومجتمعنا الذي أصبح النجاح فيه مشبوهاً. فكسب البعض للمال وتبوُّء بعضهم لمناصب سامية وقيادية أضحى مقترناً باعتبارات أخرى قد نخجل من ذكرها، أخفها يجسد القول المأثور "حمارنا ولا حصانهم"، ويبيّن أننا الوريث الشرعي لما يمارسه الفلاحون ومربو الأنعام وهو "خصي الفحل". ومن يشك في هذا الأمر فليسأل البعض الذي اضطر إلى الهجرة أو هومش في وطنه. وهكذا يتضح لنا أن ذاك السلوك الذي برز في المدرسة ووصفناه بأنه صبياني لم يزل، بل نما وترعرع فأصبح جزءاً من الطقوس العادية في حياتنا اليومية. لذا

اندهش من انصراف بعض مشاهدي التلفزيون ونقاده إلى استهجان بعض التفاصيل التي تعد مجرد سفائف تجارية في برامج تلفزيون الواقع ذات العدد المتزايد في القنوات التلفزيونيّة.

أذكر أن بعض المشاهدين المغاربة امتعضوا من سلوك متنافسة مغربية شاركت في أول دورة من برنامج "الأخ الأكبر"، الذي بثته القناة الأولى في التلفزيون الفرنسي لاعتقادهم أنها تصرفت بنوع من الجرأة غير المعهودة لدى البنت العربيّة مع الشباب المشارك في هذا البرنامج. لكنهم تغاضوا عن ما هو جوهري وأساسي في هذه البرامج ويتمثل في معايير انتقاء متنافسيها والأسس التي يقوم عليها التصويت لاختيار الفائز منهم سواء كان المشاركون في البرنامج هم الذين يصوتون لإقصاء أحدهم أو صوت المشاهدون لصالح أحد المتنافسين في البرنامج لمواصلة مشواره. لقد اعترف الكثير من المشاركين في هذه البرامج أنهم أقصوا منافسهم لأنه أفضل منهم وأكفأهم وبقاؤه في المنافسة يشَكّل خطراً على وجودهم أو لأنه أجمل منهم أو لأنهم يريدون أن يكون ابن بلدهم هو الفائز علماً أن ابن البلد هذا ليس الأحسن على الإطلاق، وغيرها من الذرائع التي لا مبرر لها سوى معاداة النجاح.

نعرف أن المال يشجع هذه الممارسات في اللعب ويزكيها، والكثير من برامج تلفزيون الواقع ترسخها. والقليل من النقاد من انتبه إلى أنها تشرع الفكر العنصري القائم على الإقصاء الذي يستند إلى النزعة النازية التي طبقت مبدأ من لم يكن مثلي ويحمل مواصفاتي وأفكاري يجب أن يفنى. فأنا الأقوى والأفضل ولا وجود لمن هو أقوى أو أحسن مني. لقد التقط المخرج الياباني "كينجي فوكسكي" هذه الفكرة التي تعامينا عليها ونفخها في فيلمه الموسوم بـ"معركة ملكية"، والذي أخرجه في السنة 2000. وصور فيه متنافسين في برنامج تلفزيوني مسجونين في جزيرة يتصارعون إلى حد القتل أمام شاشة التلفزيون! ولم يكتفوا بالضرب والسب مثلما كان يحدث في المدرسة. لقد أراد أن يقول لنا لا تستهينوا بهذه الفكرة لأنها ليست سلوكاً عادياً كما اعتقدتم منذ أيام الطفولة.

## ❖ الماضي الذي يرفض أن يمضي ❖

شهدت برنامجاً في التلفزيون السويسري فأسرني لبعده الجمالي والتعليمي. فقررت أن أحكي لكم عنه حتّى لا أحرمكم مما أمتعني.

يبدأ هذا البرنامج بتصوير عائلة سويسرية من الفئات الوسطى تتكون من خمسة أشخاص: رب الأسرة والأم وولد وبنتين تتراوح أعمارهم ما بين 7 سنوات و11 سنة. ويملك كلّ ولد غرفة خاصة به رتبها على مزاجه. ويستمتع كلّ واحد منهم بالعُدّة التكنولوجيّة المعاصرة: هاتف نقال، ولوح إلكتروني، وكمبيوتر، وجهاز للألعاب الإلكترونيّة.

فبعد أن يقدمهم البرنامج يصور جزءاً من حياتهم اليومية الراهنة بتفاصيلها الدالة. ويتفق معدّه مع الأطفال على نقلهم من العقد الحالي إلى الستينيات من القرن الماضي ليطلعوا على الحياة الأسرية التي سادت في ذاك الزمان! ويستعين البرنامج، لهذا الغرض، بممثليْن محترفين ليقوما بدور الأم والأب. ويأخذ الأطفال إلى إدارة الإنتاج في التلفزيون السويسري لتُنْتقى لهم الملابس التي كانت تُرتدى في تلك السنوات.

ويركز مخرج البرنامج عدساته على ملامح الأطفال وهم يرتدونها. ثم يسألهم الصحافي عن انطباعاتهم عنها، وهل يمكنهم ارتداءها للذهاب إلى المدرسة؟ فيدلي الأطفال بتعليقات في غاية الفطنة والدعابة تعبر عن اختلاف الأسلوب والذوق في اللباس. ثم ينقلهم إلى الشقة السكنية التي تعد أنموذجاً للسكن في العمارات HLM في ذاك الزمان. وتتكون من مطبخ صغير وغرفتين وحمام، بعد أن أجرى عليها مهندس الديكور التعديلات الضرورية لتتطابق مع أنموذج البيوت السويسرية في ذاك العهد. وقد خلت الشقة من العلامات البارزة التي تميز العصر الحالي: التلفزيون، والأدوات الكهرومنزلية: الغسالة، وغسالة الصحون، ومكواة الشعر، وخلاط كهربائي. ويلاحظ الأطفال، من أول وهلة وباندهاش، ضيق الشقة. فيتململون من اضطرارهم إلى النوم في غرفة واحدة!

وقد أُجبر الأطفال على أكل الوجبات التي كانت تطبخ في الخمسينات تحت تعليمات الأب الصارمة. واللعب بما كان متاحاً من ألعاب في ذاك العقد. وفرضت عليهم مراجعة دروسهم جماعياً فوق طاولة الأكل في المطبخ تحت إشراف الأم، ودون الاستعانة بالكمبيوتر وشبكة الانترنت وموسوعة الويكيبيديا. وأجبروا على قضاء عطلة الصيف وفق الإجراءات والطقوس المعمول بها في ذاك العهد. وحتّى يعطي المخرج مصداقية أكثر لما صوره قام بتسجيل شهادة امرأة عاشت طفولتها في الستينات في مثل هذه الشقق لتصادق على التفاصيل التي التقطها البرنامج وكانت موجودة في بيت أهلها وعاشتها: مثل الألعاب، ووجبات الأكل الإجبارية، وطقوس الأكل، وذهنية الوالدين وتصرفاتهم داخل البيت.

فبعد أن عاش الأطفال هذه التجربة يسألهم الصحافي أي حياة يفضلون: الحياة المعاصرة أو حياة الستينات؟ فجاءت إجاباتهم مترددة ومتعارضة لكنها تفصح أنهم يفضلون الحياة المعاصرة لسهولتها ويسرها ولعدتها الترفيهية والتعليمية والتكنولوجيتة، ولموادها الغذائية. ويميلون، أيضاً، إلى حياة الستينات لدفء الحياة الاجتماعيّة، وترابط أفراد الأسرة، وتعاونهم في إنجاز كلّ شيء. وينتهي البرنامج بشهادة أستاذ علم الاجتماع الذي يؤكد أن التطور في حياة السويسريين لم يقتصر على الجانب المادي فقط؛ أي العُدّة التكنولوجيّة، وتطور العمران، بل شمل، أيضاً، نمط المعيشة والقيم والأفكار.

عدت إلى نفسي، بعد هذا البرنامج، ولمتها على انجرارها السريع وانبهارها بكلّ ما يأتي من الغرب. وتذكرت أن العودة إلى الماضي تلفزيونياً ليست من بنات أفكار هذا الغرب. بل إنها فكرتنا الأصيلة التي نعتز بها. فبعض القنوات

التلفزيونيّة الجزائريّة تتفوق على التلفزيون السويسري في هذا المجال دون أن تبذل أي جهد. فالعديد من المواد التلفزيونيّة التي تبثها تعود إلى الماضي. دع عنك الأسماء والوجوه التي تظهرها لأنها تغيرت، بكلّ تأكيد، فأصحابها ليسوا سوى ممثلين يقومون بالأدوار التي قام بها الممثلون في برنامج التلفزيون السويسري المذكور. أما الجوهر فقد ظل على حاله. فحتّى "السكشات" والأفلام وبعض الأغاني التي تقدمها هذه القنوات التلفزيونيّة" بعثت من الأرشيف". ربما الاختلاف الوحيد، يكمن في خطأ الإخراج، ويتجلى في الصور التلفزيونيّة الملتقطة لبعض الأشخاص وفي يدهم الهواتف النقالة أو تواريخ لوحات ترقيم سياراتهم التي تظهر في الشّاشة في بعض الأحيان.

أعرف أن البعض لا يشاطرني الرأي لاعتقادهم أنه يتضمن الكثير من التحامل. فلنقارن إذا الخطاب التلفزيوني الحالي عن تدهور سعر برميل النفط بالخطاب الذي سجله الأرشيف السمعي- البصري عن الموضوع ذاته.

## ❖ ترميم الذاكرة ❖

يجب أن نهنئ المخرج الجزائري محمد الزاوي على فيلمه الموسوم بـ"عائد إلى مونلوك"، ليس لأنه فاز بالخنجر الذهبي في مهرجان مسقط للأفلام الوثائقية في دورته الثامنة فحسب، بل لأنه يساهم بمعية بعض مخرجي الأفلام الوثائقية الجزائريين والأجانب في استعادة ذاكرتنا الوطنيّة أو ترميمها. لقد أنجز الزاوي فيلمه المذكور بإمكانياته المتواضعة، ولم يتلق أي مساعدة مالية من أي جهة. فالإنتاج السينمائي الجزائري يكاد يتوقف منذ أن تم حل المؤسسات السينمائية الجزائريّة لأسباب لم يفصح عنها لحد الآن. وجل الأفلام الروائية التي أنتجت بعدها أنجزت بتعاون مشترك مع أطراف أجنبية أو بتمويل أجنبي.

وفي الحالتين تملى شروط وتفرض تنازلات حول مواضيع الأفلام وأسلوب معالجتها. فأغلب المواضيع التي أنتجت في إطار هذا التعاون تناولت وضع المرأة، والشذوذ الجنسي، والتطرف الإسلامي، أو حالة أسرة يهودية ملاحقة في بلاد المغرب العربي أو لامست مثل هذه المواضيع. أما الأسلوب وطريقة المعالجة فيطابق ما يملكه الطرف الأجنبي من صور نمطية تشحن بطابع غرائبيي. والقليل من الأفلام ذات الإنتاج المشترك استطاعت أن تفلت من هذه التنازلات.

قد يخالفني البعض الرأي، ويرون أن الجزائر أنتجت العديد من الأفلام ليس الروائية فقط، بل حتّى الوثائقية خلال العقدين الأخيرين، مثل الفيلم الوثائقي عن هنري علاق لجون بيار ليدو، وقضية النساء للمخرج سيد علي مزيف، ومحمد راسيم للمخرج رابح لعراجي، وبن يوسف السنوسي التلمساني العشري للمخرج الأمين مرباح، والأمير عبد القادر للمخرج محمد حازورلي، وفيلم المخرجة أمينة شويخ الموسوم بـ"أمس، واليوم، وغداً" والذي يعطي الكلمة للمجاهدات ليقدمن شهادتهن عن مسيرتهن ونضال الجزائر. وغيرها من الأفلام التي لا يسع المقام لذكرها جميعاً.

بالفعل، لقد أنتجت هذه الأفلام بفضل الميزانية الضخمة التي استفادت منها التظاهرات الثقافيّة التي نظمتها الجزائر، مثل الاحتفال بألفية مدينة الجزائر، وسنة الجزائر بفرنسا، والجزائر عاصمة الثّقافة العربيّة، وتلمسان عاصمة الثّقافة السياسية. وبصرف النَّظَر عن أهمية المواضيع التي تطرقت إليها هذه الأفلام الوثائقية وقيمتها الفنية إلا أنها أنتجت بطلب سياسي مما يترك إنتاج الأفلام الوثائقية رهينة المناسبات الرسمية، ولا يولد من رحم الحراك الثقافي الذي يعيشه المجتمع الجزائري.

ويمكن أن نتفق مع القائلين أن العبرة في إنتاج الأفلام الوثائقية وليس في الدواعي والنيّات التي تحركها. لكن يبدو أن هذه العبرة لا تأخذ بعين الاعتبار قلة عدد الجزائريين الذين شاهدوا هذه الأفلام. فما تبقى من قاعات السينما في الجزائر كفّ، منذ عقود، عن عرض الأفلام. والقنوات التلفزيونيّة لا تبث الأفلام الوثائقية إلا لسد الفراغ في برمجتها. وتفضل بث الأفلام الوثائقية القديمة التي تُشترى بالكيلوغرام أو تقدم كهبة، وتتحدث عن البحار والطبيعة والحيوانات.
ناهيك عن عزوفها عن إنتاجها، علماً أن كلفة إنتاج الفيلم الوثائقي لا تزيد عن 20 ألف دولار. وهو مبلغ زهيد لا ترضى به أي مغنية "تشنّف" عيوننا بطلتها في استوديوهات بعض القنوات التلفزيونيّة لتحدثنا عن أكلاتها المفضلة وتغتب في سردها لخصوماتها الفنية!

أشعر بالحسرة على شباب جزائر اليوم، الذي لم يسعفه الحظ لمشاهدة أفلام رواد مدارس الأفلام الوثائقية في العالم التي دأبت قاعة "السينماتيك" على عرضها في السبعينات ومطلع الثمانينات من القرن الماضي. الأفلام التي سمحت لجيل كامل بفهم العالم والكشف عن أسراره وصراعاته وتحوّلاته وتضحيات شعوبه ضد الظلم والغطرسة والجشع.
وأشعر بالشفقة على الذين يحاربون الأفلام الوثائقية لاعتقادهم أنها تقدم وثيقة إثبات عن عجزهم وتقاعسهم، و"تؤرشفه". ويتناسون أن الفيلم الوثائقي وسيلة فعالة لحماية الذاكرة الوطنيّة من التآكل فيسترجعها أو يرممها.

أستسمح "غارسيا ماركيز" إذ حورت مقولته، وأكّدت أن الحياة ليست ما تعيشه الشعوب والأمم، وإنما ما تتذكره، وكيف تتذكره لترويه. وهنا تكمن قيمة الفيلم الوثائقي التي أدركتها مدينة أمستردام الهولندية، التي يقول عنها الشاعر والسيناريست العراقي، علي البزاز، إنها ولعت بالفيلم الوثائقي إلى حد تخليده في مهرجان دولي ضخم يستقطب أفضل الأفلام في العالم. ويفسر هذا الولع بالقول إن هذه المدينة شيدت فوق الماء، فتحايلت على نزواته بإقامة العديد من السدود، ومائة ساقية، وحوالي ستمائة جسر، لكن الخوف من أن يبتلعها غضب البحر ظل ماثلاً،

فاهتمت بالفيلم الوثائقي والأرشيف حتّى لا تمحى ذاكرتها. فهولندا تُعَد من الدول الاستعمارية القليلة التي تملك أضخم أرشيف عن تاريخ سيطرتها على البحار.

لقد آمنت بما قاله الباحث جيمس كاري: "الواقع مورد نادر". الواقع الذي يُحافظ عليه سينمائياً من الانمحاء بفعل الماء أو النِّسْيان أو الغباء.

## ❖ توابع زماننا وزوابعه ❖

أعتذر إلى الأديب والشاعر ابن شهيد الأندلسي على استلاف عنوان كتابه الشهير: "التوابع والزوابع". وأستسمحه لأن توابعنا وزوابعنا غير توابعه ولا زوابعه. فتوابعه هي قبيلة الجن التي تتبع الإنسان وترافقه، وزوابعه هي الشياطين الماردة. لقد لجأ إلى قبائل الجن والشياطين كحيلة فنية لعرض أفكاره وآرائه الأدبية والنقدية في قالب قصصي لعب بها الخيال لعبته فحوّلها إلى نوادر في التراث العربي. وقد استساغ رواة زمانه وقراؤه هذه الحيلة لاعتقادهم أنه شاعر زمان لا حيلة له فيما يقول من أشعار لأن شيطان الشعر هو الذي يوحي له بها.

أما توابعنا وزوابعنا فلا علاقة لها بالجن بتاتاً. فتوابعنا هي ما يردِفنا من كمون الماضي. وزوابعنا هي دواهي حاضرنا. لأن كلّ واحد منا يستطيع أن يستعرض فكره ورأيه بما أوتي من سبل دون الحاجة إلى امتطاء صهوة الخيال وحيل القول. هذا ما اقتنعت به وأنا أتابع بعض البرامج الحوارية في العديد من شاشات القنوات التلفزيونيّة العربيّة منذ مدة. لكن أين التوابع في هذه الحوارات؟ لعلك لاحظت عزيزي القارئ أن بعض الحوارات تنتهي بالمتحاورين إلى استعراض عضلاتهم أو استخدامها. ولك أن تتخيل لو أنهم دلفوا إلى الأستوديو حاملين مسدسدات؟ قد يعتقد البعض أن هذا السلوك ينم عن غياب الحوار في ثقافتنا ويومياتنا.

وهذا الرأي لا يجانب الصواب قط، بيد أنه يجنح نحو التبرير أكثر من التفسير. فمفهوم السّياسة كما ورثناه هو الدهاء - هل له علاقة بالدواهي؟ والمجتمعات التي تشَكّلت في ظل العنف ألغت مفهوم الخصم أو الغريم من قاموسها اللغوي، كما يؤكد ذلك أستاذ علم الاجتماع السياسي الهواري عدي، واستبدلته بمفهوم آخر، وهو العدو. الأمر يتعدى البرامج التلفزيونيّة الحوارية في هذه المجتمعات، ويشمل الكثير من المؤسسات الإعلاميّة بما فيها تلك التي تدعو إلى الدّيمقراطيّة والتعدّدية وحرية الرأي والتسامح والحقّ في الاختلاف لكنها، عملياً، لا تضيق ذرعاً بالرأي الآخر الذي يحاذيها ببعض السنتيمرات فحسب، بل لا تمنحه الفرصة ليعبر عن ذاته. وإن منحتها له فبنية الانقضاض والإجهاز عليه. والانتخابات التي تنظمها لا تعّد مجرد منافسة قد يفوز بها أحد المتنافسين في دورة وينهزم في أخرى، بل تعتبر مواجهة ومعركة يجب أن تنتهي بإقصاء المنافس وسحقه.. لكن بأي أداة؟ بكلّ الوسائل وحتّى بالحوار! فلو نزعنا التشنج والتوتر والصراخ من الكثير من البرامج الحوارية في القنوات التلفزيونيّة العربيّة لوجدناها تعاني من

وهن الحجة وهشاشة البرهان. ويفسر الأستاذ عبد القادر ملوك ما تعانيه بضعف البعد الحجاجي في الخطاب العربي، خاصة قديمه. فقوة هذا الخطاب لا تكمن في متانة الحجة ورجاحتها، بل في البلاغة التي تجلت أكثر في الشعر الذي يعدّ ديوان العرب.

والكلّ يعلم أن قوة الشعر العربي تكمن في عذوبة كلماته، وجمالية صوره وإيقاع موسيقاه، وبديع نسيجه. إذاً، التوابع التي تحرك وسائل الإعلام في الكثير من الدول وتتحكم فيها تنطلق من هذه الخلفية السياسية والفكرية واللّسانية. لكن أين الزوابع؟ إنها مدفونة في تغيب الحوار عبر الحوار في البرامج الحوارية التلفزيونيّة، أي إفراغه من محتواه. فتلك البرامج إن لم تفلت من المداهنة والمجاملة والتملق في الإشادة بالرأي الواحد والأوحد تتحوّل إلى صراخ وزعيق تتبادل عبره الاتهامات بالتخوين والعمالة للأجنبي والجبن. وتنتهي إلى بخس الاختلاف في الرأي والتصور لتعيد إنتاج ما أسماه أميل دوركايم "بالامتثال المنطقي". ومعناه إنتاج الإتلاف الكاذب للقضاء على الاختلاف البناء حفاظاً على الوضع القائم. فهذه الطريقة "المبتكرة" في محاربة الحوار بالحوار تجسد إحدى تجليات الخوف من الاختلاف. فنتائج الحوار البيّنة تتجسد في تشخيص جوانب المغايرة. أما آثاره الجانبية فتكمن في سوء تفاهم الفكر مع نفسه، على حد تعبير الفيلسوف المغربي عبد السلام بنعبد العالي.

فإذا سمح لنا هذا الأخير بإعادة صياغة فكرته حول الفلسفة والحوار نقول إن الحوار لا يملك قدراً من سوء النية والمكر بحيث يعمل على التفريق بين فرق المتحاورين، بل يقرب فيما بينهم بأن يجر كلّ متحاور للابتعاد عن ذاته والخروج من عزلته.

قد يندهش البعض من مبالغتنا في الحديث عن بعض البرامج التلفزيونيّة الحوارية في القنوات العربيّة في حياتنا اليومية إلى درجة أننا صنعنا منها زوابع. وتناسينا المصائب والأهوال والمآسي التي تعاني منها الشعوب في أكثر من بلد عربي. لست أدري هل يقتنع المندهشون بأن هذه الزوابع من تلك التوابع التي ذكرناها آنفاً، وليست توابع ابن شهيد الأندلسي أم أن الأمر يحتاج إلى حوار؟

## ❖ خيانة الصور ❖

كان شارد الذهن يدخن بعصبية. لَمْ يَنْبِسْ بِبِنْتِ شَفَةٍ طيلة لقائنا. فحاولت الانصراف بعد أن عجزت عن استدراجه في الحديث لكنه ألح عليّ بالجلوس. فأخبرني أن زوجته تغير مزاجها وأصبحت عصبيّة، بل عدوانيّة تخيف أبناءها. وتخشى البقاء بمفردها في البيت. إنها مرعوبة من الفكرة التي لا تفارقها: المكروه القادم الذي لا تعرف كنهه. وأضحت ممسوسة بالنظافة إلى حد إجهادنا وإثارة أعصابنا. فحاولت أن أواسيه بالقول إنها حالة نفسية ستختفي بزوال العوامل التي أفرزتها، وأن الطب النفسي قادر على معالجتها.

فقاطعني بالقول: لقد وُجهت إلى صاحب عيادة نفسية قدير ولم أفلح في الوصول إليه. فلجأت إلى أحد أقاربه فأخبرني أن جدول مواعده مكتظ، ولا مجال لاستقبال زوجتي في عيادته إلا على الساعة السابعة صباحاً! وأردف قائلاً: أنت تعلم أن هذا الوقت غير مناسب. إنه وقت تَوْصِيل الأبناء إلى المدرسة والالتحاق بالعمل في زحمة سير غريبة. والعلاج النفسي يتطلب فترة طويلة.

أيعقل أن تعاني عيادات الأمراض النفسية كلّ هذا الاكتظاظ، ناهيك عن نشاط أمثال باللحمر الذي لا يتوقف؟ وتزعم بعض الصّحف الجزائريّة أن طالبي الشفاء على يدهم في تزايد مستمر لتروج لقدراتهم على علاج الأمراض الروحية والبدنية. وربما يعود هذا التزايد إلى النَّظرة الخاطئة للمعالج النفسي. فالجزائر لا تختلف عن غزة. والطبيب النفسي أياد سراج يؤكد أنه كان يلتقي بمرضاه ليلاً على شاطئها خوفاً من أن يُتهموا بالإصابة بالجنون. وربما ساهم إخفاق الطب الحديث في علاج بعض الأمراض في التزايد المذكور.

لعل الأطباء النفسانيين أدرى بالناس؛ أي بمتاعبهم وقصصهم، ويستطيعون الجزم أن العشرية، التي تُوصف بالحمراء، ليست وراءنا، كما نعتقد. فجروحها لم تندمل بعد. وكروبها النفسية تلاحق الجزائريين. وقد تتفاقم بالأمراض التي يصفها الخطاب الرسمي، من باب التورية، بـ"الآفات الاجتماعيّة. وللقلق الدائم، وضياع المرجعيات، وانطفاء الأمل، والإحساس بالغبن الاجتماعي، والعجز عن تغيير الواقع، دوراً في "تأهيل" الناس لمراجعة عيادات الطب النفسي.

أيعقل أن تشهد عيادة الطب النفسي اكتظاظاً لدى أمة يملك تراثها اللغوي ستين لفظاً للدلالة عن الحب، كما شخصها بن القيم الجوزية في كتابه "روضة المحبين ونزهة المشتاقين"؟ حقيقة إن هذا العدد الكبير من الألفاظ ينم عن المبالغة في القول لدى العرب، لكن عالمة الاجتماع المغربية، فاطمة المرنسي، ترى (أن هذا العدد الهائل من الألفاظ الدالة على الشيء لا يبشر بالخير. وأن في الأمر خطب)! وهل يشَكّل العلاج في مصحة نفسية جزءاً من هذا الخَطْب؟ لعل الألفاظ التي تحدث عنها بن القيم لا تشَكّل سوى جزء من متن الكتابة والتأليف وعرض من أعراض الأدب والفن، ولا تقترب من الواقع المَعيش. فتحليل محتوى هذا المتن يكشف انحصار معنى الحب في بعض المترادفات التي رصدها بن القيم الجوزي دون غيرها؛ أي تلك المفعمة بالأذى، مثل الكمد؛ أي الحزن الشديد المكتوم، واللذع أي الألم. لذا يستقيم القول أن ما يعانيه المصابون بالأمراض النفسية ليس حباً، بل أذىً وكرهاً وظلماً وتجاهلاً وصداماً واعتداءً.

إن الأطباء النفسانيون ليسوا علماء اجتماع ليبحثوا في العوامل الاجتماعيّة والمادية الكامنة وراء الأمراض النفسية. إنهم يرصدون نقطة الانعطاف في سلوك المريض لوضع استراتيجية الدفاع تساعده في التغلب على ما ألم به. ويفسرون بعض حالات المرض باللوحة الشهيرة التي رسمها الفنان السوريالي البلجيكي، "رينه ماغريت"، في 1929، والموسومة بــ"خيانة الصور". والتي يعالج فيها العلاقة بين مسميات الأشياء وما تمثله. ويعتقدون أن بعض

الأمراض النفسية قد تنجم عن التعارض بين الصُّورَة التي نحملها عن ذاتنا وعن الآخر، حتّى القريب جداً من حياتنا، وتلك الخاصة بسلوكنا اليومي أو سلوك الآخر. وعدم تقبل انزياح هذه الصُّورَة. وهنا وجد البعض مدخلاً لتحميل التلفزيون آلام المجتمع وأوجاعه. فالفيلسوف "كريستوف لامور" يرى أن التلفزيون مصنع الأوهام. يبث جملة من الصور أو السرديات فيتوهم الجمهور أنها حقائق معاشة. ويبدو هذا الأمر جلياً، أكثر، لدى الشعوب ذات العلاقة المتوترة بالصُّورَة أو التي لا تميّز بين الشيء وصورته. وقد دفع بعض الممثلين،، مع الأسف، ثمن هذا الخلط.

لقد تعرضوا للضرب والشتم لأنهم مثلوا أدوار الأشرار في بعض الأفلام والمسلسلات التلفزيونيّة. فاعتقد الجمهور أنهم كذلك في حياتهم اليومية. ويمتد التوهم إلى قيام الفرد بالمقارنة بين ما يشاهده وما يعيشه فيشعر بالإحباط الذي قد يتحوّل إلى كآبة. إذاً هل يمكن القول إن التلفزيون أصبح عاملاً في اضطراب أحوال المرء بعد أن كان يُعتقد أنه مصحة يوفر له فضاءً للتنفيس؟

## ❖ درس المسلسلات التلفزيونيّة ❖

اجتاحت المسلسلات التركيّة القنوات التلفزيونيّة العربيّة، وزاد اهتمام المشاهد العربي بها لأسباب مختلفة، بعضها معروف والبعض الآخر بحاجة إلى بحث. وقد باعت تركيا في 2011 حوالى 10500 ساعة من مسلسلاتها لـ 76 دولة أجنبية، وحققت بذلك عائداً مالياً قدره 68 مليونا دولارا. وقد تفوقت على المسلسلات الأمريكية والمصرية في بعض الدول العربيّة.

إن هذا النجاح الذي حققه المسلسل التركي والاحتفاء به في الخارج لا يعكس مكانته في المجتمع التركي، ولا يعبر عن نظرة المواطن التركي له. وهذا خلافاً للمسلسلات البرازيلية التي انتشرت في الخارج نتيجة النجاح الذي حققته داخل البرازيل. وهذا الأمر يستدعي التَّفْكِير في مساهمتها في تشكيل خصوصية المجتمع البرازيلي الثقافيّة، وكيف شاركت في انطلاقة صناعته الثقافيّة.

بلغت الأمية في المجتمع البرازيلي 10.5 % من مجمل عدد السكان الذين تزيد سنهم عن 15 سنة. وتكاد عادة القراءة تنعدم في البرازيل حتّى في أوساط الفئات الميسورة. وظلت مشاهدة الأفلام في القاعات السينمائية بعيدة عن البرازيليين الفقراء، وما أكثرهم. لذا تُعّد هذه المسلسلات المنفذ الوحيد الذي يسمح للبرازيليين بولوج الثّقافة بمعناها الضيق، ويمكنهم من الإطلاع على التراث الثقافي البرازيلي، والمتن الأدبي الذي أنتجته القامات البرازيلية الشامخة، مثل جورج أمادو، وغلسيانو راموس، برناردو غيمرايس، فرواياتهم التي اقْتبستها المسلسلات المذكورة حظيت بنسبة مشاهدة عالية.

بدأ بث هذه المسلسلات في الإذاعة في الأربعينيات من القرن الماضي، فساهمت بفاعلية في انتشار هذه الوسيلة

الإعلاميّة وفي تشكيل جمهورها. وقد استفادت في نشأتها من الكتاب اللامعين، مثل جواكين مشادو دوأسيس، ونيلسون روديغيز، الذين كانون ينشرون "الفيتون" Feuilleton الذي يروي الحب المستحيل، ومظاهر الفقر والمعاناة، ومفارقات الحياة، في الصّحف البرازيلية، في المنتصف الأول من القرن العشرين. ويمكن مقارنتهم بكتاب "الفيتون" الفرنسيين، مثل بلزاك والكسندر ديما. وفي 1965 انتقلت هذه المسلسلات إلى التلفزيون لتغطي مساحة زمنية واسعة من برامجه، حيث تجاورت أنواعها الثلاثة في البث، والتي سميت بوقت بثها. مسلسلات السادسة بعد الزوال التي تعالج المواضيع الخفيفة، ومسلسلات الساعة السابعة ذات الطابع الكوميدي. وأخيراً، مسلسلات السهرة ذات النزعة الميلودرامية التي تبث على الساعة التاسعة. ويبلغ عدد حلقات كلّ مسلسل حوالى 200 حلقة، ولا يتجاوزها إلا نادراً.

استغلت قناة "غلوبو" التلفزيونيّة هذه المسلسلات لتجعل منها محركاً للصناعات الثقافيّة في البرازيل، حيث أنشأت عشرة استوديوهات في مساحة 1.65 مليون متر مربع لإنتاج 2500 ساعة في السنة. وتجري فيها كلّ مراحل إنتاج هذه المسلسلات وإخراجها. ووظفت لهذا الغرض فريقاً من الكتاب والسيناريست والممثلين والمخرجين والفنيين الذين لا يكفون عن العمل على مدار السنة. وبمجرد الشروع في بث بعض الحلقات من مسلسل ما تنتشر فرق البحث، التابعة للقناة المذكورة، لتدرس مع كتاب السيناريو والمخرجين كيف استقبالها الجمهور. ثم تُعدل اللّحمة السردية للمسلسل حتّى تتناغم مع ذوق الجمهور. وغدت هذه القناة التلفزيونيّة تُصَدّر مسلسلاتها إلى حوالي مائة دولة في العالم، تأتي في مقدمتها تلك الناطقة باللّغة البرتغالية. وتفوقت على المسلسلات الهندية والأمريكية في بعض دول العالم!

وتُعد هذه المسلسلات أفضل معبر عن خصوصية الثّقافة البرازيلية، بل إنها الأداة النشيطة التي ساهمت في صقل هوية الشعب البرازيلي المكون من مزيج من الأعراق: السكان الأصليون، والبيض القادمون مع المستعمر البرتغالي، والزنوج الذين جلبوا كعبيد من إفريقيا الغربية. إنه شعب لا يوحده دين ولا لغة ما عدا لغة المستعمر. فالمسلسلات المذكورة عملت على تشكيل الذاكرة الجمعية البرازيلية باسترجاع الأحداث التاريخية البارزة وإحياء رموزها الفاعلة في المخيال الجمعي. قد يقول البعض إن هذه المسلسلات تمحو الحدود الفاصلة بين الواقع والخيال لتنتج خطاباً إيديولوجياً يكشف تفكيكه عن توجه امتثالي يسعى إلى الحفاظ على النظام القائم بإعادة إنتاج صوره النمطية: التسليم بالتفاوت الاجتماعي، والإيمان بانتصار للخير على الشر.

بيد أن هذا الخطاب لم يمنعها من أن تحوّل إلى رابط اجتماعي يجمع البرازيليين ليناقشوا القضايا والمشاكل التي ترويها ويعيشونها، مثل الإدمان على المخدرات والكحول، والإعاقة الذهنية، والبنات الأمهات، والرشوة والفساد، والطلاق، والأمراض المزمنة مثل الزهايمر، والسرطان. فبعد بث المسلسل التلفزيوني الموسوم بـ"العائلة"، على سبيل

المثال، ازداد عدد المتبرعين بالنخاع الشوكي للمصابين بسرطان الدم بـــنسبة 100 %!

فهل يمكن أن ننتظر من القنوات التلفزيونيّة الجزائريّة الخاصة أن تستلهم الدرس من المسلسلات البرازيلية وتعي أن التلفزيون مؤسسة اجتماعية وثقافية، وليس حزباً سياسياً أو مكبر صوت الجعجعة السياسية والإثارة؟ وهل من أمل في أن تمنح المشاهد الفرصة لبلوغ الأدب الجزائري، وألا تستصغر عقله ببث مجموعة من الصور الشاحبة والهزيلة التي تفرط في الوعظ أو التنديد؟

## ❖ درس في محاربة "الشللية" ❖

في الوقت الذي تعيش فيه القنوات التلفزيونيّة قحطاً ثقافياً بدرجات متفاوتة. وتلفظ فيه البرامج الثقافيّة الكبرى أنفاسها تباعاً ينمو السؤال التالي: كيف ندفع بالثّقافة لتستعيد مكانتها المفقودة في مملكة التلفزيون؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تقتضي طرح سؤال آخر: كيف تمكنت الثّقافة من كسب مكانتها المرموقة في التلفزيون في الماضي رغم اتهامها، عن حق أو دونه، بأنها نخبوية؟ بهذا السؤال اتجه بعض الفرنسيين الذي استبد بهم الحنين لماضي الثّقافة "التلفزيوني" إلى "برنار بيفو".

وهو أحد صناع مجد هذا الماضي، وصاحب البرنامج الموسوم بـ"أبوستروف" الذي عمر عقداً ونصف من الزمن. وتحوّل إلى مؤسسة أدبية وثقافية مرموقة تمنح صكوك الاعتراف بالكتابة الأدبية لكلّ من شارك فيه. وتجعل الشكوك تحوم حول المكانة الأدبية لكلّ من لم ينل هذا الشرف. فالكاتب الفرنسي "فيليب دولرم" اعترف أن لا أحد من عائلته ومعارفه كان يعتبره كاتباً إلا بعد أن ظهر في برنامج "برنار بيفو"!

بذكر هذا الأخير أنه كان محظوظاً بشكل عجيب لأنه ولج التلفزيون عندما كان وسيلة جماهيرية لا يخضع للقانون المرعب الذي سنه جهاز قياس المشاهدة. يحكم بالإعدام على البرامج التي لا تحظى بنسبة عالية من المشاهدة. ويؤكد أنه بدأ يشتغل في التلفزيون حينما كان عدد قنواته لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة، وقبل أن يداهمه التغيير. فاليوم من الصعب جداً أن يُترك كاتب يتحدث في برنامج تلفزيوني لمدة خمس دقائق متتالية دون أن يقاطعه الصحافي، ويتدخل المخرج لتغيير لقطات التصوير. بينما كان ذلك ممكناً في البرنامج المذكور. وقد ظهر هذا البرنامج وتطور في زمن كان الأديب والأدب يثيران اهتمام الجمهور وفضوله. لكن اليوم خف هذا الاهتمام أو رحل إلى نجوم الرياضية والطهي والفن والمودة.

ونعتقد أن سر نجاح البرنامج المذكور، كمن، أيضاً، في موقف "برنار بيفو" الذي ظل يتعامل مع الكتاب بصرف النَّظَر عن كاتبه. وفي قدرته على طرح السؤال. فالسؤال الجيد، في نظره، هو ذاك الذي يجلب معلومات جيدة. ويعترف أن السؤال طبع شخصيته إلى درجة اعتقد أنه مصاب بمرضه، إذ ظل يطارده حتّى خارج الأستوديو فخشي منه على

حياته وعلى الأشخاص الذين يحيطون به لما يسببه لهم من إزعاج. لكن سؤاله كان، في الغالب، منصفاً. لا يجامل ولا يهاجم وإن كان قاسياً بعض الشيء.

والقسوة لم تكن غبية بل كانت ثمرة اجتهاد، إذ كان يقرأ شخصياً كلّ الكتب التي يطرحها للنقاش في برنامجه، ويدون ملاحظاته دون الاستعانة بمساعديه. لذا لم يتردد في أن يسأل الدبلوماسي والكاتب الفرنسي: بيار جون ريمي قائلاً: هل راجعت كتابك قبل الطبع لأنه يتضمن الكثير من التكرار؟ وسأل الكاتب الفرنسي جاك لنزمان : لماذا أدرجت فصلاً كاملاً من الرواية التي نشرها قبل عشرين سنة في روايته الجديدة المنشورة حديثاً؟ لقد اعتقد هذا الكاتب أن لا أحد ينتبه إلى هذا الأمر! وقد ظل الكاتبان المذكوران يحمّلان برنار بيفو ضعف الإقبال على شراء كتابيهما لأن برنامجه كان يرفع أسهم بعض الكتب والروايات في بورصة القراءة أو ينزلها.

"برنار بيفو" الذي لا يجامل الكتاب ولا يهابهم انتهج سلوكاً في حياته عنوانه الحذر، الذي رآه مقدمة لاستقالية الحكم والرأي. لقد كان يعتذر عن تلبية دعوات "الولائم" والحفلات الخاصة خوفاً من أن يلتقي "بالصدفة المبرمجة" كاتباً ما نشر روايته منذ أيام قلائل. وهذا يعني أنه لم يكن يصادق الكتاب والأدباء حتّى لا يؤثروا في حكمه على إنتاجهم. وهذا في تقديرنا اختيار شاق بالنسبة لصحافي يعيش بالكتاب ومن الكتاب.

يمكن القول، بالمختصر المفيد، أن نجاح برنامج برنار بيفو يعد درساً في محاربة الشللية التي "تجمد" بعض البرامج التلفزيونيّة العربيّة وبعض المجلات والملاحق الثقافيّة. ويشتكي منها الكتاب العرب. فهذا أحدهم عرض خدماته على "شاعرة"، عضو في هيئة تحرير مجلة ذات شنَّة ورنَّة مالية أكثر منها ثقافية. واقترح عليها موضوعاً للنشر فأعجبت به. وطلبت منه أن يكتبه في حدود 500 كلمة فقط. ففعل. ثم أخبرته أن مقاله قصير جداً يجب إطالته ليصل إلى حدود 1500 كلمة، فامتثل للطلب. ثم دعته إلى تزويدها بصور للكتاب الذين جري ذكرهم في مقاله. فاستجاب. لكن الشاعرة رأت أن الصور صغيرة جداً، فطالبته بتكبيرها فلم يتردد. لكن المقال لم ينشر أبداً. وعندما سألته لماذا كلف نفسه كلّ هذا العناء، فاجأني بقوله لأتأكّد، فقط، أن علماء الفيزياء يعجزون عن اختراق نواة الشللية في الإعلام العربي.

### ❖ سوق البهاليل ❖

تُعرف المعاجم العربيّة الحديثة البهلول بالأحمق والمعتوه بيد أن أصل الكلمة يدل على الشخص الضحاك الجامع لصفات المرح والخير. ويرى عمر عبد العزيز أن البهلول هو ذاك الذي يتحدث بـ"كلام من كلامنا وليس من كلامنا". وبهذا المعنى يكون البهلول سرائرياً لا نرتقي لمستواه. وفي رواية أخرى يُقال إن البهلول هو الشخص الطيب الذي يصدق كلّ ما يقال له أو يسمعه. وسوق البهاليل يكتنز هذه المعاني المتباعدة. فالبائع يعتبر الزبون بهلولاً بالمعنى

الأخير الذي أشرنا إليه، بينما الزبون يعتبر البائع بهلولا بالمعنى الذي صاغه عمر عبد العزيز؛ أي الشخص الذي خصه الله تعالى بقدرات غير طبيعية.

سجل المناضل الجزائري المرحوم، قاده بوترن، في مذكراته الموسومة بـ"قدور: طفل جزائري شاهد على بدايات القرن العشرين" أن شيخاً كان يجلس في مقهى مختلط يجمع الأوروبيين والجزائريين في مدينة البيض قبل اندلاع ثورة التحرير. ويطلب من النادل أن يأتيه بجرعة من المشروب الكحولي "باستيس" مع قارورة من الماء. فيضيف الماء إلى كأس "الباستيس". فيفتح المارة أفواههم دهشة وذهولا من قدرات الشيخ الساحرة وبركاته العجيبة التي تحوّل الماء إلى حليب! فشاع عنه أنه صاحب معجزات. وبهذا يكون المارة قد دخلوا سوق البهاليل دون قصد، وبعضهم تحوّل إلى عنصر نشيط فيها.

قد تبدو هذه القصة للبعض مسلية لكنهم لا يصدقونها. وهذا يعنى أنهم يشكون في ما دوّنه كاتب السيرة الذَّاتِيَّة. ويسأل البعض الآخر كيف تنطلي هذه الحيلة البسيطة جداً على أشخاص يملكون عقلا يفكرون به؟

العبرة من القصة المذكورة أن سوق البهاليل كان موجوداً منذ الأزل، وتطور أكثر في حياتنا اليومية مستفيداً من التكنولوجيا الحديثة: ألم تسمعوا بذلك الذي سلم أمواله إلى "تاجر كبير" في هذه السوق قصد توليدها لتصبح ملايير الدينارات أو الدولارات أو ذاك المريض الذي قاده اليأس من الشفاء إلى أحد" التجار" الناشطين في هذه السوق، الذي يدعى علاج كلّ الأمراض عبر قناة تلفزيونية؟

الصحافي "فادي عزام، قرر دخول هذه السوق من باب المهنة. فاتصل بأرقام الهواتف الثمانية المكتوبة في أسفل شريط شاشة قناة "الحقيقة". فأجابه صوت نسائي يزعم أنه الدكتورة ابتسام. فسألته عن مشكلته. فشكى لها سرطان الدم وهبوطاً في الضغط. فجاء الجواب دون تردد: الجرعة الأولى تكلفك ما قيمته 158 يورو. والدواء يصلك بمجرد تحصيل المبلغ المطلوب. وسألها الصحافي: ألا يحتاج الأمر إلى مقابلة أو فحص. فأتى الرد جازماً: لا داعي لذلك. فأعاد السؤال مرة آخرى: وما هو هذا الدواء؟ فجاء الرد: زيت زيتون وعسل وحبة البركة، وأشياء أخرى، مع شريط مسجل بصوت الدكتور صاحب المعجزات فيه الرقية الشرعية. وهل الدواء صالح للداءين؟ فأجابت: نعم يعالج الاثنين. ويتوسل الصحافي قائلاً: وماذا لو اكتفيت بالدواء دون الشريط، فهل ينخفض السعر؟ ويأتي الصوت عبر الهاتف مستنكراً: سيضعف مفعول الدواء، وأسعارنا ثابتة في كلّ الحالات!

يعيد الصحافي الكرة مرة أخرى، ويتصل برقم مختلف بالعيادة ذاتها، ويدعي إصابته بفشل كلوي. وتأتي الإجابة مطابقة للأولى تقريباً. لماذا تقريباً؟ لأن اسم الطبيبة تغير. واطلع على الأسعار المعتمدة للأدوية في "هذه العيادة": مائة يورو للجرعة الأولى لمقاومة تساقط الشعر، و158 يورو للجرعة الأولى لعلاج مرض السرطان - لا يهم نوعه، والمبلغ نفسه تقريباً لفقدان المناعة المكتسبة والفشل الكلوي.

لم يكتف الصحافي بهذا القدر من الأسئلة، بل راح يسأل جامعة "دنفر" الأمريكية التي يدعى صاحب المعجزات أنه تخرج فيها بشهادة دكتوراه في الطب البديل. ليكتشف أنها لا تدرّس الطب البديل، ولا الطب أصلاً!

إن انتشارَ سوق البهاليل تم بفضل "قناة الحقيقة" وشبيهاتها التي توظف مجموعة من الممثلين، يقوم كلّ واحد منهم بتمثيل دور المصاب بمرض معين، ويشيد بمعجزات الشيخ في شفائه منه. إن انتشار هذه السوق صادر الأسئلة التالية: لماذا تزايد عدد القنوات التلفزيونيّة المشابهة لقناة "الحقيقة" في الفضاء السمعي - البصري العربي؟ ولماذا يسمح لمن هب ودب ببيع ما يضر الصحة العامة باسم الطب البديل؟ ولماذا يتدفق البشر على العيادة التي تروج لها القنوات التلفزيونيّة الشبيهة بقناة "الحقيقة؟ ولماذا يختفي النقاش التلفزيوني عن وجود مثل هذه القنوات؟ إن الإجابة عن هذه الأسئلة يقدم أعظم درّس في علمي الاجتماع والنفس يساعدنا على فهم المجتمع الذي نعيش فيه.

## ❖ مطبخ التلفزيون ❖

هل كفت النساء الجزائريات عن متابعة برنامج "شهيوات" لشميسة الشافعي الذي تبثه القناة الثانية بالتلفزيون المغربي؟ ربما اكتفت بعضهن بمشاهدة برنامج السيدة بوحامد في التلفزيون الجزائري، و«مطبخ منال العالم» على قناة «أبو ظبي» أو برنامج "الشيف أسامة السيد"، في قناة «دبي»، أو برنامج " مستر شيف" في القناة الأولى بالتلفزيون الفرنسي، أو "توب شيف" بالقناة السادسة من التلفزيون ذاته أو برنامج" Un Diner Presque Parfait" على القناة السادسة من التلفزيون المذكور، وغيرها.

لكن هل تقتصر مشاهدة برامج الطبخ في التلفزيون على المرأة دون الرجل؟

يتعجب المرء من تزايد عدد برامج الطبخ في التلفزيون المعاصر، ومن ظهور قنوات تلفزيونية خاصة بالطبخ، مثل قناة "فتافيت"، و"كويزين بليس" اللتان تحظيان بنسبة مشاهدة عالية. ويتساءل عن الأسباب الكامنة وراء تزايد عدد مشاهدي هذه البرامج بشكل غير مسبوق. ففي الستينيات من القرن الماضي لم يكن التلفزيون يولي أهمية كبرى للطبخ. لكن العالم تغير وظهرت عوامل تدفع بالطبخ ليكون مركز اهتمام التلفزيون ومشاهديه، لعل أبرزها الاعتقاد بقدرة هذه البرامج على إحداث تصالح المرأة الغربية مع المطبخ. هذه المرأة التي اعتقدت، في السبعينيات من القرن الماضي، أن المطبخ يحد من حريتها وينفي مساواتها مع الرجل. وأن برامج الطبخ في التلفزيون تثير رغبة نساء الغرب ورجاله في الطبخ أحياناً بعد أن ملوا من الأكل الجاهز أو نصف الجاهز الذي يشترونه من السوق للاعتبارات اقتصادية واجتماعية متعدّدة، مثل ضغط العمل، والانشغالات المهنية، وضيق الوقت.

ويعتقد البعض أن الرفاهية التي ينعم بها قطاع واسع من الناس في العالم زادت في الإقبال على هذه البرامج التي تستثمر مهارات أشهر الطباخين في العالم في طهي أحسن الأكلات بأفضل الطرق وتقديمها للاستهلاك بأشكال فنية

رائعة، عملاً بالقاعدة التي تنص على أن العين تأكل قبل الفم أحياناً. فالطريقة السيئة في تقديم الطعام تسد الشهية. شهية الذين لا يعانون من الجوع طبعاً.

ربما التلاعب الجيني بالخضروات واللحوم وإشباعها بالمواد المكملة الحافظة والملونة والمسكرة والمملحة دفعت الكثير من المستهلكين إلى العناية بصحتهم. فأصبحوا حذرين في أكلهم، وميالين أكثر إلى الطبخ الصحي الذي يجدون طرق إعداده في هذه البرامج.

وربما يعتقد البعض أن السر في الاهتمام ببرامج الطبخ يعود أصلا إلى تفكك الأطر الكلاسيكية التي توارثت عبرها الأجيال تقاليد الطبخ، فحلت هذه البرامج محل الجدة والأم والعمة والخالة التي تلقن البنات فنون الطبخ في البيت. أو ربما الحياة المعاصرة وتطور نمط معيشتها هي التي أبعدت بعض الوجبات التقليديّة عن موائدنا، فشدنا الحنين إلى تقاليد الأجداد الغذائية. لذا تزايد عدد المهتمين بالزيارات التي تقوم بها شميسة الشافعي إلى القرى في المملكة المغربية من أجل إحياء تقاليد الطبخ المغربي الأصيل على يد النساء المتقدمات في السن. بالمناسبة يمكن الإشارة إلى أن اهتمام المرأة العربيّة ببرامج الطبخ في التلفزيون يعود لاقتناعها بأن كسب ود الرجل يمر عبر بطنه! وبعض الرجال يعترفون، بدون خجل، أن اهتمامهم ببرامج الطبخ في التلفزيون، التي تنشطها نساء ممشوقات القوام في مطبخ كبير ونظيف يشع ببريقه، ينسيهم، ولو مؤقتاً، الصُّورَة النمطية لأم العيال المترهلة التي تتحرك في مطبخ ضيق وقليل الإنارة وسط أوان أكل عليها الدهر وشرب.

يعتقد بعض المثقفين أن اهتمام القنوات التلفزيونيّة في الدول الغربية بالطبخ يعود أصلاً لسعيها إلى تشجيع السياحة، بدليل أن بعض برامج الطبخ في التلفزيون الفرنسي ترحل من مدينة إلى أخرى. ويتم تصويرها في الهواء الطلق لتشَكّل المناظر الطبيعية الخلابة خلفيتها! ويكون الطبخ مدخلاً للحديث عن الخصوصية الثقافيّة والاجتماعيّة والسياحية لهذه المدينة أو تلك.

بعد ذكر كلّ هذه الأسباب يظل السبب الاقتصادي مغيباً، ونادراً ما يشار إلى علاقته بتزايد عدد برامج الطبخ المتلفزة. فهذه البرامج تنجز برعاية مالية كريمة من الفنادق والمطاعم وشركات إنتاج أواني الطبخ. ناهيك عما تجنيه من اللقطات الإعلانية ذات الصلة بالسلع والمواد الغذائية وأواني طبخها المتجددة. وقد ساهم التنافس بين القنوات التلفزيونيّة في عولمة الطبخ ففقد خصوصيته الثقافيّة.

ليس لهذا السبب وحده يحذر الباحثون من أضرار الإفراط في تلفزة الطبخ. فبعض برامج الطهي في التلفزيون شَكَّلت امتداداً لتلفزيون الواقع، وشُحذ طهاتها بروح المنافسة التي تهيمن على الرياضة. ففي هذا المقام يقول الفيلسوف الفرنسي روبير وردكر: "لقد أصبحت هذه البرامج تثمِّن الاستعراض والمنافسة أكثر من الطبخ". فقيم الطبخ تكمن في خلوه من كلّ رهان ما عدا لذة المطهِيّ. لكن عندما يتحوّل مطبخ التلفزيون إلى فضاء لممارسة اللعب

والاستعراض والمنافسة فإنه يعجز عن استرجاع ما ضاع من فن الطّهي وما يرمز إليه: الشّخصيّة الوطنيّة والود والسخاء ولمّ شمل الأسرة والأصدقاء.

## ❖ طول لسان الأبكم ❖

ذكر أحد الصحافيين العرب أنه وجد نفسه قابعاً في إحدى زنزانات السجن، قبل سنوات خلت، بسبب كتاباته أو بالأحرى بسبب الآراء التي تضمنتها. ويروي أن سجيناً لفت نظره أكثر من بقية النزلاء الذين اقتسموا معه الزنزانة. لقد كان أخرساً. وعندما سأله عما قاده إلى السجن أخبره أنه متهم بطول اللّسان! ضحكت بملء الشّدقين من غرابة هذا الاتهام رغم تحفّظي على راويها لأنه مشهور بخفة دمه وأسلوبه الساخر في الكتابة. نعم، لقد استغربت التهمة لاعتقادي أنه يستحيل اتهام شخص بطول شيء لا يملكه أصلاً.

لكن الفضل يعود إلى الكاتب المغربي عبد الله المتقى الذي غير رأيي دون عناء. لقد عنون مجموعته القصصية التي صدرت مؤخراً بـ"لسان الأخرس". بالطبع إن المجموعة لا تتضمن أي إشارة إلى "التهمة" المذكورة أعلاه لكنها تثبت أن للأخرس لساناً. ساعتها بدأت ألاحظ سلوك الخرسان، وهم بالمناسبة يتمتعون بنسبة من الفطنة والذكاء تفوق الكثير من الناطقين! وفي غمرة متابعتي نسيت الأخرس الأكبر الذي يقف بجانبي في البيت ويبحلق فيّ: إنه التلفزيون! قد تندهشون من قولي إن التلفزيون أخرس أكثر من اندهاشي من تهمة "طول لسان الأخرس" إن علمتم أن جهاز التلفزيون في بيتي لم يفقد صوته لعطب تقني. ولكم كلّ الحقّ في اندهاشكم إذ بعد طول الملاحظة اكتشفت أن بعض القنوات التلفزيونيّة بكماء وليست خرساء. والأبكم في اللّغة العربيّة غير الأخرس لأنه لم يفقد القدرة على الكلام نهائياً مثل الأخرس، بل قد لا يفقدها دائماً بشكل لا إرادي.

لقد لاحظت أن بعض القنوات التلفزيونيّة "تغطي" بعض الأحداث دون صوت. فإذا نقلت اجتماعاً رسمياً أو مؤتمراً، مثلا، فتظهر المجتمعين "مهذبين في صمتهم" لا تسمع لهم همهمة. فيحدث التناقض بين ما يقوله الصحافي عن حماس الاجتماع وما تقوله الصُّورَة. وإن بثت ربورتاجاً عن سوق شعبي فتمتص ضجيج السوق وتحوّله إلى قطعة من الصمت تنافس صمت المقابر! وإذا كان البعض يستصيغ رفض نقل الصوت في ملاعب كرة القدم في أثناء التغطية التلفزيونيّة لمباريات رياضية لأن مناصري فرق كرة القدم أصبحوا يعبرون عن كبتهم وجزعهم، ويجاهرون بمزاجهم السياسي بكلمات بذيئة، فليست كلّ الأحداث الوطنيّة والدوليّة تجري أمام الجمهور ذاته! قد يعذر البعض التلفزيون عن صمته لأنه مجبر على بث الكثير من مواده مسجلة وليست مباشرة. لكن هذا ليس مبرراً قط. فيروى أحد الصحافيين الثقاة أنه كان وزملاؤه في قاعة التحرير بمبنى التلفزيون، وإذا برئيس التحرير يدعوهم إلى الالتحاق بخلية التركيب، ثم يطلب منهم أن يصرخوا بأعلى صوتهم "يحيا الشاذلي" في هذه الخلية لأن المصور الذي انتقل مع

الوفد الرئاسي لتغطية زيارة الشاذلي بن جديد، رحمة الله عليه، إلى ولاية داخلية نسي أن يشغل الميكروفون لنقل ما يثبت حرارة الاستقبال صوتياً!

وعندما ينتقل التلفزيون لنقل نشاط ما فينتقي من خطاب منشطه ما يرضى عنه فقط للبث. وإذا لم يجد ما يرضيه فيخرص المنشط، ويكتفي بصورته فقط ويسلخه عن سياقه، ثم يمزجها بصوت من خارج الشَّاشة قد يختلف كلّياً مع ما صرح به أو يحشو الصُورَة بكلام لا معنى له. فإخراس الغير وتقويلهم طريقة كلاسيكية في الرقابة التي يستخدمها التلفزيون لممارسة سلطته على الكلام.

قد يقول البعض نحمد الله أننا لم نعد بحاجة إلى هذا الأبكم. فلدينا عدداً من القنوات التلفزيونيّة الخاصة التي تتركنا نتحدث بصوت مسموع يصم الأذان دون رقيب. قد يكون ذلك صحيحاً لكن ماذا يحمل هذا الصوت؟ أليس جملة من الشكاوي والتباكي عن انقطاع التيار الكهربائي هنا، وعدم تعبيد الطريق الفلاني هناك، وغيرها من التفاصيل التي تعود مسؤولية الكثير منها إلى السلطات المحلية وتبرئ من هي أعلى منها؟ فرغم خطورة هذه المشاكل والصعوبات التي يعاني منها السكان جراء التقاعس عن حلها إلا أنها تغطي عن القضايا الكبرى والمصيرية التي تعاني منها الجزائر بعد أن تنزع منها طابعها السياسي.

فبعض القنوات التلفزيونيّة الخاصة التي تفتح ميكروفوناتها في الشارع لتسجيل انطباعات الناس ومشاكلهم تقدم نموذجاً "رديئاً" من الديماغوجية والشعبوية لأنها لا تروم سوى إسماع المواطن صوته الذي يعلو في المقاهي الشعبيّة والمجالس الخاصة. قد يخالفني البعض في الرأي بالقول إن هذه القنوات تفسح المجال لمناقشة القضايا الكبرى. بالفعل إنها تسمح لممثلي حزب الإدارة بمعارضة المعارضة إلى حد الملّل من الكلام. إذاً، قد يكون الكلام من رصاص وليس من فضة، كما يقال، ويمكن للصمت، الناجم عن إصمات الغير، أن يدّل على طول اللّسان.

## ❖ في سياق الحديث ❖

قامت بعض القنوات التلفزيونيّة العربيّة بتعليق بث المسلسلات التركية أو توقيفه. ورغم أن هذا القرار خضع لاعتبارات سياسية إلا أنه بعث من جديد النقاش حول هذه المسلسلات الذى كدنا ننساه. إنه النقاش الذي واكب بداية بثها في الفضائيات العربيّة قبل ثمان سنوات وأدى إلى جدل واسع بين المعارضين والمؤدين لبثها. لعل القارئ الكريم يتذكر حجج معارضي هذه المسلسلات بدءاً بالأضرار التي تلحقها باللّغة العربيّة نظراً لأنها بثت مدبلجة باللهجة الشامية، وصولاً إلى المخاطر التي تحملها والتي تهدد الأسر العربيّة في تماسكها وعاداتها وتقاليدها.

ويستشهدون في بذلك بحالات الطلاق التي سجلت في هذا البلد العربي أو ذاك وكان مسببها إما الممثل التركي كيفانش تاتليتوغ، الملقب بـ"مهند" أو الممثلة سونغول أودان التي أدت دور نور في المسلسل الذي يحمل العنوان

ذاته! وهي الشهادات التي يرفضها مؤيدوها بحجة أنها تُحمّل المسلسلات التركية مسؤولية المشاكل التي يعاني منها المشاهد العربي. فكلّ ما فعلته هذه المسلسلات، في نظرهم، أنها أماطت اللثام عن حرمانه العاطفي!

بصرف النَّظَر عن مدى صحة الحجج المتبادلة أو المتناطحة يمكن القول إن مؤيدي هذه المسلسلات ومعارضيها يعتقدون أن رأيهم هو رأي الجمهور الذي يتحدثون باسمه. وهذا يذكرني بالنقاش الذي جرى في الجزائر، في بداية الثمانينيات من القرن الماضي، عندما شرع التلفزيون الجزائري في بث المسلسل الأمريكي "دلالس" الذي شغل الناس وهيمن على حديث المجالس العامة والخاصة. كيف لا ومؤسسة الإذاعة والتلفزيون الجزائريّة كانت في ذلك الوقت "تحتكر" المشاهد الجزائري قبل أن "تنبت" الصحون اللاقطة فوق أسطح العمارات و"الفيلات". لقد كان "الحس العام" في ذلك الوقت يؤمن أن هذا المسلسل يعيث فساداً في الأسر الجزائريّة. ويقود الشباب إلى التمرد على العادات والتقاليد، وبالتالي الانحراف. وفي خضم هذا النقاش أصدرت الصحافية الفرنسيّة "جوييل ستويز" مقالاً بعنوان: "الجزائريون يشاهدون دلالس" في 1983. وما زال هذا المقال يحتفظ بقيمته العلمية ويُستشهد به في الكشف عن علاقة المشاهد بالمادة الدرامية في التلفزيون.

لم تنطلق هذه الصحافية من "الحس العام أو المشترك"، بل التقت بعينة من الجزائريين وسجلت ما لاحظته في الشارع الجزائري. فكشفت لنا "الخصوصية الجزائريّة" في تعاطيها مع المنتج التلفزيوني المستورد. فمن جملة النتائج التي توصلت إليها يمكن الإشارة إلى تأكيدها على أن السلطة السياسية برمجت في ذاك الوقت بث مسلسل دالاس التلفزيوني من باب تحضير الجزائريين لتطبيق ما كان يسمى "الانفتاح الاقتصادي"، وهو التعبير الخجول عن "اقتصاد السوق". لكن المشاهد الجزائري لم يسايرها فيما ذهبت إليه. بل قدم قراءته الخاصة لهذا المسلسل، والتي تختلف عن قراءة المشاهد الفرنسي الذي رأى فيه أنموذجاً رائعاً لفاعلية الاقتصاد الأمريكي.

وتعترف هذه الصحافية أن صوت مناصري فرق كرة القدم كان يرتفع في الملاعب الجزائريّة في تلك الأثناء مردداً اسم "باميلا"، وهي إحدى بطلات المسلسل المذكور، لوسم كلّ لاعب يلاحظ على لعبه نوعاً من الرخاوة أو الاسترخاء. لكن المشاهد الجزائري كان يثني على "باميلا" ليس لجمالها بل لأنها تمثل، في اعتقاده، المرأة الجزائريّة في ذلك الوقت. فرغم ثراء عائلة زوجها وبحبوحة عيشها إلا أنها كانت تفضل السكن وسط أسرة ممتدة، ولم ترض أن تستقل مع زوجها في منزل خاص بهما. ويقدر "جيبار"، بطل المسلسل المذكور، ليس لقسوته، بل لأن يشبه في سلوكه الجزائري العادي الذي يبَصّ في زوجات غيره لكن يرفض أن يبصّ أحد في زوجته! بعبارة موجزة إن المشاهد الجزائري استند إلى مرجعيته الثقافيّة والاجتماعيّة في النَّظَر إلى هذا المسلسل الذي يركز على الأسرة كقيمة أساسية في العلاقات الاجتماعيّة رغم النزاعات والخيانات وسوء التفاهم.

لقد كانت "جوييل ستويز" من الأوائل الذين درسوا هذا المسلسل من منظور أن المشاهد ليس إسفنجه يمتص كلّ ما تطفح به الشَّاشة الصغيرة، بل يملك قدراً من المقاومة والمهارة في التفاوض مع ما يعرضه التلفزيون. وهذا قبل أن يجري الباحثان "تمار ليباس" و"كتز" بحثهما المرجعي عن المسلسل ذاته. واللذان أكّد فيه أن كلّ مجموعة عرقية وثقافية تستنتج المعاني من هذا المسلسل انطلاقاً من مرجعياتها الثقافيّة وتجاربها الاجتماعيّة. بينما يتوقف "نقده"، ليس من المنظور الايديولوجي بل في بنائه الدرامي، على تباين مستويات هذه المجموعات تعليميّاً وثقافيّاً.

إذاً، هل يمكن أن نطمح إلى قراءة شيء عن "الجزائريون يشاهدون المسلسلات التلفزيونيّة التركيّة" بقلم جزائري على غرار ما فعلته "جويل ستويز"؟ نتمنى أن يتحقق ذلك، ويقدم لنا الجديد دون اجترار الخطاب المهيمن النابع من القوالب الايديولوجية الجاهزة، ويكف عن تقديم رؤيته لمشاهدة الجزائريين لهذه المسلسلات على أساس أنها رؤية الجزائريين ذاتهم.

## ❖ التلفزيون والسّياسة ❖

تغيرت علاقة المشاهدين بالأحداث والزمن بظهور القنوات التلفزيونيّة الإخباريّة في الثمانينات من القرن الماضي. فلم يتزايد عدد الأخبار التي أصبحت تبث على مدار الساعة فحسب، بل تسارع إيقاع بثها بالاستخدام المكثف للبث المباشر أو الحي لما يجري من أحداث. والنتيجة أن ما يجري في هذه المنطقة من العالم أو تلك تَدَوّل (أي أصبح حدثاً دوليّاً) بفعل البث الفضائي المباشر. وأضحت كلّ الأخبار مستعجلة وتُحظى بأولوية البث. فهذه القنوات التلفزيونيّة عجلت في الزمن، وكثفته، ففاض بالأحداث والمواقف المعلن عنها.

وقد وصف الكاتب جيل فنشيلستن الوضع الذي آل إليه الزمن، في ظل تزايد القنوات التلفزيونيّة الإخبارية، بـ"ديكاتورية الاستعجال". ورأى تبعاتها في عبادة الحاضر. عبادة تشجع نسيان الماضي، وعدم التَّفْكِير في المستقبل، والشغف بالآني فقط. والحاضر في ممارسة القنوات التلفزيونيّة الإخبارية يملك من الاستمرار ما يجعله "حاضراً دائم الامتداد"! هكذا تحوّل التلفزيون إلى أول وسيلة إعلامية قادرة على تجسيد آنية الأخبار؛ أي نقل الأحداث في أثناء حدوثها وتحويلها إلى أخبار. فأضحى مصدراً إخبارياً لبعض وسائل الإعلام الأخرى.

وبهذا، ألغى القاعدة التي كانت تحدد أدوار وسائل الإعلام التقليديّة، والتي تنص على أن الإذاعة تعلن وقوع الأحداث والوقائع، والتلفزيون يظهرها ويجعلها مرئية، والصّحف تشرحها وتحللها. وبرز، عبر الشرح والتحليل، منطق تعامل القنوات التلفزيونيّة الإخبارية مع السّياسة والذي يبدو أنه يتضمن مفارقة. لقد شرعت في بثّ خطاب السياسيين كاملاً في أثناء عقد الندوات الصّحفية أو التجمعات السلمية أو المسيرات أو المهرجانات.

وذلك نظراً لامتداد مدة البث التلفزيوني الذي لا يتوقف أبداً. فجمهور التلفزيون أصبح أكثر إطلاعاً على مواقف الأحزاب السياسية من هذه القضية أو تلك، خاصة بعد أن أصبحت تتبع ببرامج للتعليق على هذه المواقف أو نقدها من جهة، ومن جهة أخرى، بدأ هذا الجمهور يتململ من تكرار بثّ هذا الخطاب. التكرار الذي يعطي الانطباع بأنه لم يوجد سوى لملء الفراغ. لذا اتجه الجمهور إلى مشاهدة برامج تلفزيونية "غير سياسية"، مما دفع القنوات التلفزيونيّة إلى الانتباه أكثر لخطاب السياسيين قصد اصطياد الجمل المكثفة والمعبرة وذات الإيقاع القوي أو التي تنتج صوراً بلاغيّة أو رموزاً دالة.

وهذا ما أدى بالأحزاب السّياسيّة وقادتها إلى الاستعانة بخبراء التسويق السياسي من أجل صقل خطابهم السياسي الموجه للناخبين وتكثيفه ليتحوّل إلى جمل مختصرة وشعارات تضاهي في إيقاعها واختزالها النّصّ الإعلاني. واستثمرت في الإثارة فاختزلت الفعل السياسي في استعراض ينشد الفرجة.

بعد أن احتل الموضوع السياسي مكانة الصدارة في برامج القنوات التلفزيونيّة الإخبارية إلى درجة أنها أضحت قنوات سياسية بامتياز، اهتمت بقية القنوات التلفزيونيّة بالشأن السياسي أكثر. وأعادت النَّظَر في بنية برامجها السياسية وفي أهدافها. فحوّلت السّياسة إلى علاقة فردية ومباشرة بين المرشح للانتخابات والجمهور، وحلّت الصُّورَة محل النقاش، والوعود بديل البرامج، واستطلاعات الرأي عوضاً عن المواطنين، وجمع المشاهدين محل الرأي العام، حسب ما ذهب إليه الفيلسوف "برنار ستيغلر" في كتابه الموسوم "سلطة التلفزيون ضد الدّيمقراطيّة".

وبعد أن تزايد نفور قطاع واسع من المواطنين في الدول الغربيّة من السّياسة وتناقص عدد المصوتين في الانتخابات، بدأ التَّفْكِير في الأسباب وطُرح السؤال التالي: ماذا فعل التلفزيون بالسّياسة؟ وقد استخلصت الكثير من القنوات التلفزيونيّة دروساً من الإجابة عن هذا السؤال.

فأقحمت النقاش السياسي في البرامج الترفيهية سواء باستضافة رجال السّياسة ودفعهم لإبداء الرأي في المواضيع التي تبدو أنها بعيدة عن السياسة أو من خلال مناقشة ما نشروه من كتب بأسلوب أقرب إلى الهزل من الجد من قبل ضيوف البرامج وصحافيين ذوي توجهات سياسيّة متباينة. والنتيجة أن هذه البرامج أنضجت النقاش العام حول القضايا الحساسة، مثل: الموت الرحيم، وترخيص بيع المخدرات الخفيفة، والبطالة، والضمان الاجتماعي، والطاقة النووية، والتقاعد، والهجرة وفرضتها على جدول أعمال الهيئات المنتخبة، مثل البرلمان، ومجلس الشيوخ.

أعتقد أنه لا مبرر لطرح السؤال المذكور أعلاه على القنوات التلفزيونيّة في العديد من بلدان العالم الثالث؛ لأن السّياسة في هذه البلدان لا تعني ممارسة السلطة أو فن إدارة الشأن العام أو تنظيم العلاقة بين المواطنين في ظل

التعدّدية وفق مطلب الحرية، كما تبّين ذلك كتابات الفيلسوفة "حنا آرنت"، بل تدل على الدهاء والمكر والخداع. ولأن القنوات التلفزيونيّة، بصرف النَّظَر عن مواقفها، عرت خواء الخطاب السياسي وسطحيته وحتّى سذاجته. لذا لابد من استبداله بسؤال آخر: ماذا فعلت السّياسة بالتلفزيون أو بالأحرى ماذا بقي في التلفزيون بعد أن اغتصبته السّياسة؟

## ❖ ما هي أفضل قناة تلفزيونيّة؟ ❖

لو أخذنا عينة من مشاهدي القنوات التلفزيونيّة في أي بلد وسألناهم: ما هي أفضل قناة تلفزيونية؟ فالإجابة تكون، في الغالب، متوقعة. فهذا يذكر هذه القناة، وذاك يذكر تلك. وقد يشترك بعضهم في ذكر قناة تلفزيونية واحدة ووحيدة. لكن من النادر أن يتحقق الإجماع على قناة بعينها. هذا إن لم تتفق أغلبيتهم على القول إنه لا توجد قناة واحدة يمكن وصفها بأنها الأفضل. والسبب في ذلك لا يعود، إلى تراجع ثقة الجمهور، خاصة مشاهدي التلفزيون، في وسائل الإعلام التي تسارعت منذ التسعينات من القرن الماضي، ولا للإيمان بالقول المأثور: إن إرضاء جميع الناس غاية لا تدرك، بل لأن الحديث عن القناة التلفزيونيّة الجيدة أو الممتازة ظل موضوع جدل حاد ومتواصل لم يحسم بعد.

فقد حاولت الكاتبة الأمريكية، جانيت مَكْكِيب، أن تقدم جانباً منه في كتابها المنشور في 2007، والذي عرضت فيه تصورات صفوة أساتذة الإعلام والباحثين والصحافيين ومخرجي التلفزيون حول ملامح القناة الممتازة. وشغل، فرنسوا جوست، أستاذ الإعلام فنظم له ملتقىً دولياً في 2012 جمع مختلف الشركاء في صناعة التلفزيون من القطاع العام والخاص.

إن الاختلاف في الآراء حول هذا الموضوع لا يعود أصلا لتنوع الأذواق، كما يتوهم البعض، بل يرتبط أساساً بتاريخ القنوات التلفزيونيّة والمعايير التي تسمح بالحكم على نوعيتها، والتي تختلف من نظام سياسي إلى آخر. ففي بلدان العالم الثالث التي ظهرت فيها القنوات التلفزيونيّة الخاصة بعد أن ارتخت قبضة الحكومة، وليس الدولة، على احتكار البث التلفزيوني تطابق معيار التلفزيون ذي النوعية العالية مع ذاك الذي حددته الدول الدّيمقراطيّة في الغرب التي سمحت للقطاع الخاص بالاستثمار في البث التلفزيوني بعد أن ظلت الدولة محتكره الوحيد والأوحد لعقود، مثل فرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا. والمعيار هو قدرتها على استقطاب أكبر عدد من الجمهور.

فبروز قنوات خاصة في هذه البلدان جعل من المعيار التجاري المؤشر الوحيد الذي يحدد نوعية القناة الجيدة. لذا تهافتت القنوات التلفزيونيّة على قياس المشاهدة الذي أضحى القاضي بحكم الإعدام على البرامج التلفزيونيّة التي لم تحظ بنسبة كبرى من المشاهدة. هذا رغم أن العديد من البحوث أثبتت أن تزايد عدد مشاهدي قناة تلفزيونية ما لا يعني، بالضرورة، أنها الأفضل والأجود. فبعض البرامج لا تنجح في جذب حشد كبير من المشاهدين، بل تفلح

في استقطاب فئة محددة من الذي يدفعون الضرائب لتمويل القناة التلفزيونيّة. بينما تعتمد الدول التي ظلت فيها القنوات التلفزيونيّة، تاريخيًا، ملكية خاصة، مثل بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل، على معايير أخرى لتحديد نوعية القناة التلفزيونيّة.

وتنطبق أكثر على القنوات التلفزيونيّة التي تضطلع بالخدمة العمومية. ومن هذه المعايير يمكن أن نذكر: مدى التزامها ببنود دفتر الشروط، والوفاء بما وعدت به جمهورها في بداية انطلاقتها. والعمل على إحداث توازن في برامجها من أجل تلبية حاجيات الجمهور المتنوع. فقناة "برازيليا تيفي"، التي تأسست في 2007، "تثمن ثقافة كلّ ولاية برازيليّة وتعمل، في الوقت ذاته، على التعريف بمختلف الثقافات في كلّ الولايات".

لذا فإن نسبة الأفلام التي تبثها لا تزيد عن 7% من مجمل وقت البث بعد الساعة الثامنة ليلاً، لتفتح المجال للأفلام الوثائقية الوطنيّة المستقاة من الواقع المحلي. وتركز على المجلات الاجتماعيّة والثقافيّة، والحوار الجاد حول المصير الثقافي للوطن والولايات، مع تخصيص شرائح من وقت البث للمختلف الفئات التي تشَكّل الجمهور: المرأة العاملة في البيت، كبار السن، الأطفال لتربهم على مبادئ المواطنة. بالطبع، إن القنوات التلفزيونيّة التجارية تعجز عن القيام بهذه المهام. وتضاف لهذه لمعايير أخرى أساسية، مثل مدى التزام القناة التلفزيونيّة بالسمات الخاصة لكلّ نوع تلفزيوني وفق ما رسختها التقاليد المهنية. ونوعية الصُورَة والصوت، وطريقة التصوير والإنارة، والتركيب التي تعطي قيمة جمالية للمنتج التلفزيوني.

أعتقد أنه من الإجحاف أن نشترط كلّ المعايير المذكورة على بعض القنوات التلفزيونيّة في العالم الثالث التي تطمح إلى بلوغ الجودة أو تدعي أنها بلغتها. لذا يمكن أن نشترط عليها شرطاً واحداً ووحيداً، وهو أن تكون قناة تلفزيونية فقط! فالقناة التي يشرق ريق صحافييها في قراءة البيانات الرسمية الطويلة والعريضة، وتلك التي تتجول بالميكرفون في الشوارع لالتقاط صدى صوتها وليس صوت الجمهور، والأخرى التي يقف مديرها أمام كاميرا واحدة ثابتة ويخطب وينهر الأمة، وتلك التي لا تملك من الطموح سوى تقليد الإذاعة. فكلها ليست قنوات تلفزيونية. أما تلك التي تقتات من فتات الصّحف فتصورها و"ترسلها" فليست شيئاً يذكر.

### ❖ ارتياب الأدب، مكر الصحافة ❖

يستعرض الناقد المغربي، عبد الفتاح كيليطو، في كتابه الموسوم "الأدب والارتياب" مكامن الحذر في النّصوص الأدبية التي ألفها الأقدمون. ويرى أن شهرزاد، على سبيل المثال، لا تنسب إلى نفسها الحكايات التي تسردها في ألف ليلة وليلة، بل تنسبها إلى مؤلف غير معروف، وهذا ما يستشف من استهلال ما تسرده كلّ ليلة بالقول: "بلغني أيها

الملك السعيد..." والشيء ذاته يقال عن كُتاب المقامات الذين لم يأخذوا على عاتقهم ما كتبوه، بل يحيلونه إلى كائن تخيلي.

فبديع الزمان الهمذاني، على سبيل المثال، يستهل مقاماته، التي تنطوي على ضروب من الثّقافة وتتضمن الكثير من أخبار الشعراء، بالقول حدثني عيسى بن هشام. أما الحريري فكتب مقامات كان بطلها الحارث بن همام البصري، ورواها على لسان أبي زيد السروجي.

ويستشف كيليطو مما سبق أن الكتابة الأدبية تلتزم الحيطة والحذر والخوف من المضايقة والاضطهاد. وخير مثال على ذلك يجسده عبد الله بن المقفع الذي لجأ إلى الرمز، فاستعان بالحيوانات للتعبير عن أفكاره وأرائه في السلطة والحكم والصداقة والعدل غير أن حيطته هذه لم تنفعه. وكانت نهايته مأساوية. ويعتقد كيليطو أن ريبة الأدب أتت من إحساس الكُتّاب أن الكتابة مسؤولية وعرضة للمخاطر. ويورد في هذا الإطار ما خطه الجاحظ في كتابه الموسوم (البيان والتبيّن(، والذي استهله بالتعوذ من فتنة القول سائلاً الله أن يجنبه من السلاطة (سلاطة اللّسان؛ أي طُولُ اللِّسَانِ بِالسُّوءِ)، والهذر (كثُرَة الكلام الذي يتضمن الخطأ والباطل)، ومن العي والحصر.

هذا الحذر هو الذي أجبر أبو حيان التوحيدي على ذكر مصادر ما سرده من أخبار عن الشعراء وأهل الأدب في مسامرات سبع وثلاثين ليلة قضاها في منادمة الوزير أبي عبد لله العارض.

وتضمنها كتابه الموسوم بـ"الإمتاع والمؤنسة". إن هذا حال الأدباء، فما هو حال رجال الإعلام والصحافة؟ إنهم يخبروننا عن الأحداث دون الاستناد إلى مصدر معلوم ومحدد في الكثير من الأحيان مستفيدين من قلة اطلاع الجمهور على أسرار صناعة الأخبار في الصحافة والإذاعة والتلفزيون. والسبب في ذلك لا يكمن، دائماً، مع الأسف، في الحيطة والحذر والاحتراز.

وقد يتساءل من يملك خلفية في هذا المجال قائلاً: من أين لمؤسسة إعلامية أو لصحافي المعلومات التفصيلية والدقيقة عن أحداث لم يكن شاهداً على وقوعها، ولم يستند في نقلها إلى أي شاهد عيان؟ فالأخبار ليست وحياً ينّزل على الصحافي دون مساعدة البشر أو المؤسسات أو المنظمات أو بإيعاز منها؟ إنها نتيجة جهد وبحث واستقصاء وتحري وتدقيق.

وهذه الحقيقة لا تغيب عن بال الصحافي ولا عن المؤسسة الإعلاميّة لكنها تلجأ إليها دون التعوذ من فتنة القول أو الخطأ في المعلومات. ودون الدعاء بتجنب الهذر وسلاطة اللّسان، كما كان يفعل الجاحظ.

لكن إنصافاً للحق يمكن القول إن وسائل الإعلام تضطر اضطراراً، في بعض الحالات المحدودة، إلى التكتم على مصادر أخبارها، فتستعمل الصيغ المعروفة والمألوفة في الصحافة، مثل: مصادر مطلعة، ومصادر موثوقة، ومصادر مؤكدة، ومصادر مأذونة، ومصادر مقربة.

ويقصد بها الحالات التي تكون فيها المعلومات سرية للغاية وخطيرة قد تقضي على المستقبل المهني لمن أدلى بها لوسائل الإعلام، أو تهدد حياته وحياة ذويه. والشخص الذي يدلي للصحافي بمعلومات حساسة ويكشف هذا الأخير عن هويته، بشكل صريح، يضطر إلى الكف عن التعامل مع الصحافيين. وهكذا تفقد وسائل الإعلام ثقة مصادر أخبارها.

وقد جعل الصحافيون ومنظماتهم المهنية من الحقّ في عدم الكشف عن هوية مصادر الأخبار مطلباً نضالياً كلف الكثير من الصحافيين المضايقات والمتابعة القضائية وحتّى السجن. بيد أن هذه "الشجرة" لا يجب أن تخفي "الغابة"، والغابة هي إفراط بعض المؤسسات في استخدام هذه الصيغ التعبيرية والمبالغ فيها لشيء في نفس يعقوب، بصرف النَّظَر عن طبيعة الأحداث، إلى درجة أنها أصبحت موضع تندر. ويذكر في هذا المقام أن قناة تلفزيونية جزائرية خاصة بثت خبراً عن الزلزال الذي ضرب الجزائر في أول أغسطس 2014 بعد دقائق فقط من وقوعه. وعيّنت مركزه منسوباً إلى مصادرها الخاصة! علما أن الزلزال وقع فجراً، ولا ندري ماهي المصادر الخاصة التي أفادتها بهذا السر العظيم والخطير، وأين التقت بها في ذاك الوقت؟

إن اللجوء المبتذل للتعمية على مصادر الأخبار يدل على مكر وسائل الإعلام وتضليلها. أما حرية التصرف، إن لم يكن تلاعباً، في ما يدلي به مصدر الأخبار من أقوال وشهادات سواء بالإضافة أو الحذف أو بتحوير الكلام، فذاك موضوع آخر ذي صلة بشهادة الزور والتضليل.

### ❖ الصحافة على الطريقة الألمانية ❖

كلما ذُكرت صحافة الاستقصاء يتردد اسم الصحافي الأمريكي "بوب ودوارد" وزميله "كارل برنستين" اللذان نشرا تحقيقاً صحفياً عن ما أصبح يعرف بـ"فضيحة وترغيت" في صحيفة الواشنطن بوست. وقد أدت التفاعلات السياسية والأمنية والقضائية التي أثارها هذا التحقيق بريتشارد نيكسن إلى تقديم استقالته من البيت الأبيض الأمريكي. ورغم مرور 42 سنة على نشر هذا التحقيق إلا أنه رُسخ كأنموذج للصحافة الاستقصائية. وحول الصحافة الأمريكية قدوة في هذا المجال. وشكل "عقدة نقص" للصحافيين الأوروبيين تجاه زملائهم الأمريكيين. وظل الصحافيان المذكوران يختصران صورة مهنة الصحافة في مخيلة أكثر من جيل من الشباب. ولمن لا يملك خلفية عن الفضيحة المذكورة يمكن اختصارها بالقول: إن الصحافيّين المذكورين قاما بالتحري حول عملية التنصّت على الحزب الديمقراطي. وكشفا تورط الرئيس الأمريكي نيكسون فيها.

والسؤال الذي لا يطرحه الصحافيون إلا نادراً يظل ماثلاً: لماذا ظل هذا التحقيق الصّحفي يغطى على كلّ التجارِب المنجزة في مجال الصحافة الاستقصائية، بما فيها تلك التي كادت أن تكلف بعض الصحافيين حياتهم؟ إن السبب

في ذلك ربما يعود إلى تقاطع هذا العمل الصّحفي مع عالم الجاسوسية الذي يحاط بقدر كبير من الغموض والتشويق، خاصة وأن من اتهموا بالتنصت على مقر الحزب الديمقراطي لم تكن لهم علاقة بالبيت الأبيض الأمريكي فقط، بل كانوا أعوان وكالة المخابرات الأمريكية! والشخص الذي "وجه" الصحافيّين في تحقيقهما المذكور ليس سوى "مارك فيلت"، الشّخصيّة الثانية في مكتب التحريات الفيدرالي.

وهكذا غُيبت بعض الأسماء في الحديث عن الصحافة الاستقصائية، مثل الصحافي الألماني "غنتر ولراف"، الذي ابتدع أسلوباً خاصاً به في إنجاز تحقيقاته الصّحفية يقوم على التجربة الشّخصيّة. ولعل كتابه الموسوم بـ"في الدرك الأسفل"، والذي نقل إلى اللّغة الفرنسيّة بعنوان: "سحنة تركي"، خير مثال عن هذا الأسلوب. لقد كلفه تغيير ملامح وجهه، ولون عينيه وشعره، وطريقة نطقه للغة الألمانية ليتماهى مع شخصية التركي المهاجر في ألمانيا. ودفعه لممارسة العديد من المهن الشاقة: أجير بسيط في ورشات البناء ومصنع الفولاذ. ونادل في مطعم مكدونالد. وفأر تجارب في المختبرات الصيدالانية. وقادته مغامرته إلى تنظيف محطة نووية لتوليد الطاقة الكهربائية دون أدنى شروط الوقاية! لقد أخذت منه هذه التجربة سنتين كاملتين اكتشف خلالهما وضع العمال الأتراك المزري في ألمانيا. وسلط الضوء على نظرة المجتمع الألماني لهم.

وقد تبنى بعض الصحافيين أسلوبه هذا في إعداد التحقيقات الصّحفية. نذكر منهم، على سبيل المثال، الصحافية الفرنسيّة " آن تريستان" التي التحقت بالعمل في حقول القطن في نيكاراغوا لتكتب سلسلة من التحقيقات عن ظروف عمل الفلاحين القاسية في هذا البلد. وانخرطت في 1987 في الجبهة الوطنيّة الفرنسيّة بنية إنجاز تحقيق صحفي عن هذا الحزب من داخله. ونشرته في كتاب عنونته: "إلى الجبهة". وألهم أسلوب "غنتر ولراف" الصحافية الفرنسيّة "فلورنس أوبينا"، التي اختطفت في بغداد لمدة ستة أشهر.

لقد خاضت تجربة شخصية لتكتب عن الفئات الاجتماعيّة التي طحنتها الأزمة الاقتصادية. فتنكرت في هيئة امرأة فقيرة تبحث عن لقمة العيش. فعملت منظفة في مؤسسة، ثم تداولت على العديد من الأعمال المؤقتة المختلفة. وكلّلت تجربتها بتحقيق صحفي أصدرته في كتاب بعنوان: "على مرفأ وسترهام" الذي يحكي عن معاناة الفئات الفرنسيّة المحرومة. وألهم، أيضاً، الصحافي "جون بابتست مالي" الذي اشتغل في شركة "أمازون دوت كم" ليؤلف كتاباً عن ظروف عمله غير الإنسانية في هذه الشركة.

إن سرد هذه الأمثلة لا يعني بتاتاً أن الصحافة الاستقصائية تشترط التجربة الذَّاتِيَّة، بل تبّين أنها ضرب من التوغل في المناطق المعتمة. هذا ما فهمه الصحافي الألماني ريتشار غيتجهر الذي استعان بصديقه القرصان في مجال المعلوماتية لمعرفة مصدر التعديلات التي تقدم بها النواب الأوربيون "لإثراء" المشروع المتعلق بحماية الحياة الخاصة. لقد لفت نظره عددها الذي بلغ أربعة آلف تعديلا! وتناهت إلى سمعه الضغوط التي تمارسها الشركات العملاقة

العاملة في قطاع المعلوماتية والانترنت من أجل إفراغ هذا المشروع من محتواه. الشركات التي تجني أرباحاً طائلة جراء التجارة بالمعلومات الشّخصيّة،. فوفر له هذا الصديق نسخاً رقميةً من التعديلات "الجاهزة" التي أعدتها اللوبيات المرتبطة بالشركات المذكورة. وحصل على نسخ من الاقتراحات التي تقدم بها نواب البرلمان الأوربي. واخترع مع زميله المذكور محرك بحث، ومنحاه اسماً مركباً: "لوبي (تصغير للوبيات) والانتحال "بلاجيا" Lobbyplag". فأدخل بعض الكلمات المفتاحية في محرك البحث التي قادته إلى مصدر الكثير من التعديلات المقترحة. وتأكّد أنها من بنات أفكار اللوبيات المذكورة.

## ❖ الطريق إلى الصحافة ❖

وجه صديقي، الذي التحق بمهنة الصحافة منذ 26 سنة قبل أن نودع القرن الماضي، نصيحة إلى الصحافيين المبتدئين. لقد دعاهم فيها إلى قراءة الروايات العربيّة الكلاسيكية، مثل النظرات والعبارات، وماجدولين للكاتب المصري مصطفى لطفي المنفلوطي، وغيره من مجاليه. صديقي يعرف ماذا يعني بنصيحته لأنه يمتلك وجهة نظر فيما يكتب. ويتمتع بنظرة نقدية لمهنته. لقد لاحظ ركاكة الأسلوب ووهنا في التعبير لدى بعض الصحافيين. وإن كانت القراءة مفيدة في وقت قلّت فيه، فأولويات ما يجب أن نقرأ كصحافيين يحتاج إلى نقاش. وأعترف أنني سمعت بهذه النصيحة أكثر من مرة. ولو تجنبنا الحنين الذي تثيره فإنها تجرنا إلى طرح بعض الأسئلة.

ألا توحي هذه النصيحة، بشكل مبطن، أن الكتاب المعاصرين لم يصلوا، بعد، ليشَكّلوا مرجعاً للغة العربيّة، ومتكأً لصقل أسلوب الكتابة؟ فماذا عن كتابات محمود درويش النثريّة، مثلا؟ ألا تساعد الصحافي والقارئ بصفة عامة على تهذيب أسلوبه وتطويره؟ قد يقول قائل إن لغة محمود درويش شعرية حتّى وإن كانت نثراً. إذا، فليقرأ الصحافي المبتدئ روايات الكُتّاب العرب الذين وصلوا إلى الأدب عن طريق الصحافة. وحتّى لا أتهم بالشوفينية لن أذكر أي كاتب - صحفي جزائري. وأكتفي بالقول إن الكثير من كتاب اللّغة العربيّة كانوا صحافيين. وقد نالوا جوائز مرموقة. وقراءة إنتاجهم يمكن أن يساعد المبتدئين في مهنة الصحافة على امتلاك الأسلوب السلس في الكتابة. ثم ألا تتضمن هذه النصيحة اعترافاً ضمنياً أن "لغة الصحافة" المطلوبة اليوم هي لغة مطلع القرن الماضي، وكأن الزمن العربي ظل معلقاً؟ إن اللّسان كائن اجتماعي حيّ يتطور بالاستخدام ويتلاشى بتلاشيه أو يفنى على غرار اللّغات القديمة: الآراميّة والفينيقيّة، والأكاديّة، والسريانيّة.

إن لغة مصطفى لطفي المنفلوطي السلسة، التي تتسم بصدق العاطفة، لم تبك القراء المراهقين فقط، بل سلحتهم بنظرة مثالية للحياة والعلاقات الإنسانيّة. فأتعبت الكثير منهم في تعاملهم اليومي عندما بلغوا سن النضج. فاللّغة تعكس البيئة التي تنمو فيها. لذا يمكن القول إن لغة المنفلوطي لغة هادئة، وساكنة، ومتأنيّة. وجملها طويلة مسترسلة

يرفدها الإطناب والاستطراد. الأمر لا ينطبق على المنفلوطي فقط، بل يشمل الكثير من مجايليه الذين حافظوا على نقاء اللّغة العربيّة من اللهجات المحليّة إلا أنهم لم يجددوها لأسباب مفهومة.

وإن كانت لغتهم قد أفادت الأسلاف من الصحافيين فإن الكتابة الصّحفية، اليوم، بحاجة إلى لغة عمليّة، رشيقة، ومتدفقة. تعتمد على الإيجاز والتكثيف. فإذا أضاف أهل الأدب للقصة القصيرة نوعاً آخر وهو القصة القصيرة جداً، التي يحلو للبعض تسميتها بالقصة التويترية – نسبة إلى موقع تويتر، فلا غرابة أن نطالب بلغة صحفية " تقتصد" الكلام، وتعبر عن الأحداث والأفكار بدقة وإنصاف دون مبالغة. وسيكسب الصحافي المبتدئ الكثير إن اطلع على مؤلفات الكتاب العرب والأجانب من المعاصرين. فليقرأ للروائيينِ مثل إرنست همينغوي وغارسيا ماركيز اللذان مهدت لهما كتابة الربورتاج الصّحفي الطريق إلى الكتابة الروائيّة.

فمن يقرأ كتاب غارسيا ماركيز: "عشت لأروي" يجد فيه مادة تساعده على التَّفْكِير في الفرق بين الأدب والصحافة. وتكشف له عن تجربة ثرية في كتابة الربورتاج والبورتري الصحافييّن. وأعتقد أن الكاتب "إدواردو غاليانو" الأوروغوائي يظل أفضل معين للصحافيين في الكتابة. أليس هو القائل لنكتب الكلمات التي يجب أن تقال؟ لقد حاول أن يلج الأسرار الغامضة في الحياة والمجتمع حيث يمكن للحقيقة أن ترتدي قناعاً، كما يقول. فكان كتابه الرائع: "أبناء الأيام". لقد كتبه في شكل مقاطع مختصرة استلهم منها بعض الصحافيين العرب والأجانب الكثير في كتابة أعمدتهم الصّحفية. فهل تريد عزيزي القارئ الاطلاع على ما كتبه عن يوم من هذه الأيام؟ إليك المقطع التالي: نابليون لم يكن فرنسياً، وستالين لم يكن روسياً، وهتلر لم يكن المانياً وإنما ولد في النمسا ومارغريتا سارافاتي المرأة التي أحبها موسوليني المعادي للسامية كانت يهودية.. والنحات اليخادينهو، الأكثر دعامة بين البرازيليين .. ولدت من بين يديه أعظم ملكات الجمال البرازيليات، والسود الأميركيون الشماليون، أكثر البشر تعرضاً للاضطهاد؛ أبدعوا الجاز" أكثر أنواع الموسيقى تحرّراً.

## ❖ عندما تتنكر الصحافة لمهنتها ❖

عندما غادرت القاعة بعد إلقاء محاضرة قي إحدى الجامعات الجزائريّة، التي استضافتني مشكورة، استوقفني أحد الأشخاص ليلومني على نقدي المكرر لصحافة الإثارة. وحتّى يجد حُجّةً للومه أكّد لي أن معظم قراء الصحافة، وخاصة المعربة، قد ابتعدوا عن الصحافة "الجادة" لكونها جافة من جهة، وغارقة في السّياسة التي ملّ القراء اجترار حكاياتها. ووجدوا في صحافة الإثارة متنفساً رغم نظرتى المتعالية والتبخيسية لهم، كما قال.

واختتم لومه بالأسئلة التالية: كيف تعادي حق صحافة الإثارة في الوجود وتصفها احتقاراً بالصفراء، وأنت من المؤمنين بالتعدّدية الإعلاميّة؟ ثم ألا تعتقد بأن حرية الصحافة تنتفي إن كانت منقوصة وتخضع إلى الاستثناء؟ أوضحت له

إنني لست ضد صحافة الإثارة، بل ضد العبث بالصحافة ككلّ أولا. ولا علاقة لي بصفة الصفراء التي لصقت بهذا النوع من الصحافة ثانياً، لأنها هي التي فضلت استخدام هذا اللون كما تروي السرديات التاريخية.

ينسب بعض المؤرخين ميلاد هذه الصحافة إلى جوزيف بولتزر (1911-1847(. هذا الهنغاري الذي هاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية في سن السابعة عشر. ومارس العديد من المهن ليشق طريقه في الصحافة. لقد مارسها مراسلاً صحفيّاً لصحيفة ألمانيا، ثم اشتغل في الصّحف الأمريكية ليصبح من أكبر ناشريها.

لقد آمن أن الصحافة سلعة قبل كلّ شيء، ويجب أن تصل إلى أكبر عدد من الزبائن. ولأجل ذلك سعى إلى تخفيض سعرها والاعتماد أكثر على الإعلان في تمويلها. وحتّى يضمن أكبر عدد من القراء للإشهاريين سعى إلى جعل الصحافة وسيلة إعلام وترفيه في آن واحد. فلم يتردد في اللجوء إلى الإثارة باستخدام العناوين الجذابة وحتّى الصادمة، والقيام بتحقيقات صحفية أشبه بالبوليسية عن الجريمة والجنس والاحتيال على القانون، واصطياد الأخبار الخفيفة والساخرة. واستخدم بكثافة الصور.

أما لون صحافته فتعود إلى رغبته في جعلها منفردة ومتيّزة عن الصّحف المنافسة. فنشر شريطاً مرسوماً كان بطله "الطفل الأصفر" في أوراق صفراء اللون لتكون مختلفة عن بقية صفحات الجريدة. فكان لهذا الطفل المفعول السحري الذي رفع مبيعات صحيفته إلى درجة أن غريمه، وليان رندولف هيرست1863( -(1951، استنسخ صفحاته الصفراء بطفلها. ومنذ ذاك التاريخ وصحافة الإثارة تكنى بالصفراء. ورغم النَّظَرة الاحتقارية التي توجه للصحافة الصفراء من لدن الأكاديميين وبعض الصحافيين نظراً لعدم "جدية" أخبارها، ولما تمارسه من تهويل وإثارة ودغدغة الغرائز إلا أن القليل من ينكر فضلها في توسيع القاعدة الشعبيّة للقراء، وجعلت القراءة عادة اجتماعية ما انفكت ترسخ وتنتشر لتصل إلى الفئات الدنيا من المجتمع. لقد قربت اللّغة منهم، ووسعت مداركهم في شتى المجالات، خاصة القانون، والطب وعلم النفس والاجتماع.

إن تعلق "بولتزر" بالصحافة الصفراء لم يمنعه من الحرص على مهنة الصحافة. لقد علق لافتة تتضمن العبارة المكررة: الدقة، الدقة، الدقة، في كلّ مكتب من مكاتب صحيفته: نيويروك وورلد. وبفضل هذه الدقة استطاع أن يكسب الدعوى القضائية التي رفعها ضده رئيس الولايات المتحدة الأمريكيّة السابق، فرونكلين رزفلت، واتهمه فيها بالقذف. وحبه للمهنة دفعه إلى إطلاق جائزة لأفضل إنتاج صحفي في 1904، وإلى تأسيس أول مدرسة للصحافة في جامعة كولومبيا في 1912.

فماذا عن الصحافة الصفراء في بلدنا؟ وأين هي دقتها؟ وما هي المصادر المعلومة التي تستند إليها؟ يقف بعض القراء مندهشين من العبث بالمهنة إلى درجة أن ما تكتبه هذه الصحافة في مقدمة بعض قصصها الإخبارية يتعارض مع خاتمتها! ثم بماذا أفادت القارئ على الصعيد اللغوي والمعرفي؟ إن بعضها لا يفرق بين القاضي والنائب العام، ولا يميز

المرسوم عن الأمر والتعليمة، ولا يعرف الفرق بين الجنحة والجناية، ويتحدث عن الرتب العسكرية خبط عشواء، ناهيك عن الدقة في الحديث عن الأمراض البدنية والنفسية، وتحديد المدن الجزائريّة والتواريخ الوطنيّة والعالميّة. فماذا لو اتجه ممارسو صحافة الإثارة إلى ديار العجزة والأيتام، والمستشفيات والمحاكم ليمارسوا مهنتهم مع الحفاظ على كرامة الإنسان. أي الأماكن التي توصلهم إلى قاع المجتمع الجزائري؟ سيعثرون فيها، دون أدنى شك، على قصص إنسانية قد تتجاوز الخيال، وحكايات درامية تهز فينا إنسانيتنا.

ربما سيطلقون الخطاب الوعظي والشعبوي الذي يتحدث عن المجتمع الجزائري المتخيل أو المأمول وليس المجتمع الواقعي التي تشَكّل الأماكن المذكور أعلاه جزئياته. وربما يمقتون ساعتها الإثارة الرخيسة ويبغضون التجارة ببؤس الغير فيعطون معنى لعملهم، ويتذكرون الكاتبة الأمريكية، جين واغنر، التي قالت إن الواقع ليس سوى إثارة جماعية.

### ❖ في إرضاء رئيس التحرير الواحد ❖

أخشى أن يأتي اليوم الذي تصبح فيه وسائل الإعلام توظف صحافييها بالنَّظَر إلى عدد متابعيهم في موقع شبكة تويتر، أو أصدقائهم في الفيسبوك، أو عدد الذين نقروا على أيقونة "أحب" على ما نشروه في الموقع ذاته أو على أيقونة 1+ في ما أدرجوه في موقع "غوغل بلاس". ولا تولي أهمية تذكر لسوابقهم المهنية وشهاداتهم الجامعية، وقدراتهم على الكتابة والتَّفْكِير والتحليل والإبداع! فقراءة متغيرات واقع الإعلام في العالم تشير إلى أن وجود مؤسساته سيصبح مرهوناً بمدى حضورها المرئي في شبكة الانترنت.

فمحرك البحث "غوغل"، الذي كان منذ زمن قريب صديق الصّحف الرقمية تحوّل إلى لدودها منذ 2006! وهو تاريخ تطوير الباحوث المسمى" أخبار غوغل"، الذي اخترع في 2001. وهذا الباحوث يجمع للأخبار التي تنشرها مواقع الانترنت، ويغربلها، ويرتبها. ثم ينشرها بلغات عديدة، بما فيها تلك التي توصف، ظلماً، بالميتة.

أدركت الكثير من الصّحف الرقمية ووكالات الأنباء، التي تملك مواقع لها في شبكة الانترنت، أن المحرك المذكور يقتات من جهودها، وأنه جنى مائة مليون دولار سنوياً من عَرَقها في السنة الأولى من تشغيله! وهذا بفضل فلسفته التي تقوم على ربط الصفحات الإعلانية بكلمات البحث الأساسية التي يكتبها زوار الانترنت على خانته المخصصة للبحث"؛ أي جعل الكلمات الأساسية في البحث وصلات إعلانية تباع للمعلنين. لذا رفعت الصّحف دعاوى قضائية في العديد من الدول ضد "غوغل" الذي ينشر عملها بدون إذنها، ولا يدفع لها مقابلاً مالياً.

لكنها رضيت بإبرام اتفاقيات ثنائية معه يلتزم بموجبها بتقديم إعانات مالية للصحف حتّى تطور أداءها في شبكة الانترنت! لقد فند هذا "الباحوث" التهمة التي وجهت له بحجة أنه لا ينتج الأخبار، بل يعيد نشرها مع ذكر مصدرها. وبفضله ازدادت الصّحف انتشاراً في شبكة الانترنت. لقد خضعت الصّحف لمنطقه لأن قيامها بمنعه من إدراج موادها

الإعلاميّة في فهرسه هددها في مصدر رزقها: عائداتها من الإعلان. وهذا رغم اقتناعها أن نسبة كبرى من القراء أصبحت تكتفي بالوجبات الإخبارية السريعة التي ينشرها هذا الباحوث في فهرسه دون العودة إلى مواقعها.
لقد أضحى محرك غوغل داء الصحافة الرقمية ودواءها في آن واحد. يجلب لها الزوار ويدفع برؤساء تحريرها إلى افتتاح يومهم بتصفح موقع "أخبار غوغل". وإن لم يفعلوا وانصرفوا لأداء مهامهم فعيونهم تظل ترمقه، بين الحين والآخر، طيلة اليوم، في لَهْفَة لمعرفة هل ما نشروه أدرج في فهرس أخباره؟ وأي ترتيب ناله؟ إنها حمى المنافسة التي لا ترحم. ومن ينسي النَّظَر إلى جديد هذا الموقع، فيمكن للإنذارات التي يرسلها عبر البريد الإلكتروني إن تذكره إذا كان مشتركاً فيها.

ولا يمكن لأي رئيس تحرير أن يرشي هذا الموقع حتّى يختار مقالاته أو أخباره ويمنحها مكانة أولى في الترتيب لأن هذا الأمر ينفذه الكمبيوتر بشكل آلي وبدون تدخل البشر. لذا، يتدافع رؤساء تحرير وسائل الإعلام، التي تملك موقعاً لها في شبكة الانترنت، من أجل فهرسة موادهم الإعلاميّة في "أخبار غوغل" وتمكينها من انتزاع مكانة مميزة في الترتيب. ويتنافسون في صياغة العناوين، بل يعيدون صياغتها أكثر من مرة في فترات زمنية متقاربة بانتظام مشفوعة بعلامات الترقيم. بل أضحوا يصوغون عنوانين للمادة الإعلاميّة الواحدة، أحدهما كلاسيكي يوضع للانترناتين، والثاني لإرضاء الموقع المذكور، ولا يراه غيره. فإرضاء غوغل، الذي أصبح يكنى برئيس تحرير رؤساء التحرير، بات هو المهم.
وقد بلغ الأمر ببعض الصّحف إلى نشر مقالاتها وأخبارها في موقعها على الانترنت قبل أن تنتهي من تحريرها! بل تنشر السطر الأول فقط من مادتها الإعلاميّة، لعل الحظ يبتسم له ويدرجه في فهرس "أخبار غوغل". ثم تكمل الأسطر الباقية. وتحيّن مقدمة أخبارها بتغيير كلماتها الدلالية فقط حتّى تضاعف حظوظها في النشر.
أيعقل أن نسمي هذا اختراعاً؟ أليس خنوعاً لمحرك البحث "غوغل"؟ خنوع أفرزته كلّ الدراسات التي تثبت أن هذا المحرك يهيمن على أكثر من 90 % من عمليات البحث في الانترنت في العالم. أي أنه يوجه للصحف نصف متصفحي شبكة الانترنت أو أكثر. لذا تسابقت هذه الصّحف لتقليد بعضها واستنساخ الأنموذج الذي نال رضا "غوغل". فتقلص عدد الأخبار الفريدة والنادرة في العالم بشكل مذهل ليبلغ 3 % فقط من مجمل الأخبار التي تتدفق عبر موقع "أخبار غوغل". وعندما نقول نادرة فهذا يعني أن خمسة مواقع أو أقل في شبكة الانترنت انفردت بنشرها. ومن المحتمل أن يتقلص عددها في ظل سيادة رئيس التحرير الواحد؛ عفواً الصوت الواحد. بالمناسبة، من منكم يتذكر "شين ماكبيرايد" الذي أصدر تقريره الموسوم "عالم واحد وأصوات متعدّدة"؟ فنقرأ الفاتحة على ما كان يفكر فيه.

## ❖ الحديث خارج الموضوع ❖

أتابع، في الغالب، تعقيبات القراء على الأخبار والمقالات الصّحفية في الجرائد المنشورة في شبكة الانترنت . فالكثير من المهتمين بالصحافة أصبحوا مقتنعين أن المادة الصّحفية لا تقتصر على ما يكتبه الصحافي فقط، بل تشمل، أيضاً، التعقيبات التي يتميز بعضها بالذكاء الحاد الذي ينبه الصحافي إلى الأخطاء التي يرتكبها في التواريخ أو الأعداد أو الأسماء أو المصادر، ويكشف حتّى التناقض في روايته للحدث. لكن مع الأسف، القليل من الصّحف تعتذر للقراء على الأخطاء التي ترتكبها، والقليل من هذا القليل يستفيد منها ويصححها ويتجاوزها في المستقبل. وبعض التعقيبات تتسم بطابعها المرح والسخرية، فتجعل البعض يميل إلى الاعتقاد أنها تملك قيمة أكبر لدى القارئ مما يكتبه أي صحافي.

أما اللّغة التي تكتب بها التعليقات فهي خليط عجيب يجمع اللّغة العربيّة الفصحى بالعامية، واللّغة الفرنسيّة والإنجليزية. وفي بعض الأحيان نجد تعليقاً بلسان عربي مكتوباً بحروف لاتينية فتعسر فهمه. وبعيداً عن اللّغة، نجد أن الكثير من التعقيبات تبتعد عن الموضوع الذي يثيره المقال المعقب عليه، هذا إن لم تكن خارجة عنه أصلاً. هذه الملاحظة تذكرنا بالدراسة التي أعدها مصطفى سالم عن ظاهرة التدوين الإلكتروني في المنطقة العربيّة وشملت مئات المدونات واستنتج منها أن 7% فقط من التعليقات التي نشرتها ذات صلة بما يكتب في المدونات الإلكترونيّة، أما النسبة المتبقية فتقع خارج الموضوع! فماذا يستشف المحتفون بعصر التفاعلية في الإعلام العربي من هذا المثال، ألا يدل على أننا أمة تتحدث خارج الموضوع؟ قد يقول أحد المحتفين: لا تتعجل في استخلاص النتائج من هذا المثال اليتيم الذي تقدمه دراسة جرت قبل خمس سنوات. لكن عدم تعجلنا لا يعني بتاتاً أن الوضع تغير كثيراً حتّى وإن ارتفعت النسبة المذكورة عما كانت عليه بحكم انتشار التكنولوجيا الحديثة وما رفقها من تحكم في تقنياتها. ربما الأمر لا يتعلق بالتقنيات بقدر ما يرتبط بأمور أخرى.

يمكن تفسير الخروج عن الموضوع المذكور أعلاه بجملة من الترسبات الثقافيّة والسياسية والفكرية في بيئتنا. فعندما يكون الحوار غائباً أو مغيباص في المجتمع، ولا يوجد إطار للحديث وإبداء الرأي وتبادله تصبح اللهفة إلى الكلام كبيرة بصرف النَّظَر عن الموضوع. وفي هذه الحالة يتحوّل المقال الصّحفي ذريعة لدى المعلقين للتعبير عن المكبوت والمسكوت عنه، وممارسة الحقّ في الكلام حتّى دون امتلاك خلفية عن الموضوع. ربما الأمر لا يقتصر على التدوّين الإلكتروني بل يمتد إلى الاجتماعات الرسمية والندوات والمؤتمرات والبرامج الحوارية في التلفزيون.

ويمكن أن نشير في هذا المقام إلى مكالمة أحد المتدخلين الهاتفية في برنامج تلفزيوني خاص بجمهور المشاهدين والذي تبثه قناة فضائية عربية مشهورة. وقد خصص موضوع هذا البرنامج لعرض آراء المشاهدين حول مستقبل دارفور. لقد سأل هذا المتدخل مذيعة البرنامج على الهواء مباشرة قائلاً: هل تسمحين لي أن أقبل حَلَمتيك؟ قد يقول

البعض إن هذا المثال لا يدل على الخروج عن الموضوع بقدر ما يشير إلى سوء الأدب والتربية. والتكنولوجيا، مهما ملكت من قوة سحرية، فإنها تعجز عن إعادة تربية البشر. وقد تفشل، أيضاً، في القضاء على تقاليد الاتّصال المتغلغلة في النسيج الاجتماعي في هذا البلد أو ذاك. فالهاتف النقال لم يقض على الثرثرة، والمنصات الإلكترونيّة في شبكة الانترنت لم تحرر الشعوب العربيّة من الاطناب والتكرار واللف والدوران، وتدربهم على فن الإيجاز.

تسجل بعض الإحصائيات الرسمية أن نسبة نمو شبكة تويتر في بعض البلدان العربيّة بلغت ثلاثة ألاف في المائة خلال السنتين: 2011 و2012. وتعد هذه النسبة من بين أعلى النسب في العالم. وقد توقع البعض أن تؤدي هذه الزيادة إلى إتقان فن اختصار القول وذلك لأن عدد الكلمات في تغريدة في شبكة التويتر لا تزيد عن 140 كلمة. لكن تويتر لم ينتصر على الرواسب الثقافيّة في الحضارة الإسلامية التي دأبت على مدح الخطيب بالقول إنه مفوه، فإذا انطلق في خطابه لا يتوقف عن الحديث. وهذا خلافاً للثقافة الغربية التي تنوه بقدرة الشخص المتحدث على التركيز والتلخيص، إذ تقول عنه إنه يستطيع أن يوجز ما جاء في كتاب ضخم في فقرة أو فقرتين فيبرز فكرته الأساسية فقط. وفلسفة شبكة التويتر هي ربح الوقت وإيجاز القول. لكن ماذا نفعل بالوقت ونحن نملك ما يمكن تصديره لمن يحتاجه؟ لقد أخرج تويتر بواطننا، فحولناه إلى فضاء للشتم والتجريح والتطرف. ووسيلة لتسويق نرجسيتنا وشراء المتابعين لنا.

من الأفضل أن نكتفي بهذا الحد حتّى لا نُتَهم، بدورنا، بالخروج عن الموضوع.

### ❖ ماذا دهاهم لا يستفيدون من تجربتنا؟ ❖

أوقفت السلطات البريطانية "دفيد ميروندا" لمدة تسع ساعات في مطار هيثرو. وصادرت كمبيوتره وهاتفه المحمولين. ومن لم يعرف هذا الشخص نقول أنه زوج الصحافية "غلين غرينوولد" العاملة بجريدة الغاردن البريطانيّة التي فجرت القضية التي أصبحت تعرف باسم صاحبها: "أدوارد سنودين". وهو شاب أمريكي عمل لصالح وكالة الأمن القومي الأمريكية (NSA) لمدة أربع سنوات. لقد أدلى هذا الأخير للصحافية المذكورة بحديث صحفي مصور اتهم فيه هذه الوكالة الأمريكية باستخدام برنامج بريزام Prism، الذي قامت بتصميمه خصيصا لمسح وتصوير الاتّصالات الرقمية المتبادلة عبر مختلف الخدمات التي توفرها الشركات والبرامج والمنصات في شبكة الانترنت التي يستخدمها الجمهور الواسع، مثل: أي أو أل AOL، وآبل، والفيسبوك، وغوغل، واليوتيوب، وميكروسوفت، وسكايب، وبالتوك، وياهو!

إن ما قامت به السلطات البريطانية يذكرنا بما تقوم به العديد من البلدان الغربية من أجل الوصول إلى مصدر أخبار الصحافيين. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، تم التنصت على المكالمات الهاتفية الخاصة والمهنية التي أجراها صحافيو وكالة أسوشيتد برس الأمريكية. ووضعت المكالمات الهاتفية التي أجراها الصحافي جيمس روسن، مسؤول مكتب قناة فوكس نيوز التلفزيونيّة بواشنطن تحت الرقابة. وتم اختراق بريده الإلكتروني لأنه داوم الكتابة عن نشاط كوريا الشمالية في المجال النووي.

وقد تعرض الصحافيون الفرنسيون، في وقت سابق، لعملية سطو على أدوات عملهم تدعو إلى الريبة لأن القرائن دلت على أن مرتكبيها ليسوا هواة. ففي هذا الإطار يمكن التذكير بأن الصحافي "دافيد سينا"، العامل بصحيفة لوموند الفرنسيّة، سُرق منه كمبيوتره المحمول وجهاز التحديد الشامل للمواقع (جي، بي، أس(، وبفضلهما توصلت المحكمة الفرنسيّة إلى اتهام جيرار دافي، مستشار وزيرة العدل الفرنسيّة السابقة، بتزويد الصحيفة الفرنسيّة المذكورة بالوثائق التي أثارت قضية "ليليان بتنكور"، وريثة شركة "أوريال" لمواد التجميل.
وهي القضية التي اتهم فيها الرئيس الفرنسي السابق، والمسؤول المالي السابق عن حزبه، بتلق أموال من الوريثة المذكورة قصد تمويل حملته الانتخابية في 2007. وتعرض مكتب رئيس تحرير مجلة "لو بوان" الفرنسيّة، هرفي غتينيو، إلى السرقة. ولم يختف منه سوى كمبيوتره فقط. وسطا "اللصوص" على مكتب الصحيفة الإلكترونيّة "ميديا بارت" ولم يختلسوا سوى كمبيوترين محمولين وقرص صلب خارجي، وقرصين مدمجين يحملان تسجيلاً صوتياً للمقابلة الصّحفية التي أجرتها الصحيفة ذاتها مع الوريثة المذكورة.
أثارت هذه الممارسات غير القانونية قلق الصحافيين والصّحف. وطرحت بإلحاح مسألة حماية مصادر معلوماتهم. فالقانون المعمول به في العديد من الدول الغربية، والمصادق عليه من قبل الاتحاد الأوروبي يمنح الصحافيين الحقّ في حماية مصادر أخبارهم كشرط أساسي لحرية الإعلام. لكن هذه الأمثلة تبين عجز الصحافيين ومؤسساتهم الإعلاميّة عن التمتع بهذا الحقّ.

لقد لجأت بعض المؤسسات الإعلاميّة إلى خبراء الكمبيوتر وشبكات الاتّصالات لمساعدتهم في حماية مصادر معلوماتهم من الاختراق والسرقة. فالأساليب القديمة التي كان يستعملها الصحافيون لإخفاء هويتهم الحقيقية، مثل: الاتّصال بمصدر الأخبار من هاتف عمومي أو وضع قطعة من القماش على الفم لتغيير الصوت في أثناء الاتّصال الهاتفي أو إرسال خطاب باسم مستعار أصبحت لا تجدي نفعاً أمام تطور أجهزة المراقبة المرئية وتحليل الأصوات.
وبدأت المؤسسات الإعلاميّة تهتم أكثر بمسألة الأمن المعلوماتي لحماية مصادر أخبارها. كيف لا وقد نزل إلى

الأسواق برنامج كمبيوتر يسمح لهاتفك الذكي بالتجسس عن بعد على المكالمات الهاتفيّة، والرسائل النّصيّة القصيرة، والبريد الإلكتروني الذي يتلقاه هاتف بعيد عنك. لذا تزايد عدد المطبوعات التي تزود الصحافيين ببعض النصائح البسيطة والاحتياطات العملية للحفاظ على سرية المعلومات التي يحصلون عليها من مصادرهم الإخبارية. ولمن يريد الاستفادة منها نحيله إلى دليل الصحافيين لمكافحة التجسس الإلكتروني الذي ألفه الصحافي الفرنسي، جون مارك مناش، المختص في الانترنت.

أشعر، أحياناً، بالشفقة على المؤسسات الإعلاميّة الغربية التي تريد أن تجعل من صحافييها خبراء في المعلوماتية لحماية مصادر أخبارهم. فتزودهم ببرامج لتضليل ذاكرة الكمبيوتر، وأخرى لتشفير الملفات الصوتية والمرئية والمكتوبة. وتدربهم على استخدام خادم افتراضي للانترنت لتأمين بريدهم الإلكتروني. وتركب فلاش يو أس بي في كمبيوتراتهم المحمولة لإرسال إشعار بسرقته، وغيرها من الأساليب. فلماذا لا تستفيد المؤسسات الإعلاميّة الغربية من خبرة بعض وسائل الإعلام الجزائريّة التي تنشر الأخبار والتحقيقات الصّحفية دون الاستعانة بأي مصدر إخباري؟ لو فعلت ذلك لنامت مِلْءَ جُفُونها دون خوف من سرقة أجهزتها واختراق اتصالات صحافييها. واستراحت من هاجس زرع جواسيس رقمية في كمبيوتراتها. فلا أحد يفكر في سرقة الإشاعة لأن نشر الأخبار والتحقيقات الصّحفية بدون ذكر مصدرها هي مجرد إشاعات.

## ❖ عن أي صحافة إلكترونية يتحدثون؟ ❖

يتردد مصطلح الصحافة الإلكترونيّة كثيراً لدى الصحافيين والدارسين وحتّى لدى عامة الناس. ويقصدون به تلك الصّحف التي تنشئ موقعاً لها في شبكة الانترنت أو تصدر طبعتها في الشبكة ذاتها لتُضاف إلى نسختها الورقية. فهل هذا المصطلح يملك من الدقة ما يثني كلّ جهد لاستبداله؟ نعتقد أن العصر الإلكتروني قد ولى، وأن البَشَرِيّة تعيش في عز العصر الرقمي. وهناك فرق شاسع بين عالم الإلكترونيات والعالم الرقمي فكلاهما يخضع لمنطق خاص به. إذا، فلنسميها الصّحف الرقمية وكفى؟ لكن هل أن هذه التسمية تجعلها فعلا رقمية، وتعبر، بصدق، عن التجربة التي تخوضها؟ يا ليت ذاك لكن السر في سحنون وليس في النون، مثلما يقول المثل الشعبي الشائع.
إذا فلنترك النون تستريح ونبحث عن سحنون مع الطلبة. لقد كُلف كلّ طالب في فصل الخريف من السنة الجامعية الحالية بمجموعة من الصّحف العربيّة التي تملك موقعاً لها في شبكة الانترنت. وطُلب منه البحث عن ملامحها الرقمية. فوجد عالماً غريباً تزدحم فيه المفارقات. فإحدى الصّحف تكتفي بكتابة مقدمة لخبرها في صفحة الواجهة

وتذيلها بالجملة التالية: التتِمَّةُ في الصفحة الرابعة أو السادسة! وأخرى تكتب مقالاً وتدرج الجملة التالية "كما ورد في عددنا الصادر يوم أمس" من باب تذكير القارئ. لكنها لا تضع وصلة تحيل القارئ إلى ما أرادت التذكير به. وأخرى تكتب في باب "من نحن": الرجاء الاتّصال بنا عبر الفاكس رقم كذا وكذا...! مما يوحي أنها لا تملك عنواناً إلكترونياً يمكن لمستخدمي الانترنت التواصل معها عبره. وأخرى لم تحدث صفحاتها منذ أشهر، بل سنوات مما يجعل أخبارها صالحة لقسم الأرشيف لا غير.

قد يتهمنا القارئ الكريم بالمبالغة إن لم يكن التجني قائلاً: إن الخصائص الرقمية في الصّحف العربيّة التي تصدر في شبكة الانترنت متفاوتة ولا يمكن الحكم عليها بحكم واحد وموحد. وهذا القول لا يجانب الصواب، لكنه، مع الأسف، لا يعفي الكثير من الصّحف من مسؤولياتها. فالصحافة الرقمية لا تعني القذف بالطبعة الورقية في شبكة الانترنت. ولا تحريرها بعقلية "غتنبرغ". إنها كتابة غير خطية ومتشذرة، يحكمها منطق النّصّ المتشعب. كتابة موجزة ومكثفة تتعاضد فيها الوسائط المتعدّدة: الصوت والصُّورَة والنّصّ في حالة غير ساكنة. إنها كتابة إحالية تتيح المجال لحزمة من الوصلات التي توصل القارئ المستخدم إليها، وترحله إلى فضاءات أخرى.

## ❖ الذاهبون دون نيّة في الوصول ❖

يذكر الكاتب الأرغورائي "إدواردو غاليانو" في كتابه الموسوم بـ"أبناء الأيام" أن خوان كارلوس دافلوس كان أول ملاح لسيارة "فورد" T في شمال الأرجنتين في مطلع القرن العشرين. فكانت سيارته تأتى عبر الدروب مزمجرة مدخنة بطيئة إلى درجة أن السلحفاة تجلس في انتظارها! فاقترب منه أحد الجيران ذات مرة وحياه بقلق معلقاً: لكن يا دالفوس لن تصل بهذا البطء أبداً. فرد عليه دالوس قائلاً: أنا لست ذاهباً من أجل الوصول أنا ذاهب من أجل الذهاب! أي بالمختصر المفيد: من قال لك أنني أنوي الوصول؟

يشهد الله أنني حاولت أكثر من مرة أن أطرد هذه القصة المداعبة والمعبرة من ذهني دون جدوى. فتستولي على تفكيري كلما صادفت أوضاعاً مشابهة أو تبدو لي كذلك. فإذا وجدت، مثلاً، جماعة تتحدث عن تكوين الصحافيين وتأهيلهم في المنطقة العربيّة وتختصرهما في أخلاقيات المهنة، وتستدعي لهذا الغرض خبراء أجانب. فأنتظر متمنياً أن يصلوا إلى تكوين الصحافيين، ثم أتذكر أنهم لا يرومون الوصول مثلما فعل خوان كارلوس دافلوس بسيارته المذكورة. والفرق الوحيد أن قصة هذا الأخير تملك قدراً كبيراً من المزاح بينما تخلو قصة هؤلاء منه.

والأسباب في ذلك متعدّدة متظافرة وأخشى ألا يسع المقام لذكرها كلها. ولعل أول سبب يكمن في اعتقاد البعض أن ضعف أداء الصحافيين وارتكابهم تجاوزات مهنية خطيرة ينجم، أساساً، عن عدم معرفتهم بأخلاقيات المهنة. وبهذا فإنهم يفصلون الصحافي عن المؤسسة الإعلاميّة والبيئة الإعلاميّة التي يشتغل فيها. ولا ينفي هذا الفصل وجود

البعض ممن التحق بمهنة الصحافة دون أن يمتلك خلفية عن العمل الصّحفي ورهاناته المجتمعية والأخلاقية ويحتاج فعلاً إلى تكوين في مهنة الصحافة بأبعادها المختلفة. والسبب الثاني يرجع إلى إيمان البعض أن أخلاقيات الصحافة هي مجرد وصفة للمواعيظ المهنية التي يمكن استيرادها من الخارج.

والصحافي المجتهد والجيد هو من يحفظها عن ظهر قلب ويسترشد بها متى شاء في عمله بصرف النَّظَر عن نيّاتِ المؤسسة الإعلاميّة التي يشتغل فيها وإكراهات العمل. إن الممارسة الصحافية تؤكد يومياً أن أخلاقيات العمل الإعلامي مركب معقد يتشَكَّل من عناصر مهنية وأخرى ثقافية وفلسفية. فإذا كان الإجماع على ما هو مهني واضح وجلي فالاختلاف والجدل يكمنان في الثقافي والفلسفي.

فالنَّظَرة للجسد، والمعتقدات الدينية والرؤى الايديولوجية تتباين باختلاف الأنظمة الاجتماعيّة والمنظومات الفكرية. لذا نلاحظ أن الصحافيين الذين استفادوا من دورات تدريبية حول أخلاقيات مهنة الصحافة على يد بعض الخبراء الأجانب هم أول من طعن في أخلاقيات الصحافة كما مارستها بعض المؤسسات الإعلاميّة الغربية أو رمت بها عرض الحائط في تغطيتها لهجوم الجيش الإسرائيلي على غزة من هضبة المستوطنة الإسرائيلية "سيدروت".
فإذا تُرك أمر وسائل الإعلام فَوْضى بَيْنَها. ومارست بعضها نشاطها دون سند قانوني يثبت وجودها في ظل منافسة متوحشة تخلو من أي ضابط قانوني أو هيئة تحكيمية، وفي غياب أي شفافية في تمويلها وإعلاناتها. واستغنت عن أي سياسة واضحة ومرئية في مجال التوظيف، وتجاهلت أبسط حقوق "صحافييها"، فهل نحمل الصحافي مسؤولية وهن عملها وانزلاقاته وتجاوزاته؟ وهل يكفي القول إن صحافييها بحاجة إلى معرفة أخلاقيات مهنة الصحافة حتّى نصحح مسارها؟ فإن فعلنا ذلك سنشبه ذاك الذي يطالب بإطلاع السائقين على أخلاقيات قيادة السيارات في ظل غياب قانون المرور. إن أخلاقيات العمل الصّحفي لا تطرح على صعيد الفرد لأنها ليست وليدة قناعة شخصية، بل تجسد إرادة المهنيين الجماعية فيدونونها في وثيقة، ويسهرون على احترامها، ويضعون آليات خاصة للردع الأدبي لكلّ من يخترقها. لكن هذه الوثيقة تفقد مبرر وجودها إن غابت القوانين المنظمة للعمل الصّحفي ومؤسساته أو في حالة عدم تطبيقها.
فإذا فتح المجال لمن هب ودب لامتلاك وسيلة إعلامية يفعل بها ما يشاء ومتى يشاء دون قيد أو شرط فهل يجدي لومه على عدم احترام أخلاقيات العمل الصّحفي وهو لا يعرف أصلاً ما هي طبيعة هذا العمل؟ أخيراً، يمكن الإشارة إلى أن من يدفع بجزار للالتحاق بدورة تدريبية حول أخلاقيات جراحة التجميل معتقداً أنه سيجعل منه جراحاً ماهراً لن يصل لأنه من الذاهبين دون نيّة في الوصول.

## ❖ إن أردت أن تكون صحفياً ❖

سُئل الكاتب والصحافي الفرنسي جون دانيال بنسعيد، رئيس تحرير المجلة الفرنسيّة "نوفال ابسرفتور"، عن النصيحة التي يمكن أن يوجهها للشاب أو الفتاة التي تريد أن تكون صحفية. فكانت إجابته كالتالي: يجب عليه أن يتقن ثلاث لغات على الأقل. ويعرف موضوعاً ما خير معرفة بحيث يكون الوحيد تقريباً الذي يدركه أفضل من غيره. ويختار، إن امتلك الحقّ في ذلك، شهر يوليو أو أغسطس؛ أي فترة الصيف، للانطلاق في العمل الصّحفي.

ويواصل حديثه قائلاً: منذ فترة قصيرة جاءتني فتاة تريد العمل بمجلتتنا. فتاة جميلة، وذكية، ودودة. تشع حيوية ونشاطاً. أخبرتني أنها مسكونة برغبة الذهاب إلى الشيلي. ويستطرد قائلاً: فسألتها هل تعرفين بابلو نيرودا. فكان ردها بالنفي. ثم يردف: وغبريلا مسترال. ولا هذه أيضاً. فيجيب عن سؤاله قائلاً: إن قبريهما في الشيلي متقاربان وقد نالا جائزة نوبل للأدب. فيقول جون دانيال. لقد ردت الفتاة علي قائلة: وما الفائدة من معرفتهما؟ فرد عليها قائلاً: إن الأمر بسيط جداً، فروح الشعوب التي تبحثين عنها في الشيلي لم يصفها سوى الأدباء. فالأدب هو ربورتاج صحفي يذهب إلى أبعد من الربورتاج. فإذا أردت أن تكوني صحفية فيجب عليك قراءة ما يكتبه الأدباء.

أعرف أن الكثير من الصحافيين لا يشاطرون هذا الرأي. ويشاركهم في ذلك عدد غير قليل من الذين يسعون، جاهدين، ليصبحوا صحافيين في المستقل. إنهم يعتقدون أن السّياسة هي الوجه الآخر للإعلام وليس الأدب. وعلى الصحافي أن يكون سياسياً قبل أن يكون صحافياً.

إنني أتفهم جيداً وجهة النَّظَر هذه. فهي ثمرة عِدَّة عقود من الزمن رسخها تكوين الصحافيين الذي اغتصبته العلوم السياسية وشرعته الحرب الباردة. فرسخت لدى الجميع الفكرة التي مفادها أن وسائل الإعلام أبواق دعائية لا غير. وربما لم تتحرر من هذه الفكرة لحد الساعة. بل حتّى أصحاب القرار السياسي تبنوا وجهة النَّظَر هذه لأنهم لا ينظرون إلى وسائل الإعلام إلا من "خرم" السّياسة. لذا لا يولون أي أهتمام سوى لنشرة الأخبار التي يبثها التلفزيون والتي يريدونها أن تكون مرآة لصورهم، وصدى لصوتهم.

أما مدة البث التلفزيوني الباقية فلا تهمهم. ويتجاهلون أن جمهور المسلسلات والأفلام الوثائقية والربورتاجات الصّحفية يتعدى جمهور نشرة الأخبار بالملايين. ويمكن الإشارة في هذا المقام إلى أن النقاد عللوا إخفاق رئيس الحكومة الفرنسيّة السابق "دنيال جوسبان" في الانتخابات الرئاسية الفرنسيّة أمام منافسه الرئيس جاك شيراك برفضه المشاركة في البرنامج التلفزيوني الذي يعده ويقدمه النجم التلفزيوني "ميشال دروكير" والذي يجمع بين السّياسة والثّقافة والتاريخ والموسيقى والإعلام. وحتّى وإن وجدنا في هذا التعليل نوعاً من المبالغة التي تضخم الدور السياسي للتلفزيون فإنها تؤكد، على الأقل، ما أصبح جلياً: إن الجمهور لا يتصور أن التلفزيون حزب سياسي.

قد يحتج البعض بالقول إن الكتابة الصّحفية تختلف كليّاً عن الأدب في الشكل والمحتوى. والصحافي لا يملك

الحرية التي يتمتع بها الأديب سواء في مضمون ما يكتبه أومدة إنجازه وحجمه. وهذا أمر لا خلاف حوله لكن الأدب يزود الصحافيين بمعرفة أعمق للبشر وعلاقاتهم ببعضهم البعض، ويغوص بهم في أعماق المجتمعات، ويشحذ وعي الشخص بإنسانيته التي حرمته منها السّياسة. وحولته إلى مجرد أداة تحركها آلة الانتخابات.

إن من أوصى الفتاة المذكورة أعلاه يبلغ الرابعة والتسعين من العمر. سلخ أكثر من ستين سنة منه في العمل الصّحفي كاتباً للافتتاحيات التى يعتقد البعض أنها بعيدة كلّ البعد عن الأدب. إنه يبدد هذا الاعتقاد بالقول إنه لم يفصل أبداً الصحافة عن الأدب ولا عن التاريخ والفلسفة. فكتابته تفيض بأفكار الفلاسفة وأقوال أبطال الروايات والصور الشاعرية التي تريد الارتقاء بفكر المجتمع، وبه تسمو الممارسة السياسية المفعمة بالحياة.

فعندما حل هذا الصحافي بالبرتغال دعاه الكاتب البرتغالي الكبير انطونيو لوبو انتين، إلى بيته. وأدخله مكتبته. فأظهر له كلّ المقالات التي نشرها في مجلة "لكسبرس" عن الثورة الجزائريّة طيلة سنواتها السبع مجلدة! وخاطبه قائلاً: كنا ننتظر مقالك كلّ أسبوع وكأننا ننتظر فصلاً جديداً من رواية. إنها رواية الحرية والكفاح ضد الاستعمار. الرواية التي ألهمت ثورة القرنفل التي اندلعت في أفريل 1974 لتطيح بديكاتورية سالازار الذي حكم البرتغال منذ 1933.

### ❖ حيرة الصحافة "الجالسة" ❖

التمست بعض القلق لدى الصحافيين الشباب على كيفية التعامل مع الأخبار والصور التي تتدفق عبر مواقع الشبكات الاجتماعيّة. وقد تشاطرهم في ذلك السلطات العمومية. وإن كان قلق هذه الأخيرة مفهوماً إلى حد كبير لأنها فقدت الرقابة، بهذا القدر أو ذاك، على مضمون ما تتداوله هذه المواقع. واقتنعت أن أساليبها الكلاسيكية للتحكم فيما ينشر لم تعد نافعة في هذه المواقع .

فقلق هؤلاء الصحافيين بحاجة إلى توضيح لأنه ناجم عن صعوبة العثور على إجابة مناسبة وموفقة عن الأسئلة التالية: هل يمكن الاعتماد على مواقع الشبكات الاجتماعيّة كمصدر إخباري علماً أنها تطفح بـ"الذاتيات"، وتتضمن الكثير من المزاعم والشائعات؟ هل تنعزل الصّحف ووسائل الإعلام "التقليديّة" عن بيئة الإعلام والاتّصال المعاصرة، وتنأى عن جمهورها إن استبعدت الأخبار التي تتداولها هذه المواقع؟ فالكثير من المسؤولين على أعلى مستويات الدول الأجنبية أصبحوا يعلنون على القرارات الهامة التي يتخذونها، ويعبرون عن مواقفهم من القضايا الحساسة عبر هذه المواقع، خاصة موقعي شبكة تويتر والفيسبوك. وعدد الذين يطلعون على أخبار هذه المواقع ما انفكّ يتزايد باستمرار. ويكتفي بعضهم بها دون الالتفات إلى وسائل الإعلام "التقليديّة".

ويلجأ بعضهم الآخر إلى هذه الوسائل سواء للتأكّد من صحة ما اطلع عليه من أخبار لأنه يعتبرها مصدر الصدق والموضوعية، أو للبحث عن تفاصيل أكثر أو لإدراك السياق الذي جرت فيه الأحداث التي تناقلتها هذه المواقع.

قد يستنكر البعض هذا القلق بحجة أن بعضاً مما تنشره بعض وسائل الإعلام "التقليديّة"، وخاصة الصّحف، لا يستند إلى مصدر. وبهذا فإنه يقترب كثيراً من بعض الأخبار التي تتداولها مواقع التواصل الاجتماعي ومن الشائعة.
ويحاول البعض أن يتفهم مصدر القلق الذي ذكرناه آنفاً بالنَّظَر إلى ماضي الممارسة الصّحفية. إذ يعتقد أن الكثير من وسائل الإعلام كانت لا تنشر من الأخبار سوى تلك التي تصدر عن مصدر رسمي، بل لا تتحرك ولا تنزل إلى الميدان، في كثير من الأحيان، من أجل البحث عن الأخبار واستقائها لأنها كانت تصل إلى قاعات تحرير الصّحف في شكل بيانات رسمية أو ترسلها وكالات الأنباء جاهزة للنشر. ويمكن أن نذكر، من باب التوضيح وليس التنكيت، حدثين على الأقل في تاريخ الصحافة الجزائريّة يتذكرهما جيل الصحافيين القدماء بنوع من المرارة. الحدث الأول يتعلق بانفجار قنبلة يدوية الصنع أمام مقر صحيفة المجاهد اليومي، في جانفي 1976. لقد نشرت الصحيفة المذكورة خبراً عن هذا الحادث في طبعتها التي صدرت في اليوم الموالي نقلا عن وكالة الأنباء الجزائريّة دون أن تتجرأ وتذكر ما أصابها من أضرار مادية! والحادث الثاني يتعلق بالزلزال العنيف الذي ضرب الجزائر العاصمة في نوفمبر 1987 وأثار ذعراً في أوساط سكانها، بما فيهم صحافيي جريدة الشعب. بيد أن هذه الصحيفة نشرت خبراً عن هذا الزلزال استناداً إلى وكالة الأنباء الجزائريّة التي من المحتمل أن تكون قد نقلته عن وكالة الأنباء الفرنسيّة!
تخوّفت بعض الكتابات الأجنبية عَلى الصحافة من أن تُحَوّلها شبكة الانترنت ومواقع الشبكات الاجتماعيّة إلى صحافة "جالسة"؛ أي لا تتحرك وتنتقل للقاء الواقع لقاءً مباشراً، وتكتفي بالأخبار الطافحة من الشاشات المختلفة: شاشة الكمبيوتر، شاشة الهاتف الذكي، وشاشة اللوح الإلكتروني. ولا أرى مبرراً لهذا التخوف أصلا في مجتمعنا نظراً للتقاليد الصّحفية التي ذكرناها أعلاه. إذا لا ضرر من إطالة جلوس صحافة ظلت "جالسة".
إن الصحافيين الذين لا يملكون تقاليد التقصي عن مصادر الأخبار ومقارنتها ومحصها، ويفتقدون الأدوات التي تسمح لهم بالتأكّد من صحتها وواقعيتها يتعبون كثيراً في التعامل مع الأخبار السارية في مواقع الشبكات الاجتماعيّة. فإذا تعاملوا معها بما يملكون من خبرة الإعلام المُوَجّه وتقاليد الصحافة "الجالسة" فإنهم يتحاشونها أو ينشرونها كما وردت دون أي جهد في البحث عن مصداقية مصدرها.

إن الميديا المعاصرة تسعى، جاهدة، إلى إحداث انقلاب كبير في قواعد العمل الصحفي. إنها تعمل على بث الأخبار ونشرها أولا. ثم التأكّد من صحتها وصدقها بعد النشر. وهذا يخالف قاعدة العمل التي رسخت في قاعات التحرير وسائل الإعلام التقليديّة، التي تمنع نشر أي خبر قبل التأكّد من صحته. لذا نجد أن وسائل الإعلام "التقليديّة" تجتهد في ابتكار أساليب ذكية للتحري في صحة ما تنشره من أخبار مستقاة من مواقع الشبكات الاجتماعيّة دون التّفريط في آنية الأخبار وسرعة نشرها أو بثها.

### ❖ لماذا أنتم قساة؟ ❖

كان يستقبلني بالأحضان ووجه لا تغادره الابتسامة كلمَا التقينا في إطار مهني. فيلحّ في السؤال عن حالي وأحوال أسرتي وكأنه يعرفني منذ نعومة أظافري. لقد غادر الكهولة منذ سنوات قلائل بعد أن هام على وجهه في العديد من عواصم العالم. فاشتغل في العديد من المؤسسات الصّحفية في المهجر. وتقلد مسؤوليات في بعضها.

فاتحني ذات مرة بسؤال مباغت: لماذا يقسو الصحافيون الجزائريون على بلدهم في نقدهم؟ وأوضح سؤاله بالقول إنه تعامل مع صحافيين جزائريين طيلة مشواره المهني، وكانوا يكتبون بشكل ممتاز لكن بقسوة على بلدهم ويستشيطون غضباً إذا نقدها غيرهم! مازحته بالقول إن الجزائريين ورثة المثل الاقطاعي البغيض الذي يُقوِل المرأة ما يلي: "أريد أن أُرْزَق رجلاً يضربني ويضرب الغير دفاعاً عني". بالطبع، يصعب تطبيق هذا المثل اليوم في الجزائر لأن القانون يعاقب من يجرؤ على ذلك لكن الجزائري استبدل المرأة ببلده في هذا المثال وطبقه في مجال الصحافة. لعل القارئ الكريم يدرك أن سائلي يقصد القسوة على النظام السياسي وإدارة الشأن العام وليس البلد. فملاحظته الدقيقة وعِشْرَة الصحافيين الجزائريين دفعاه إلى طرح السؤال المذكور. لذا تتطلب الإجابة عنه قدراً من حصافة الرأي.

لقد ظلت الصحافة لعقود تجتر الخطاب الرسميّ وهي خانعة للأوامر التي تصلها إلى قاعة التحرير، فتنفذها في إطار "وحدة التصور والعمل" التي فرضها الحزب الواحد. وانتقل الخنوع إلى مداهنة ثم تملق للمسؤولين في ذاك الزمان. فبات اتّهام صحافي بالتملق سُبَّة حتّى وإن ادّعى البعض زوراً أنهم يتشرفون بممارسته. لذا ألحّت الحاجة للتخلص من التملق المذكور فساعدت الأوضاع التي خلفتها أحداث أكتوبر 1988 على ذلك.

وقد تطرف البعض في تبرئة أنفسهم من هذه التهمة. فظلت ملامح القارئ الجزائري ومزاجه تلاحق الصحافي الجزائري حتّى وهو يكتب لصحيفة أجنبية. وقد أدرك أن هذا القارئي يميل إلى من يرفع صوته، بل يفضل من يصرخ على اعتبار أن الحقّ يكون دائماً بجانب كلّ من يعلو صوته أكثر.

فالكتابة الهادئة والمتزنة لا تتناغم، في اعتقاده، مع مزاج القارئ الجزائري الذي يعتبرها ضعفاً أو خوفاً. وربما ما يزال الصحافي الجزائري يرى نفسه في صورة المناضل السياسي، التي أُلصقت به في الماضي، فيعكسها في كتاباته سواء عن قصد أو دونه. وقد يوعز نقده القاسي إلى شعوره بالخيبة التي تعود إلى إيمانه بقوة وسائل الإعلام وجبروتها في التأثير على الرأي العام وتوجيه اختياره في الانتخابات وحتّى في تقرير مصير الحكومات ورؤساء دول.

لقد قرأ أو سمع بالرئيس الأمريكي ريشارد نيكسون الذي اضطرّته الصّحف الأمريكيّة: الواشنطن بوست، ونيويروك تايمز إلى تقديم استقالته من الرئاسة في 1974 بعد الفضيحة التي عرفت لاحقاً باسم "وترغيت". لكن هذا الإيمان

خبا بعد أن أدرك أن لا أحد يخشى وسائل الإعلام الجزائريّة لتأثيرها المحدود جداً. حقيقة لا يعتقد عاقل أن هناك صحافيّاً جزائريّاً واحداً فقد عقله إلى درجة الاعتقاد أن صحيفته تملك من التأثير والسطوة ما تملكه الصّحف الأمريكيّة المذكورة أعلاه.

لكن هذا لم يمنعه من التطلع إلى أن تصحح الأمور، بهذا القدر أو ذاك، على الأقل، بعد أن يميط اللثام عن بعض الفضائح المرتبطة بالفساد والرشوة والنهب والضرب بالقانون عرض الحائط. ولم يلق هذا الصحافي سوى التجاهل وعدم الاكتراث بالقضايا الخطيرة التي يثيرها. وهذا يزيد في غيظه فيرفع صوته أكثر ويغالي في نقده. ولا أعتقد أن دعوته لحضور محاضرة عن أخلاقيات الإعلام ستخفف من قسوة نقده. فما يخففها فعلا هو جهاز العدالة المنصف سواء للفصل في القضايا التي يطرحها إن كان على حق أو محاكمته بتهمة القذف أو السَّبّ إن كان مغرضاً في طرحه.

رغم أهمية العناصر المقدمة أعلاه للإجابة عن السؤال المطروح آنفاً إلا أنها لا تمنعني من الميل إلى عامل آخر وهو الحنين. وهل يعاني الصحافيون الجزائريون من الحنين؟ وما علاقة الحنين بنقدهم القاسي على بلدهم؟ ألا يشجع الحنين على اللّين؟

إن الحنين حسرة على زمن مضى أو مكان نأى أو حدث انقضى. ألم ير الكاتب الكندي، نيل بسونداث، أن الحنين يمتلكنا عندما يعجز الحاضر عن الوفاء بوعد الماضي؟ فقسوة النقد دلالة، أيضاً، على شِدّة الحنين.

## ❖ مَزَاح اللؤم ❖

نشرت صحيفة جزائرية واسعة الانتشار في موقعها الإلكتروني الخبر الذي تضمن ما يلي: فنّدت جدّة النجم الكروي "كريم بن زيمة" ما روّجته الصحافة الفرنسيّة من كون نجل شقيقتها يمتلك خصلتي البخل وقطع صلة الرحم، مؤكدة تعاطفها مع مهاجم ريال مدريد، وأنها ليست بحاجة للمنحة المثيرة للجدل والمقدّرة بقيمة 1500 أورو شهرياً.

وقد علق بعض القراء على ما تضمنه هذا الخبر بجمل مقتضبة مطالبين الصحافي أن يقنع نفسه أولا هل المعنية جدّة اللاعب الدولي كريم بن زينة أو خالته؟

لا يمكن أن نعتبر هذا الخلط خطأ مطبعياً بسيطاً أو سهوا في التعبير لأنه لا يعد أول سقطة لهذه الصحيفة فقد ارتكبت سقطاً كثيرة قبلها. إذ نشر موقعها ذاته خبراً مفاده أن عائلة السجين الجزائري ن.ح المقيمة في بسكرة أفادت أن سلطات دبي بالإمارات العربيّة المتحدة قررت الإفراج عن ابنها ن.ح القابع في السجن منذ 15 عاماً بتهمة قتل مواطنة أوروبية بدبي.

وقال حفيده حمزة للصحيفة: إن جدّي اتصل بنا 3 مرات مؤخراً، وأكّد اقتراب موعد مغادرته السجن والعودة إلى أرض الوطن بموجب قرار إفراج صادر عن سلطات دبي استناداً إلى النّصوص القانونية المعمول بها التي تنص

على أحقية السجين المحكوم عليه لأكثر من المدة المذكورة في الإفراج إذا أثبت سلوكاً حسنصا خلال إقامته في المؤسسة العقابية، وهو ما ينطبق على الجزائري ن.ح الذي حقق نتائج جيدة في دراسته داخل السجن حسب ما تكشف عنه كشوف نقاطه التي أطلعنا عليها حفيده حمزة. هذا الأخير الذي أكّد أن الإفراج الفعلي عن خاله سيكون في غضون شهر ونصف على الأكثر، أي بعد إتمام 15 سنة كاملة. ولم يستبعد أن يتزامن الإفراج عنه مع شهر رمضان الكريم.

وتدخل متصفحو موقع الصحيفة المذكورة سائلين الصحافي: بالله عليك هل المصدر الذي استندت إليه في صياغة خبرك هو حفيد السجين أو ابن أخته؟ وكالعادة لم يعر موقع الصحيفة أي أهمية لتعليقات القراء. ولم يعتذر عن الخطأ ويصححه ويرفع اللبس عما نشره. إن إصرار موقع الصحيفة على التمسك بسقطته دفع صديقي إلى مداعبتي قائلا: يبدو أنكم ستكفون عن تدريس طلاب الصحافة أشكال الكتابة الصّحفية، وتشريعات الإعلام وأخلاقياته، واقتصاديات الإعلام ونظمه ونظرياته، وتعكفون فقط على تعليمهم الفرق بين الجدّة والخالة، والجدّ وابن الأخت. وسنكف، نحن القراء بدورنا، عن مطالبة الصحافيين بالدقة والالتزام بالشروط المهنية، بل سنرضى عليهم إن قاموا بمراجعة ما يكتبونه قبل النشر فقط!

حديث صديقي الممازح لا يخلو من لُوم لأنه يحمل قدراً كبيراً من التعميم وهو يدفعنا إلى التَّفْكِير فيما آلت إليه الكتابة الصّحفية من تدهور في الجزائر. والسبب في ذلك لا يعود للصحافيين الذين يمتلك الكثير منهم ناصية الكتابة، بل يرجع للعبث في التوظيف داخل بعض المؤسسات الصّحفية، فأضحى لا يخضع لأي معيار بل حتّى للقدرة على التمييز بين الجدّة والخالة فقط! ويجرنا إلى طرح السؤال التالي: من أفسد الكتابة الصّحفية وأنزلها إلى الحضيض؟ وهل خلت قاعات تحرير بعض الصّحف ممن يملك السلطة المعرفية لتصحيح ما يُنشر أم أن شهية بعض الصّحف لجمع المال بكلّ السبل أفقدها الحاجة إلى ضرورة التدقيق فيما تنشره؟

أيعقل أن الهُزَال أدرك الكتابة الصّحفية إلى درجة العجز عن نقل حدث بسيط في شكل خبر صحفي لا يتعدى بعض الأسطر القلائل فقط، ناهيك عن ذكر المصدر بطريقة صحيحة والاستشهاد بمقتبس الأقوال والتصريحات بشكل دقيق؟ أيعقل أن اللهث وراء المال جعل بعض الصّحف شماتة القراء؟ فأين ذهبت تقاليد السرد العربي؟ وبماذا أفادت تقاليد الحكي في ألف ليلة وليلة سردنا الصّحفي؟ لقد افتتن بها الكثير من الروائيين الأجانب لكونها تجمع مئات الأصوات في بنائها السردي دون أن يتيه القارئ ويختلط عليه الأمر فيضيع في معرفة من قال؟ وماذا قال؟ لقد استلهم الأديب الروسي تولستوي من ألف ليلة وليلة في كتابة روايته الملحمية الحرب والسلم، وحذا حذوه الروائي مارسل بروست في روايته الضخمة "البحث عن الزمن الضائع". واعترف غارسيا ماركيز بتأثير ألف ليلة وليلة على روايته الموسومة بـ"مائة سنة من العزلة".

إن كانت الكتابة الصحافية الكلاسيكية تعاني من الهزال المذكور في ظل هيمنة النمط الخطي والمتواصل في السرد فكيف سيكون حالها في ظل الكتابة الرقمية التي تطلق هذا النمط وتصبح متشذرة ومشتة وفق منطق النّصّ الفائض أو المتشعب؟

### ❖ مرض ❖

جاءني لائماً، والغيظ يكاد يقطع أنفاسه. فساءلني قائلاً: بالله عليكم ماذا تدرسون الجيل الجديد من الصحافيين في الجامعة؟ لم يمهلني لأستفسر عن سياق طرح سؤاله ليسترسل في الحديث: (حضرت أربعينية الشيخ محمد فارح، طيب الله ثراه، التي شاركت فيها مجموعة من أصدقائه وتلاميذه. فتقدم منا أحد الصحافيين الذي يعمل في صحيفة يومية واسعة الانتشار مستفسراً عن الأشخاص الذين تتلمذوا على يد المرحوم. فرد عليه صديقي بالقول: لقد درّسني في الثانوية. فطلب منه تسجيل انطباعاته عن أستاذه. فلم يتردد لحظة.

وقال فيما معناه: لقد تتلمذت على يد "سي محمد فارح" في زمن كان المتعاونون الأجانب يُدرّسون في المدارس الجزائريّة. وكان مصدر فخرنا ليس بحكم جنسيته الجزائريّة وكفاءته في التعليم فقط، بل، أيضاً، لهندامه. فقد كان طويل القامة ووسيماً. يرتدي دائماً بذلة ورابطة عنق. فتفوق بأناقته على الأساتذة الفرنسيين.

ولم يكن من طراز "شيخ العربيّة" في ذلك الزمان، والذي يمكن للمرء أن يميّزه، بيسر، للباسه التقليدي واعتماره الطربوش أو "الشاش" الجزائري!( وأردف محدثي قائلاً: لقد كنت بجانب صديقي وهو يدلي بشهادته في حق أستاذه المرحوم باللهجة العامية أو الدارجة. ولم يستعمل قط اللّغة العربيّة الفصحى أو الفرنسيّة خوفاً من عجز الصحافي عن إدراك معنى ما يقوله! وأكّد محدثي أنه يعرف صديقه معرفة جيدة تمتد إلى أكثر من أربعة عقود.

ولم يكن في نيته أبداً تقديم شهادته للانتقاص من قيمة لباسنا التقليدي. لقد أراد التعبير عن إحساس تلميذ إزاء أستاذه. وشغف شاب جزائري، في ذاك الوقت، بكلّ ما يرفع سمعة الجزائري أمام الفرنسي، ناهيك عن تفوقه عليه.

ويستطرد محدثي قائلاً: كم كانت خيبتي كبيرة وسخطي أكبر عندما اطلعت على الجريدة المذكورة لقراءة ما كتبته عن أربعينية المرحوم! لقد نشر الصحافي شهادة تناقض كلياً ما صرح به صديقي مفادها أن الأستاذ محمد فارح، رحمه الله، كان يتحدى الفرنسيين بلباسه التقليدي الجزائري في الثانوية التي درّس فيها!

بعد هذا التوضيح فهمت سر غضب محدثي ولومه قبل أن يحاصرني بوابل من الأسئلة: أيعقل أن يبلغ العجز بهذا الصحافي درجة أنه لا يتذكر الأسطر القليلة التي قيلت له؟ وما هي مصلحته أو منفعة صحيفته في تحريف شهادة لا تثير أي رهان؟ وكيف لي ولأمثالي أن يثقوا فيما يكتبه هذا الصحافي عن الأحداث التي تجري في العالم، وهو الذي خان أمانة نقل ما قيل له، ولم يستقه من غيره أو يقتبسه من مصدر ثان؟

اكتفيت بالإجابة عن أسئلة محدثي بالقول أن ما قام به هذا الصحافي لا يمت بصلة لأبجديات العمل الصّحفي.

فالمطلوب منه نشر ما قيل له بأمانة وصدق. وإذا كان له رأي مخالف لشهادة صديقك، أو اعتقد أنها تجانب الحقيقة فلينشر شهادة أخرى مغايرة. أو يكتب تعليقاً منفصلاً يبدي فيه وجهة نظره. لكن بعض الصحافيين، ومن ورائهم مؤسساتهم الإعلاميّة، لا يكتبون عما يجري في الواقع، بل يكتبون عما يرغبون أن يجري في الواقع. ولا ينقلون ما يسمعون بل ما يفضلون سماعه. فربما جرّ حب الصحافي المذكور للباس التقليدي الجزائري ودفاعه المستميت عنه إلى تزوير شهادة صديقك، والافتراء على المرحوم. وهؤلاء لا تنفعهم دروس في مهارات الاستماع.

إن الكثير من الصحافيين المخضرمين يتذكرون النصائح إن لم نقل التوصيات التي كانت توجه لهم قبل أن يغادروا قاعات التحرير لتغطية الأنشطة والفعاليات، مثل: لا تنسى أن "تطيح" على فلان أو "أسخط" التنظيم الفلاني أو "لمع" فلان. وهذا يعني عملياً لا تهتم بما يقوله أو يفعله، بل أكتب ما يُقال لك عنه. والنتيجة أن الصحافة سقطت في قبضة الايدولوجيا، ولم تسع إلى عرض الواقع، فعملت على بناء واقع افتراضي وفق مصالحها الضيقة وأهوائها السياسية المتقلبة. وأصبح بعض الصحافيين سجناء أفكارهم المسبقة أو أسرى الأفكار التي توحى لهم!

بالطبع، لم أشأ أن أشوه الرؤية المثالية التي يملكها محدثي عن الصّحف؛ لذا لم أسمعه ما قاله عنها السينمائي الأرجنتيني "كينو" عندما أكّد أنها تختلق نصف ما تقوله وتقول نصف ما يحدث في الواقع! لم أرغب في ذلك، أيضاً، حتّى لا أظهر في موقف المدافع عن الصحافي المذكور لأنه، ببساطة، اخترع كلّ ما تحدث عنه وليس نصفه فقط.
أعرف أن هذا المثال لا يُعّد سوى ذرة في وضع الصحافة غير السوي في الجزائر لكنه يتضمن إشارة يفهمها الصحافيون الذين لا يرضون أبداً أن يُقال عنهم، يوماً ما، أنهم استلموا الصحافة كجسد يسكنه مرض فحولوها إلى مرض يسكنه جسد.

## ❖ القراءة في زمن الترْحال ❖

تهيأ لي أنني قرأت ذات مرة في إحدى الصّحف الجزائريّة أن وزارة الثّقافة الجزائريّة كانت تنوي، قبل سنوات، إنشاء مكتبات متنقلة بجانب مشروع مكتبة عامة لكلّ بلدية. فإن كان ما قرأته صحيحاً، فهل تجسدت هذه النية أم أنها ظلت حِبراً على ورق؟
كنت أعتقد أن فكرة المكتبة المتنقلة استلهمت من وزير بلاد فارس الأكبر، عبد القاسم إسماعيل، في أواخر القرن العاشر. والذي يقول عنه صاحب كتاب "أبناء الأيام" أنه كان رحالة لا يتعب من السفر. يتنقل بمكتبته التي تضم 117000 كتاباً يحملها 400 جمل. وكانت الجمال تشَكّل فهرساً للكتب. فكلّ مجموعة منها تُحَمّل بالكتب التي تبدأ

بحرف من حروف اللّغة الفارسية الاثنين والثلاثين. وإن كان البعض يرى في هذه القصة شيئاً من المبالغة، فلينظر إلى غاية نقل الكتب التي ترمي إلى حمايتها من الحريق والتخريب في أثناء الحروب والغزوات، والتاريخ لا يَضِنّ بأمثلته في هذا الباب. ولم يكن الغرض من نقلها تطبيق شعار: "إن لم تذهب للكتاب فإن الكتاب يأتي إليك".

إن مراجعة بسيطة لتاريخ الكتاب تدل على أن المكتبة المتنقلة قد وجدت من أجل توصيل الكتاب إلى الفئات الاجتماعيّة المحرومة التي تقطن في المناطق النائية والبعيدة عن المدن، والتى لا حيلة لها للوصول إلى المكتبة العامة أو العمومية. وتطور هذا النوع من المكتبات بعد الحرب العالمية الأولى لتحل محل المكتبات العامة التي شَكَّلت جزءاً من خراب الحرب. وبعد أن نالت شعوب العالم الثالث استقلالها رأت السلطات التي تولت مقاليد حكمها أن وضع الكتاب في متناول القارئ يعد خدمة عامة، شأنها في ذلك شأن التعليم والصحة. لذا دعمت سعر الكتاب وعملت على توفيره للقراء حيثما وجودوا. لقد أكَّد نائب الرئيس الكولمبي السابق ألفارو غرزون: إن محو الأمية الذي لا يتبعه توفير الكتاب يعد أكثر قسوة من إثارة عطش البعض ثم حرمانهم من كأس ماء!

أطلقت بعض الدول العربيّة في الستينات والسبعينات من القرن الماضي العديد من المكتبات المتنقلة، من باب الوفاء بالتزاماتها الاجتماعيّة، مما أثار حفيظة البعض. أتذكر أن الكاتب المرحوم لويس عوض احتج على هذه المكتبة إبان حكم جمال عبد الناصر. واعتقد أن من فكر فيها تصور أن المصرين ليسوا سوى مجموعة من البدو الرحل! فليرتاح لويس عوض في قبره. لقد أصبح الكتاب وقراؤه رحالة.
فالفيلسوف الإيطالي، انبرتو إيكو، الذي لا يقل حبه للكتب عن حب الأمير عبد القاسم إسماعيل لها، لم يضطر في العصر الحالي إلى الاستعانة بقافلة جمال ولا بأسطول من الحافلات لنقل كتبه حيثما يحل. بل أصبح يتأبط لوحاً إلكترونياً فقط. فكم كانت فرحته كبيرة عندما سافر إلى الولايات المتحدة خفيف الحمل لأول مرة. لقد "شحن" في اللوح المذكور مخطوطاته، والموسوعة البريطانية التي تضم العديد من الأجزاء، ورزمة من الروايات تتصدرها رواية "الحرب والسلم" التي لا يجهل وزنها كلّ من قرأها في طبعتها الورقية.

أعتقد أن وزارة الثّقافة الجزائريّة خاضت تجربة "المكتبة المتنقلة" في زمن المرحومة: الشركة الوطنيّة للنشر والتوزيع". وإن لم تقمها في الماضي فلا حاجة لفعل ذلك اليوم. فاللوح الإلكتروني، والقرص المدمج CD، والذاكرة الومضية (مفتاح USB) أراحت الجمال والشاحنات والحافلات وعربات السكك الحديدية من عناء نقل الكتب. ودفعت بفكرة المكتبة المتنقلة إلى غياهب الماضي. بل إن المواقع الإلكترونيّة الموجودة في اللامكان وكلّ مكان

وفرت الكتاب لمن يريده بأقل التكاليف الممكنة. هذا الأمر لا يحتاج إلى إثبات ولا حتّى توجيه السؤال إلى محمد أحمد خليفة السويدي الذي أنشأ بماله الخاص موقع "الوراق" في شبكة الانترنت. وسمح لقراء اللّغة العربية حيثما وجدوا بنهل المعارف من عيون التراث العربي أو العالمي ومن المكتبته السمعية- البصرية في الموقع ذاته.

لذا يفضل أن تستثمر وزارة الثّقافة في المكتبات العامة. وتزودها بالعُدّة التكنولوجيّة التي تمكن القراء من الاستفادة من الكتب الرقمية المتوفرة في شبكة الانترنت. وأن تعمل على إنشاء موقع إلكتروني للكتب يجمع، على الأقل، كلّ ما نشرته الجزائر فقط. مشروع طموح لا يتوقف على النية فقط، بل يتطلب العمل على تطوير البنية القاعدية للاتصالات الرقمية التي تجعل القراءة في زمن الترحال متاحة للجميع.

## ❖ الكتاب بين أورويل وألوكسي ❖

أرادت المؤسسة الوطنيّة للكتاب أن تصفي "تركة" الشركة الوطنيّة للنشر والتوزيع التي ورثتها على إثر عملية إعادة هيكلة الشركات الوطنيّة في منتصف الثمانينات من القرن الماضي. فنظمت معرضاً لبيع كتبها القديمة التي ظلت حبيسة رفوف مكتباتها المنتشرة في العديد من ولايات الوطن أو "نُسِيَت" في أقبية مخازنها. فباعتها بأسعار رمزية أو لنقل تخلصت منها.

أتذكر أن الكتاب الخاص بمسرحية "بادن بادن" للكاتب الألماني برتولت بريشت، على سبيل المثال، والذي ترجمه الأديب أبو العيد دود، رحمه الله، إلى اللّغة العربيّة، عرض للبيع بسعر 0.80 دينار فقط! ومن اشتراه دفع ديناراً إضافياً لاقتناء كيس بلاستيكي لحمله. فالحامل كان أرفع سعراً من المحمول! ورغم هذا بقيت العديد من نسخه مكدسة تنتظر الزبون!

الجميع يعرف أن برتولت بريشت الكاتب والشاعر والمسرحي وناقد المسرح الأرسطي، ومنظر المسرح الملحمي، لا يتحمل مسؤولية عدم التوزيع الواسع لمسرحيته المطبوعة في الجزائر، ولا أبو العيد دودو، القاص والناقد الأدبي؛ لأن لا أحد يشك في باعه الطويل في الترجمة عن اللّغة الألمانية.

إذاً، فلنبحث عن سبب يفسر لنا العزوف عن شراء هذه المسرحية. ربما يجده البعض في نقائص نظام توزيع الكتاب في الجزائر أو في تقاعس وسائل الإعلام عن التعريف بالكتاب والكاتب والدعاية للقراءة. ولعل بعضهم يحمّل القارئ المسؤولية نظراً لأنه أدار ظهره للكتاب. وأعتقد أن بعض الآباء الذين يحسون بأصابع الاتهام توجه إليهم ينفعلون، ويوجهون، بدورهم، التهمة إلى النظام التعليمي في بلادنا الذي نجح في إبعاد التلميذ عن القراءة. سنكف عن سرد الأسباب والتهم التي أدت إلى العزوف عن شراء مسرحية "بادن بادن" رغم سعرها الرمزي. ونقول إن صعوبات

تسويق المسرحية المذكورة في السوق في ذلك الوقت تلخص، مع الأسف، ما يعيشه الكتاب اليوم، إلى حد ما. لذا يجب طرح السؤال التالي: كيف نُخرج الكتاب من هذا الوضع في بلادنا؟

إن باب الاجتهاد في الإجابة عن هذا السؤال مفتوح. لذا لا نندهش إذا وجدنا من يرى أن وضع مسرحية "بادن بادن" في سوق الكتاب الجزائري نجم عن عدم وجود هيئة تسيطر على إنتاج الكتاب وتوزيعه وتسويقه. ومن الممكن جداً أن يقترح إنشاءها لتقوم بدراسة مسحية للمتمسكين بعادة القراء تستفتيهم في نوع الكتب التي يريدون قراءتها أو شرائها ضمن قائمة الكتب التي تنوي ديار النشر طبعها. فتمنح الأذن بطبع الكتب التي تزكيها نتائج الاستفتاء فقط. فبهذه الطريقة نقتصد الورق في إطار ترشيد النفقات العمومية. وتكرر العملية ذاتها مع الكتب التي ينوي الموردون استيرادها من الخارج. وهكذا نستطيع أن نعرف من يقرأ؟ وماذا يقرأ؟ وإذا ساورت الهيئة المذكورة الشكوك في مضمون هذا الكتاب أو ذاك فتسحبه من السوق.

ويمكن للهيئة ذاتها أن تطلب من بعض الأسر الكريمة مساعدتها في مهمتها النبيلة فترفع لها شهرياً تقريراً عن الكتب التي قرأها أبناؤها أو يرغبون في قراءتها حتّى تضبط عدد نسخها في المطبعة أو عند استيرادها. وإذا أراد التلفزيون أو الإذاعة إعداد برنامج ثقافي حول كتاب فليوجه طلبه إلى الهيئة المذكورة لأنها أدرى بالكتب التي من الممكن أن يرتفع عدد مبيعاتها بعد بث البرنامج، وتلك التي تعجز البرامج التلفزيونيّة عن زيادة عدد قرائها. وحتّى تخفف الأعباء على الناشرين تُطلب من كلّ راغب في طبع كتاب على حسابه الخاص أن يتولى بنفسه عملية الحصول على الترقيم الدولي، والذي لا يمنح إلا إذا تم التأكّد عملياً بأن عملية الاستفتاء المذكورة وتقارير الأسر قد عبرت عن رغبتها في قراءته. ولا صلة له بالكتب التي تفسد العقل.

إن صاحب هذا الاقتراح، الذي يريد تربيع الدائرة، يرغب في التعبير عن إعجابه بكتاب "1984" لجورج أورويل، وبقدرة الأخ الأكبر في تحويل الثّقافة إلى سجن. أو يريد إضافة فصل لكتاب الناقد عبد الفتاح كيلطو، الموسوم " الأدب والارتياب". لذا أنصحه بقراءة كتاب "ألدوس ألوكسي، الذي ألفه في 1932، وترجم إلى اللّغة الفرنسيّة" بـ"أفضل العوالم". فهذا الكتاب الفلسفي قدم إجابة سابقة عن السؤال الذي طرحناه آنفاً. وبيّن لماذا لا يهتم سوى النزر القليل بآلاف الكتب التي تعرضها شبكة الانترنت للتحمّيل مجاناً. هذه الشبكة التي حولت النّصّ إلى مكتبة ضخمة. إنه الترفيه الذي أصبح يقوم بدور أخطر من الأخ الأكبر في مجال الرقابة. فالترفيه غمر حياتنا المعاصرة. والتسلية ابتلعت التعليم والإعلام والرياضة والثّقافة، والإعلان، والتسويق وتحوّل إلى غاية الغايات. فالمهم أن نتسلى ونضحك. لكن الضرر، كما يؤكد "ألوكسي"، لا يكمن في استبدال الضحك بالتَّفْكِير، بل في عدم معرفتنا لماذا نضحك؟ ولماذا توقفنا عن التَّفْكِير؟

## ❖ أسئلة الترجمة ❖

استند أحد المتدخلين حول الترجمة في المقهى الثقافي الذي عقد على هامش معرض الكتاب بالشارقة، قبل سنتين، إلى تجربته، فقال: (عرضت على إحدى الهيئات المختصة في الترجمة كتاباً عن الإعلام نقلته عن اللّغة الفرنسيّة. فاعتذرت بالقول إن موضوعه خارج اهتماماتها. وبعد بضعة أشهر، يقول المتحدث، أصدرت الهيئة ذاتها كتاباً مترجماً عن اللّغة الإنجليزية حول موضوع ذاته! وأوكلت ترجمته إلى شخص لا يملك في مسيرته سوى دبلوم في الزراعة، ترجمة تمثيلية لإذاعة محلية. فارتكب مجزرة في حق المصطلحات والمفاهيم الخاصة بعلوم الإعلام والاتّصال؛ لأن الترجمة لم تراجع من قبل متخصص في علوم الإعلام. وهكذا أصبح الكتاب مثار سخرية أكثر من الأفلام المترجمة أو المدبلجة للغة العربيّة. ويواصل المتحدث قوله: حولت كتابي المترجم إلى هيئة أخرى لا تقل شهرة عن الأولى. وكان ردها أن الكتاب المقترح لم يدرج في خطتها السنوية. لذا، لا يمكن أن تدفع مكافأة مالية إن نشرته).

ويجزم المتدخل بأنه وافق على الاقتراح لكن الهيئة المذكورة استكثرت إرسال نسخة له من الكتاب! وبعد محاولات تكرمت عليه بنسخة يتيمة. ويبتسم المتدخل قائلاً: (لقد شكرتها على كرمها لأنها كانت أسخى من صاحب دار نشر أخرى أصدرت ترجمتي للكتاب المعنون: "التلفزيون كما نتحدث عنه" في 1993. وما زلت أنتظر لحد الساعة نسخة منه، ناهيك عن مستحقاتي المالية)!

هذه التجربة المؤسفة لا تختزل وضع الترجمة إلى اللّغة العربيّة التي نمت مؤخراً، بصرف النَّظَر عن الاحصائيات المتشائمة. ولا تعبر عن وضع ترجمة الكتاب العربي إلى اللغات الأجنبية التي أصبحت أحسن مما كانت عليه قبل ثلاثة عقود. فما ترجم عن اللّغة العربيّة خلال هذه الفترة يتجاوز كثيراً ما ترجم خلال قرن من الزمن. وهذا بفضل بعض دور النشر الأجنبية وجهود بعض المترجمين الأجانب والعرب. ويمكن أن نذكر على سبيل المثال، جهود سلمى الجيوسي التي أعدت وترجمت إلى اللّغة الإنجليزية العديد من الدراسات والأبحاث القيمة عن الأدب والفكر العربي، وجمال الدين بن الشيخ الذي قدم للقارئ الفرنسي أبرز عيون الأدب العربي. وترجم القرآن الكريم.

وبإمكان القارئ الغربي والفرنسي تحديداً أن يقرأ اليوم للعديد من الروائيين العرب من أجيال مختلفة. لكن السؤال يظل ماثلاً: لماذا لم يحظ الأدب العربي في الغرب بالمكانة التي حظي بها أدب أمريكا اللاتينية، أو الأدب الروسي أو حتّى الياباني رغم الوشائج الثقافيّة والتاريخية التي تجمع أوربا بالعالم العربي؟ الإجابة عن هذا السؤال تتعدّد. فالبعض يعتقد أن السبب يعود إلى تأخرنا في الحصول على جائزة نوبل للآداب. فالترجمة الأدبية للغات الأجنبية تخضع للسوق التي "تلهث" وراء أسماء الحائزين على هذه الجائزة. والبعض الآخر يعتقد أن ثقافة أمريكا الجنوبية والروسية كلّها ولدت من الرحم الثقافي الغربي الذي يهتم بإنتاجه. والبعض يعتقد أن الكثير من الروائيين العرب أصبحوا يكتبون باللغات الأجنبية مما يلبي جزءاً من حاجة القارئ الغربي لمعرفة الثّقافة العربيّة، رغم الجدل الذي

تثيره هوية روايتهم. لكن القليل من تجرأ وفسر ذلك بتقاعس مؤسساتنا الرسمية في هذا المجال.
فبصرف النَّظَر عن جهود بعض الدول الخليجية في دعم ترجمة الإنتاج العربي، لا نعثر على تعاون الناشرين العرب مع دور النشر الأجنبية للتعريف بالكتاب العربي. هذه الإجابات المختلفة لا يمكن أن تنسينا السؤال التالي. لماذا اقتصر اهتمام الغرب على ترجمة الإنتاج الأدبي فقط؟ أعتقد أن ما لَمَّحَ إليه الناقد الفرنسي "رولان بارث"، في 1975، لم يعد كافياً. لقد قال: (إن الثّقافة العربيّة لاتهمنا إلا في حالات انتروبولوجية).

## ❖ غيرة ❖

لا أعتقد أن هناك من يملك غيرة على اللّغة العربيّة مثل الأستاذ علي محمد درويش. فغيرة هذا اللبناني ليست مبنية على مصلحة ذاتية لكونه لا يجيد أي لغة سوى العربيّة أو عجز عن تعلم اللغات الأجنبية. فقد درس الترجمة في بريطانيا. ولم يضعف تحكمه في أسرار صناعة لغة شكسبير عشقه للغة أبو حيان التوحيدي التي أبحر في علومها. لقد عاش متنقلاً بين بريطانيا وأستراليا وبلد مسقط رأسه: لبنان يمارس الترجمة والتأليف. وكان يستشيط غضباً على الذين ينتهكون قواعد اللّغة العربيّة، ويحرفون نطقها أو يخلّون ببنائها.

وقد أفرغ غيظه في كتاب عنونه بـ"أزمة اللّغة العربيّة والترجمة والهوية في عصر الانترنت والفضائيات والإعلام الموجه." ولخص فيه ما استفزه في كلام الكتاب والسياسيين والمذيعين والفنانين والصحافيين والمترجمين وفي كتاباتهم. وقد نسب بعضاً من زَّلاَّتهم إلى الترجمة الحرفية كقولهم: مَبنى تحت البناء، بدل إنجاز مبنى أو مبنى قيد الإنجاز. ولا يخفي على عاقل الفرق الكبير بين معنى الجملتين. فالمترجم استبدل كلمة Under الإنجليزية بكلمة تحت! وقولهم "جلب الجناة إلى العدالة" من باب الترجمة عن اللّغة الإنجليزية أو الفرنسيّة، بينما الصواب في اللّغة العربيّة هو: "تقديم الجناة إلى القضاء أو إحالتهم إلى المحكمة". وتُترجم في الغالب عبارة "l'ironie du sort" أو "the irony of fate" بـ"سخرية القدر"، بينما سلامة التعبير في اللّغة العربيّة ودقته تقتضى القول: ومن المفارقات. إن عبارة "Vis à vis" الفرنسيّة التي حافظت عليها اللّغة الإنجليزية كتابة ومعنى قد أربكت المترجمين الذين يريدون أن يكونوا مخلصين لأصل الكلمات وليس المعاني. فترجموها إلى "لجهة" تارة أو "لجانب" طوراً. فيقال "كانت الظاهرة محدودة لجهة الانتشار". ولم يستخدموا المضاف والمضاف إليه بما يفي بأحكام المعنى، ويضمن دقة الكلام. ويقولون، ببساطة، كانت الظاهرة محدودة الانتشار. وهكذا ينسون أو يتناسون أن الترجمة ليست البحث عن

مقابل الكلمات في اللغات، بل إدراك دلالتها وصورها ورمزيتها في ثقافة الناطقين بهذه اللّغة أو تلك، وفي حضارتهم. ففي اللّغة الفرنسيّة يُقال، على سبيل المثال، خبر يدفئ القلب، لأن المناخ في فرنسا بارد، في الغالب، والفرنسيون يتوقون للدفء ويتطلعون إلى الشمس. بينما يُقال في اللّغة العربيّة: خبر يثلج الصدر، لأن موطن اللّغة العربيّة يتسم بحرارة طقسه.

وحتّى لا نظلم المترجمين نقول إن الاعتداء على اللّغة العربيّة يعود إلى جهل قواعدها وأسلوبها. وللدلالة على ذلك يورد الكاتب المذكور ما درج على لسان الصحافيين والمذيعين من استعمال لجمع المؤنث بما لا تسمح به قواعد النحو ولا ذوق العرب العاربة، مثل: "وصادقت الدولتان على تفاهمات". فابتداع هذا الجمع المؤنث نابع من اعتقاد أن التفاهم هو مؤنث، وهذا يذكرنا بلغة الحكم العثماني في المنطقة العربيّة، مثل: " تشكرات جزيلات أفندم".
ولا يعبأ الكثير من المذيعين والصحافيين بتناسق أزمنة جملهم. فيقولون، مثلا: "تكهن السادات بأن حركة عدم الانحياز انتهت". فأين الانسجام بين التكهن الذي يدل على المستقبل، وفعل انتهت الدال على الماضي؟
وما يستفز الأستاذ علي دروش، بل ما يثير حفيظته، أكثر، هو استخدام "حيث" في اللّغة العربيّة، الذي قال عنه: "كلما وجدت حيث تيقنت أنَّ الجملة تحتوى على سفسطة وغموض. فالصحافيون يستعملون هذه الكلمة حسب رغباتهم دون إدراك معناها. فيقولون "ازداد التوتر في السودان حيث بدأت الحكومة والفصائل المسلحة تفقد السيطرة على قواتها". و"شهدت البلاد في السنوات القليلة الماضية تطوراً في كافة المجالات، ومنها الخدمات الصحية حيث أصبحت تتوفر في القرى". وهكذا تحوّل حيث على يدهم إلى أداة ربط الجملتين أو اسم موصول أو توكيد.
بينما يؤكد النحويون على أنها ظرف زمان ومكان في آن واحد. والمكان الذي تدل عليه يكون، في بعض الحالات، غير محدد ومبهم، لكن استخدامه المعوج جعل الجمل ذاتها مبهمة. وإن استمر الأستاذ علي دروش في اهتمامه بـ"حيث" على هذا المنوال، يحصي حالات استعمالها فسيقضي عمره وفي خاطره شيء من حيث، مثلما قضى إمام النحويين: سيبوية نحبه وفي نفسه شيء من حتّى.

أخيراً، يمكن أن نحمد الله على انصراف الأستاذ علي الدرويش إلى الاهتمام بـ"حيث" لأنه لو التفت إلى الكلمات والجمل التي يستعملها بعض السياسيين والممثلين والرياضيين الجزائريين لألف أكثر من كتاب عن لّغتهم، عفواً على لا لّغتهم. فهم لا يتحدثون في الإذاعة والتلفزيون اللّغة العربيّة ولا اللّغة الفرنسيّة ولا حتّى اللّغة العاميّة "الدراجة". إنهم يتأتئون ويتمتمون ويتلعثمون وكأنهم يعانون من أعراض الاضطراب في النطق الذي يتطلب مهارات مختص في الأرطوفونيا ولا يحتاج إلى اجتهاد النحويين؟

## ❖ الاستعارة الجزائريّة والذكاء الاصطناعي ❖

"جورج ليكوف" شخصية علمية مرموقة. إنه أستاذ علم اللّسانيّات الإدراكي في جامعة بيركلي بكاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية. وقبل الحديث عنه وعن معنى اللّسانيّات الإدراكية، يمكن تعريف اللّسانيّات، بشكل مقتضب، لمن لا يملك خلفية عنها بالقول إنها العلم الذي يهتم بدراسة اللغات الإنسانية ويكشف عن خصائصها وتراكيبها ودرجات التشابه والتباين فيما بينها. وتهتم اللّسانيّات الإدراكية بدراسة العلاقة بين عملية الإدراك واللّسان، إذ ترى أن فهم اللّسان واستخداماته يستعصي دون الرجوع إلى الإدراك البَشَرِيّ.

اكتسب جورج ليكوف شهرته الواسعة على الصعيد العالمي بعد أن قضى عقوداً من الزمن باحثاً ومنقباً عن "الاستعارة"، وكيفية تشَكّلها وتداعياتها في الممارسة الاجتماعيّة. وقد ألف كتاباً مرجعياً بعنوان: "الاستعارة في الحياة اليومية"، بمعية زميله مارك جون. ويمكن التذكير بالتعريف الأكثر تداولاً واختصاراً للاستعارة بالقول إنها تشبيه بليغ بحذف أحد طرفيه، توظف في الحديث من أجل الإيضاح والتجسيم والتشخيص. ويرى ليكروف أن الاستعارة ليست وليدة الخيال الجامع وفيض الأشعار، وتتجلى في ربوع الأدب فقط، بل إنها موجودة في يومياتنا تؤثر على فكرنا وأفعالنا. فالاستعارة ليست زينة ترتديها اللّغة، بل إنها رافعة التَّفْكِير وأداة إدراك تساهم في صناعة الواقع. ومشروطة بجسمنا، وبحركة المخ تحديداً. فكلّ استعارة تنشط نقطة معينة في المخ دون غيرها، سواء كانت هذه الاستعارة ذات صلة بالمكان أو الزمان أو الحجم أو القوة أو اللين. فإذا كانت الاستعارة تتضمن الحركة، مثلا، فإن نقطة محددة في المخ تنبض.

إنّ التَّفْكِير في الاستعارة ليس جديداً، ولا يقتصر على علماء اللّسانيّات، بل شغل الفلاسفة وعلماء النفس والانتروبولوجيا منذ القدم. ونظريّة ليكوف ليست جديدة هي الأخرى، كما يعتقد البعض. لقد شرع في تدريسها منذ 1980 وأثارت نقاشاً حاداً وواسعاً لأنها تتعارض مع مفهوم القدرة اللغوية الفطرية للإنسان أو ما يسمى بالنموذج الذهني والذي يختصر في الآليات والقدرات اللغوية الفطرية الغريزية التي تنمو من خلال التفاعل مع البيئة اللغوية في أثناء مرحلة الطفولة وتخزن في الذاكرة.

ما دفع هذه النّظريّة إلى واجهة الاهتمام هو انشغال العلماء بالذكاء الاصطناعي والذي يسعى إلى البحث عن الوسائل الملائمة لمنح منظومة المعلوماتيّة أو الرجل الآلي قدرات فكرية تضاهي تلك التي يتمتع بها الإنسان. فالتَّفْكِير والكلام خاصيتان يتميز بهما الإنسان عن بقية المخلوقات. والاستعارات هي نتيجة فعل التَّفْكِير والكلام اللذان يعدان مرراً أساسياً ليتطابق الذكاء الاصطناعي مع الذكاء البَشَرِيّ، وحتّى ليتفوق عليه، لذا يتطلب من الرجل الآلى إدراك خصائص اللّسان.

ففي هذا الإطار قام عالم النفس الأمريكي "روتفوك ديسي" وفريق عمله بسلسة من التجارب لفحص المخ عبر تصويره بالرنين المغناطسي في أثناء تلقيه مجموعة من الاستعارات. وقد أكّد هذا الفريق تجاوب المخ مع بعض الاستعارات بيد أنه لاحظ أن النقاط المعنية في المخ تكون بطيئة كلما كانت الاستعارة قديمة أو أعتبرت كذلك. وتكون حركته طفيفة إذا كانت الاستعارة اصطلاحية ومتعارف عليها ومستهلكة. وقد تحفّظ ليكوف ذاته على نتائج هذه التجربة لاعتقاده أن أغلب الذين قاموا بالتصوير بالرنين المغناطسي لهذه التجارب لا يملكون خلفية عن كيفية تشَكّل اللّسان وفعل الكلام الذي يعّد الإنجاز الفعلي للسان في الواقع، أي أنّه الجانب التطبيقي أو العملي للسان.

لست أدري كيف يكون موقف "ليكوف" لو أجريت التجارب المذكورة في الجزائر وعلى الجزائريين؟ فالاستعارات التي يتداولها الجزائريون ليست تصريحية إلا في بعض الحالات القليلة. إنها تمثيلية يأخذ فيها المشبه به صورة مركبة سواء من الأشياء والأفعال، مثل "الحمار راكب صاحبه" للدلالة على سيادة الفوضى وغياب المنطق. و"لا يملك مكاناً يختلي فيه العصفور لقضاء قيلولته" لدلالة على عدم الصبر وتوتر الأعصاب "وطار قِرْمَيدُه"، أي توترت أعصابه وتعكر مزاجه. و"من وسع باله ترك الغير يسكن فيه"، و"إنه يدفع حماراً ميتاً" للدلالة على صعوبة مهمته أو عدم جدواها، و"يضرب الريح بهراوة" للدلالة على عبثية ما يقوم به المرء. وغيرها من الاستعارات التي من المحتمل أن تحبس مخ "ليكوف"، كما يحلو للشباب الجزائري قول ذلك، بدل تحريكه!

## ❖ زمن اللّسان الهجين ❖

كلما سمعت الحديث عن الازدواجية اللغوية ومنافعها العديدة في الجزائر تذكرت الكاتبة الفرنسيّة "آن بلنتجني" التي أخذت والدها، وهو ابن أحد المعمرين، في زيارة إلى مسقط رأسه. لقد ولد في وهران، وغادرها شاباً يافعاً قبل استقلال الجزائر. فدوّنت هذه الزيارة في كتاب مؤثر ومنصف ومتعاطف مع الجزائريين عنونته بـ"ثلاثة أيام في وهران". تقول فيه: ولد أبي في بيت بشارع "كوندورسي" الذي أصبح يسمى نجاح محيو، كما يدل عليه اللوح المكتوب باللغتين العربيّة والفرنسيّة.

لقد رُفع هذا اللوح فوق لوح قديم ذي اللون الأزرق المطلي بحروف فرنسية بيضاء نقيّة. وعلقت الكاتبة على اللوحين بالسؤال التالي: أليس من الغرابة الاحتفاظ باللوحين بعد كلّ هذه السنين؟ فمن لا يعرف تاريخ الجزائر المعاصرة يجد صعوبة في معرفة أيهما الأحدث. ويخطئ، بكلّ تأكيد، من يحاول فعل ذلك لأن اللوح الجديد يبدو باهتاً ومتآكلاً إلى درجة يصعب فرز حروفه من بعيد، بينما ظل اللوح القديم في حالة جيدة! ويساندها مرافقها الجزائري بالقول أن لا أحد في وهران يعرف هذا الشارع باسم محيو حتّى نحن أبناء الاستقلال!

يعتقد البعض أن الربط بين الازدواجية اللغوية وهذا المثال لا يخلو من المبالغة والتَّجَنّي. وهو كذلك لمن يعتقد أن اللّسان مجموعة صوتية أو أحرف مكتوبة تنتهى وظيفتها بالاتّصال، وينمحي فيها كلّ بعد تاريخي واجتماعي وثقافي وعاطفي.
ربما يحيلنا ما سبق ذكره إلى القول أن الازدواجية لا توجد سوى على صعيد الخطاب. أمّا تأثيرها في الواقع اليومي فمحدود جداً. فبجانب أقلية الأقلية التي تتقن اللغتين العربيّة والفرنسيّة معاً، توجد نخبة ناطقة إما بلسان عربي أو فرنسي وكلتهما تعيش في مجتمعها الخاص، على حد تعبير أستاذ علم الاجتماع المرحوم جمال غريد: مجتمع معرب والآخر مفرنس، ولكليهما مرجعيته اللّسانية والثقافيّة وفهمه للمجتمع والعالم.
وهذا الأمر ليس جديداً في الجزائر، بل أوجده الاستعمار الفرنسي واستقوى، مع الأسف، بعد الاستقلال. أما العامة فيتكلمون لغة هجينة ليست عربية ولا فرنسية ولا أمازيغية. بل خليط تتداخل فيه كلّ هذه اللغات. قد يقول قائل إن هذا التصنيف إيديولوجي يحاكي الإيديولوجيا التي "أضعفت" القاسم المشترك بين المجتمعين المذكورين بشكل أكثر من القاسم المشترك الذى يربط الناطقين باللغتين المذكورتين في المغرب وتونس، وبين الناطقين باللّسان العربي والإنجليزي في بلدان المشرق العربي.
ويعتقد أن توصيف الوضع اللّساني بشكل موضوعي يقتضي القول أن اللغات التي تتعايش في الجزائر هي أربع: اللّغة الفرنسيّة، واللّغة الأمازيغية، والعربيّة الفصحى، والعربيّة "الجزائريّة". والسؤال الذي يثار، أكثر، يدور حول اللّغة الأخيرة، التي رآها أحد المغنيين الجزائريين في حواره مع التلفزيون الفرنسي متعدّدة، وتكاد تبلغ، بشيء من المبالغة، عدد ولايات الجزائر!

إن تاريخ اللغات يثبت لنا أنه منذ ظهور الكتابة في العالم أضحت اللّغة تتضمن مستويين: المستوى الأدبي والمحكي. فلا أحد اليوم في الشارع البريطاني يتحدث لغة شكسبير. وهذا لا يعني أن ما ينطق به لا صلة له باللّغة الإنجليزية. والفرق بينهما أن اللّغة المحكية تستوعب، أكثر، المفردات والمصطلحات الأجنبية وتتطور بسرعة أكثر لتحررها النسبي من قيود قواعد النحو والصرف الصارمة. وهذا ما حدا بالبعض إلى المطالبة بإعفاء اللغات المكتوبة من بعضها.
المشكل أن لغة العامة في الجزائر؛ أي المحكية؛ تحوّلت إلى لغة هجينة لأسباب متعدّدة أمام وهن النظام التعليمي في تحصيل اللغات، سواء العربيّة أو الأجنبية. والطامة الكبرى أن وسائل الإعلام المختلفة أصبحت تتنافس، لأسباب تجارية بحتة، على إعادة إنتاج هذا الهجين وتعميمه، سواء في الإعلان أو الأخبار أو برنامج المنوعات. والنتيجة أن اللّغة الفرنسيّة ظلت محتفظة بمكانتها العملية والرمزية في الدوائر الرسمية، خاصة تلك المرتبطة بالقرار الاقتصادي والسياسي وفي وسائل الإعلام رغم ضعف كفاءة الكثير من المتحدثين بها. وانجرت وسائل الإعلام "المعربة" بما

فيها المكتوبة إلى إعطاء شرعية لهذا الهجين اللغوي. قد يقول البعض إن وسائل الإعلام مضطرة لمخاطبة الشعب بلغته. وهذا كلام سليم، لكن المرحوم عبد القادر علولة كان يتجه بمسرحياته إلى هذا الشعب ذاته، ولم يقحم فيها أي كلمة أجنبية وكانت مفهومة من قبل الجميع. وهنا تكمن مسؤولية وسائل الإعلام الأخلاقية والاجتماعيّة والثقافيّة، فعليها الاستعانة بخدمات فريق متعدّد التخصصات (لسانيات، علم الاجتماع، والاتّصال) للتغلب على اللّسان الهجين ضمن مدونة لسانية إعلامية دون أن تحرمها من تأثرها باللّغات الأخرى، بل تنتقي الكلمات الأقرب إلى فهم العامة. كأن تستبدل كلمة أمام بقدام، وكلمة خلف بوراء، والطريق بدل النهج أو الشارع، ونحّى بدل خلع.

## ❖ عجز اللّسان ❖

كان الشاعر السوداني المرحوم جيلي عبد الرحمن يشكو من صعوبة التعامل مع أبناء الجزائر بلهجتهم، عندما انتهت به رحلة المنفى أستاذاً في معهد الأدب العربي بجامعة الجزائر. وقاوم هذه الصعوبة بنكتة. فقال: عندما خلق الله سبحانه وتعالى الكون وقفت أمامه الشعوب والأمم، فبدأ يقسم اللغات التي ينطقون بها. فقال للإنجليز تحدثوا اللّغة الإنجليزية. وقال للروس تحدثوا الروسية، وعندما جاء دور الجزائريين قال لهم: أما أنتم فتحدثوا اللّغة التي تحلو لكم. ومنذ ذاك اليوم، يقول الشاعر، والجزائريون يتحدثون لغة لا يفهمها سواهم. لكن ماذا لو اكتشف هذا الشاعر أن الجزائريين لا يتحدثون أو بالأحرى إنهم يستخدمون اللّغة غير اللفظية في حديثهم أكثر من اللّغة اللفظية! وكيف ذلك؟

لعل القارئ الكريم يلاحظ ارتباك بعض الجزائريين عندما يتحدثون أمام كاميرا التلفزيون أو ميكروفون الإذاعة. إنهم يتلعثمون ولا يدرون بأي لغة يتحدثون: العربيّة الفصحى لمن تلقى قسطاً من التعليم، واللهجة العامية، والأمازيغية لمن يتقنها، واللّغة الفرنسيّة لمن يستطيع. لكنهم ينطقون في الأخير بملفوظات هي أقرب إلى الكلمات المتقاطعة التي تتداخل فيها اللغات. قد يصف البعض ما سبق قوله بالمبالغة مستشهداً ببعض الجزائريين الذين يتحدثون بطلاقة في القنوات التلفزيونيّة الأجنبية. وقد لا يكتفي البعض بتأكيد هذا الأمر، بل يبرره بالقول إن هذه ليست حالة خاصة تتعلق بهذا الشخص أو ذاك، بل تعبر عن وضع نَجِم عن "الاضطراب اللّساني" الذي يعيشه المجتمع الجزائري.
قد تلفت نظرك هَوْشَةٌ في شوارع مدينة مشرقية، وتندس وسط الناس الذين غص بهم المكان من باب الفضول أو الفرجة. وتسمع سيلاً من الصراخ والكلام الجارح بشتائمه. لكن نادراً ما ينتقل التلاسن إلى عراك بالأيادي، واستخدام العضلات لحسم النزاع. وينتهي الموقف، وينصرف الجمع بتوظيف مجموعة من الكلمات فقط. وقد تصادف نفس الحادثة في أي شارع من المدن الجزائريّة. ولا تدري كيف ينزلق الموقف بسرعة من شتيمة إلى استعراض للعضلات.

وفي بعض الأحيان إلى استخدام الأسلحة البيضاء. ولتقريب الصُّورَة بين السلوكيين، يروى أحد المثقفين الجزائريين أنه كان يتغذى برفقة صديقه في مطعم لبناني باسطنبول. فتوقفا عن الأكل بمجرد سماع شخصين يصرخان. إنهما مشرقيان، ومن أبناء بلد واحد يتشجران: نادل المطعم وزبون. فتبادلا سيلاً من الشتائم والتهديد والوعيد. ويردف قائلاً: لقد تعجبت كيف أن الشجار بقي حبيس المجال اللفظي العنيف! لكن تعجبي لم يعمر طويلاً إذ سمعت صوتاً يصرخ: (يا د... كلّ هذا الضجيج والصراخ من أجل لا شيء... لقد حولتما المطعم إلى حمام- بالمعنى الجزائري وليس المشرقي.( ويواصل حديثه قائلاً. لقد أدركت أن صاحب الصوت جزائري بمجرد تلفظه الكلمة الأولى. وبالفعل، لقد أكّد لي ذلك؛ إذ قبض على عنق الشخص الأول ودفعه بقوة إلى المطبخ، وأشبع الثاني ركلاً حتّى أخرجه من المطعم، وصرخ في وجه صاحب المطعم، قائلاً: إذا لم تستطع فرض الهدوء في مطعمك فالأحسن لك العودة إلى بلدك.

لتفسير الاختلاف بين السلوكيين المذكورين يستعين بعض المثقفين بالنّظريّة العنصريّة الساذجة التي قدمها الطبيب الإيطالي، وعالم الجريمة، تشيزَري لومبروزو، الذي حلّل سلوك البشر بجينات وراثيّة، بمعنى أن الجزائري عنيف بطبعه لامتلاكه جينات العنف، بيد أن لصديقي عالم الاجتماع الجزائري، الذي عاش في المشرق مدة من العمر، تفسيراً آخر يربطه باللّسان. إذ يؤكد أن المشرقي يملك رأسمال لغوياً ثرياً يساعده على تفريغ شحنات غضبه. فلسانه ليس وسيلة اتصال وتعبير فقط، بل أداة لتحقيق ذاته. إنه يعيش في اللّسان وليس باللّسان، بينما يعاني الجزائري من فقر رأسماله اللغوي فيتخذ من العنف أداة تواصل وتعبير.

والأسباب في ذلك عديدة لا يمكن اختصارها كلّها في الوضع اللّساني المتوتر الذي يعيشه المجتمع الجزائري، بل ترتبط، أيضاً، بالتاريخ ووضع الجزائري في النظام الاستعماري، وغياب حرية التعبير، ورفض الاستماع إلى الآخر، وانعدام مساحة الجدل في المؤسسات الاجتماعيّة والثقافيّة والسياسية الجزائريّة.

لقد ملت إلى تفسير صديقي عندما قرأت مقالا علمياً عن دور العجز اللغوي في صناعة العنف في ضواحي مدينة باريس. فبصرف النَّظَر عن الميز العنصري، والتهميش، والطرد من مؤسسات التعليم، والبطالة، وغيرها من العوامل الاقتصادية والاجتماعيّة التي تعد مشكل العنف في الضواحي الباريسية، يتساءل صاحب المقال المذكور قائلاً: كيف يستطيع ابن هذه الضواحي أن يعيش بمائتي كلمة فقط؟ إنه يعاني من كبت ظاهر بكلّ تأكيد، فيترك عضلاته تعالج عجز لسانه في التعبير عما يشعر به أو ما يريد.

## ❖ مَكْرُ اللّغة ❖

من يتابع وسائل الإعلام الأجنبية يجد الكثير من العبارات والجمل المنحوتة التي تحاول أن تصرف الناس عن تسمية الأشياء بأسمائها أو تحثّهم على استبدالها بمسميات أخرى. فالمتشرد أصبح، على لسان السياسيين والصحافيين

وممثلي السلطات العمومية، شخصاً لا يملك سكناً قاراً! وأحفاد الأحفاد الذين هاجروا من القارة الإفريقية أو الآسيوية أو جنوب أمريكا إلى القارة الأوربية أصبحوا يحملون مسمى "الأقليات المرئية". والأمريكي ذو البشرة السوداء في الولايات المتحدة الأمريكية أضحى يسمى الأمريكي من أصل إفريقي- لاحظوا أن الرجل الأبيض في أمريكا لا يسمى أبداً الأمريكي من أصل أوروبي- والأشخاص ذوي البشرة غير الأبيض غدوا يعرفون بالملوّنين.

وخادمة البيت تحوّلت إلى مساعدة عائلية، والمعاقون أصبحوا يسمون ذوي الحاجات الخاصة، والكَنَّاسُ أطلق عليه مسمى تقني المساحات، والبطال أو المعطل عن العمل تحوّل إلى "باحث عن عمل"، والقصف الجوي تحوّل إلى عمليات جراحية، والإبادة أضحت تسمى تطهيراً عرقياً، و"الأضرار الجانبية" حلت، في حديث وسائل الإعلام، محل قتلى الحرب، وغيرها من الكلمات التي تُسعد الروائية "هيرتا مولر"، الحائزة على جائزة نوبل للآداب، التي تقول: إنها لا تستطيع فعل شيء آخر عند القراءة سوى البحث عن الكلمات. فإن وجدت مثل الكلمات والجمل المذكورة ستقف عندها ملياً لأنها أصبحت تشَكّل متن ما اصطلح عليه "بالمستساغ سياسياً"، وهو ترجمة حرفية لـ(politically correct) المتداول في اللّغة الإنجليزية.

لقد ظهر هذا المستساغ في الولايات المتحدة الأمريكية، وانتقل إلى اللّغة الفرنسيّة في مطلع التسعينات من القرن الماضي فوظفه الصحافيون والسياسيون وممثلي السلطات العمومية والمثقفون ومحترفو الإعلان بشكل مكثف. ويُقصد به طريقة في التعبير للتخفيف من وطأة تضمينات بعض الكلمات الحادة التي قد تصدم البعض وتجرح حساسية البعض الآخر أو توحي بميز عنصري تجاه مجموعة بشرية أو فئة معينة لجنسها أو سنها أو لون بشرتها أو شكلها أو أصلها أو مهنتها.

لقد عرف العرب القدماء هذه الصيغ التعبيرية، والدليل على ذلك أنهم وصفوا الأعمى بالبصير، والأسود بذي البياض... وهذا الأسلوب في التعبير لا علاقة له بالتورية التي تعد فناً من فنون البديع في اللّغة العربيّة، والتي تحمل ازدواجية المعنى. المعنى الأول مألوف وهو المستبعد، والمعنى الثاني البعيد وهو المقصود.

إن القول "المستساغ سياسياً" لا يحظى بالإجماع في أي مجتمع. فالبعض يراه تعبيراً عن حسن الذوق وتهذيب الكلام الذي يوحي باحترام الغير وتقديرهم، و"تطهير" الخطاب من كلّ إشارة تحمل أفكاراً مسبقة أو ذات بعد عنصري أو تحقيري. بيد أن البعض الآخر يعتقد أن النبش في هذا القول المستساغ يكشف أنه غير مقبول أصلاً لأنه يعمل من أجل تدجين اللسان وتنمطيه بشكل معياري، وملئه بالكلمات التي يُعتقد أنها محايدة من أجل ترضية الضمير على الصعيد اللفظي وليس العملي. ليس هذا فحسب، فالمفكر الفرنسي جاك ديريدا نعته، بمعية إليزبات رودنسكو، في كتابهما الموسوم: "ماذا عن الغد" بأنه شعار مسلح اخترعته الجماعات الأمريكية المحافظة النافذة للتحكم في اللّغة بحجة محاربة تجاوزات بعض الأوساط اليسارية. وانتهى إلى استهداف كلّ فكر نقدي.

أعتقد أن المسألة تتعدى هذا المستساغ من القول، بل ترتبط بمكر اللّغة وتطويع كلماتها ولوي عنقها. فالروائي أمين معلوف يرى أن الكلمات غير بريئة تعمل على تغيير المجتمع. إذ يذكر أن كلمة "عدواني" كانت ذات دلالة سلبية قبل ثلاثين عاماً، لكنها أصبحت اليوم إيجابية وتدل على الإقدام والجرأة، بفعل التسويق والإعلان والإعلام. وهذا المثال يثبت، مرة آخرى، أن معاني الكلمات غير ثابتة. إنها تتحرك وتتلون وتتبدل حسب السياقات والعصور.

وهذا الرأي لا يعارض ما أكّده الروائي ستندال في روايته الموسومة: الأحمر والأسود، والتي يقول فيها إن اللسان مُنح للإنسان من أجل إخفاء أفكاره. فترديد السلطات العمومية والصحافيين الجزائريين شعار فتح المجال السمعي-البصري، يخفي أفكاراً مضّمْرةً لأن هذا المجال كان مفتوحاً على مصارعيه منذ النصف الثاني من الثمانينات من القرن الماضي، أي بعد أن أصبح بإمكان المشاهد الجزائري التقاط برامج الفضائيات الأجنبية.

وكلمة إعادة هيكلة المؤسسات التي شُرع فيها خلال الفترة المذكورة أعلاه كانت، هي الأخرى، تستر أفكاراً لم تتضح إلا في مطلع الألفية الحالية. وحتّى الخوصصة التي شاع تداولها في وسائل الإعلام الجزائريّة، في مطلع التسعينات من القرن الماضي، كانت تخفي عكس ما تفصح عنه؛ أي النية في غلق أبواب الشركات الوطنيّة في قطاع النسيج والجلود والخشب والورق والبناء، وتسريح عمالها، وإهمال تَركَتها دون استخلافها بمستثمرين خواص أو أجانب أقوياء وفاعلين! أخيراً، ألم يقل أفلاطون إن فساد المدينة يبدأ بتزوير الكلمات؟

## ❖ الغناء والرقص على جثة الإعلان ❖

يُعاني التلفزيون في المنطقة العربيّة من وطأة التناقض في شهر رمضان أكثر من أي شهر آخر. فمن جهة، تتزايد ساعات بثه للبرامج الدينية التي تؤكد على عدم الإسراف في الأكل. فرمضان شهر التوبة والغفران والتقرب إلى الله بالصيام والقيام، وصالح الأعمال وليس بأصناف المأكولات. ويضاعف بثه لبرامج الطبخ التي توحي، بشكل مضمر، أن هذا الشهر هو مهرجان الأكل، من جهة أخرى.

ويلعب الإعلان التلفزيونيّ دوراً رائداً في تغليب البعد الاستهلاكي لهذا الشهر، من خلال تزايد عدد ومضاته، ومدتها الزمنية، إلى درجة يعتقد المشاهد أنه يتابع ومضات إشهارية متلفزة تتخللها لقطات من المسلسلات، وبرامج الكاميرا الخفية التي تعدّدت مسمياتها.

وما يلفت النَّظَر في الإعلان التلفزيونيّ الجزائريّ، أكثر، هو تماهيه مع الفيديو كليب. فالعديد من الومضات الإشهارية في القنوات التلفزيونيّة الجزائريّة تتوسل بالرقص والغناء! ولا أعتقد أن هذا التماهي جاء نتيجة وعي أن الثّقافة في التلفزيونات العربيّة أصبحت، اليوم، تختصر في الفيديو كليب. وأغلب الظن أن هذا التماهي رسخته العادة المكتسبة منذ نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي؛ أي عندما شرع التلفزيون الجزائري في بث ومضات إعلانية توعوية

لحماية الأطفال بحوادث السير والطرقات أو لتطعيمهم ضد الشلل. فالومضات الإعلاميّة كانت حينذاك تستهدف الأطفال، لذا رأى منتجوها ضرورة تحويلها إلى أنشودة يرددها الأطفال لتتناغم مع نمط التعليم السائد والقائم على التكرار والحفظ. وبهذا تم تغليب البعد السمعي في الإعلان التلفزيوني.

ومنذ تلك الحقبة وقسط كبير من الإعلان التلفزيوني الجزائري يشق طريقه نحو المستقبل بالغناء. وقد أُضيف له الرقص حتّى لا يظل سمعياً فقط.

يمكن القول، من باب الاختصار، أن الإعلان التلفزيوني في العالم مر بالعديد من المراحل، ففي مرحلته الأولى كان يسعى إلى تقديم المعادل البصري للسلعة أو الخدمة، أي تمثيلها بصرياً. وبهذا كان يقوم بدور تعريفي لها، وإعلامي عنها. وبتطور المنافسة وتقنيات التعبير التلفزيوني بدأ النّصّ الإعلاني المتلفز يروم الإغراء مستنداً إلى الاستعارات التي تخاطب وجدان المشاهد، وتستنطق رغباته المكبوتة وأحلامه، وتسرّح خياله، وتمتن انتماءه الاجتماعي. وبهذا سما الإعلان بالبعد الرمزي للسلع والخدمات ليحدد،عبرها، مكانة الفرد/ المشاهد/ الزبون في الهرم الاجتماعي.

وأمام انزياح وسائل الإعلام عن مهامها، وسقوطها ضحية التضليل والتلاعب والقفز على الحقائق بدأت الثقة في مصداقيتها تتراجع لدى قطاع واسع من الجمهور، الذي تعدّدت مصادر معلوماته. فلم يعد يصدق ما تنقله. وقد دفع الإعلان ثمن هذا التراجع لأن الجمهور أدرك غاياته المتسترة.

لذا غير المعلنون استراتيجيتهم في صياغة نص الإعلان التلفزيوني. واتجهوا إلى المزاح والدعابة من أجل تمرير خطابهم. يمزحون مع الأشخاص وبأساليبهم ومواقفهم ووضعياتهم. وذلك لاعتقادهم أن المزاح يليّن مقاومة المشاهد للإعلان- الإعلان، وقد يدجن ريبته منه، فيستسلم لرسالته بابتسامة. لقد حاولت بعض القنوات التلفزيونيّة العربيّة تقليد هذا النوع من الإعلان التلفزيوني الأجنبي. ويا ليتها ما فعلت، لأنها أصبحت تسخر من ابن البلد – البدوي والقروي بالضرورة- ومن لباسه وطريقة حديثه ولغته إلى حد ازدرائه!

يعكس الإعلان التلفزيوني في العالم التاريخ الثقافي للشعوب والأمم وأنماط اتصالها ومستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي. فروح المزاح تتجلى، أكثر، في إشهار التلفزيون البريطاني. والنزعة الفكرية والأدبية تتجلى، أكثر، في إشهار التلفزيون الفرنسي من خلال اللعب بالكلمات والمعاني. يحضرني في هذا المقام الومضة الإعلانية التي بثها التلفزيون الفرنسي، والتي تبرز صورة رضيع استمر في أكل زبادي "دانون" عبر مراحل نموه المختلفة، يرفقها صوت يقول فيما معناه: شيئاً فشيئاً تكبر بعض الشيء".

فماهي استراتيجيّة الإعلان التلفزيوني الجزائري؟ جله لا يملك أي استراتيجية لكونه مجرد حوار "ثقيل الدم" يذكر اسم السلعة أو يغير كلمات بعض الأغانى أو يسطو على بعض الألحان ويرقص على السلعة أو الخدمة. وكأن مشاهده طفل صغير يرفض الأكل فتقوم والدته بالغناء على الأكل حتّى يأكل! فلا خيال، ولا فكر، ولا اجتهاد في حبك قصة

ذكية تدور حول محور إعلاني محدد. وكأن الجزائر تعاني من عقم مخيلتها اللفظية وصورها الشعرية، وأقوالها المأثورة وحكمها، وعبقرية شعبها في الاستعارة والمجاز.
أعرف أن البعض لا يشطرني الرأي، ويعتبره حكماً قاسياً وعاماً. لذا أرجو منهم أن يسألوا كيف ينتح الإعلان التلفزيوني في الجزائر؟ هل يستند إلى دراسة السوق، وموقع السلعة أو الخدمة فيه، ويحلل عادات الاستهلاك، ويبحث عن المحور الإعلاني الذي ترتكز عليه، ويدرس الفئة التي يستهدفها وخصائصها الاجتماعيّة والثقافيّة؟ وهل يقوم ببحوث معمقة عن عملية تلقّي الإعلان؟

## ❖ نصائح للإعلان ❖

انتهى شهر رمضان الكريم، وأصيب بعض الصائمين بتخمة الأكل، وهم الأقلية. وأصيب البعض الآخر، وهم الأغلبية، بتخمة الإعلان المتدفق عبر القنوات التلفزيونيّة الجزائريّة والعربيّة. والقليل جداً منهم أصيب بالتخمتين. وإذا كان تشخيص التخمة الأولى وعلاجها بسيطين، فماذا عن التخمة الثانية وتبعاتها؟

لم يندهش الجزائريون مما أدهش الكاتب الفرنسي "دو توكفيل"، في زيارته للولايات المتحدة الأمريكية، وعبر عنه في كتابه الموسوم "عن الدّيمقراطيّة في أمريكا"، الصادر في 1835، قائلاً: (إنّ الحرفيين في المجتمع الأمريكي الديمقراطي لا يسعون لوضع منتجاتهم المفيدة في متناول المواطنين فحسب، بل يجتهدون، أيضاً، في منحها الخصائص البراقة التى لا تملكها).

لقد ذهل الجزائريون من مستوى بعض اللقطات الإعلانية المتلفزة التي تُصرّ على استصغار عقولهم وشتم ذكائهم! فقاعدة العمل لإنجاز هذه اللقطات بسيطة جداً، ولا تتطلب مهارات فكرية أو فنية. ويمكن اختصارها في الوصايا التالية: حاول أن تستنسخ إعلاناً تلفزيونيّاً أجنبيّاً وامحُ كلماته الأصلية وعوضها بمزيج مركب من الكلمات الفرنسيّة المهشمة، وأخرى باللهجة الجزائريّة ويكون إعلانك جاهزاً. وإذا عجزت عن فعل ذلك فأظهر المنتج أو السلعة التي تريد أن تروج لها واتركها بيد شخص أو وسط مجموعة من الأشخاص (أطفال، شيوخ، نساء، لا يهم) واجعلهم يغنون لنا بحناجر غيرهم، وكفى. وإياك أن تتعب، فاللحن الموسيقي متوفر و"مشاع" فاستعمله دون أن تدفع حقوق المؤلف. وركب كلمات على وزنه، مثلما يفعل أنصار فرق كرة القدم الجزائريّة الذين يأخذون الأغاني الهندية ويحشونها بكلمات "جزائرية" فيغنونها ويُرقصون على أنغامها الجمهور الرياضي في مدرجات الملاعب. وهكذا يصبح إشهارك مقبولاً، بل محبوباً لأنه يقال إن الناس يحبون الغناء حتّى وإن كان يسوق فكرة سخيفة أو عبيطة. وإذا استعصى عليك

الأمر فتذكر ما تفعله الأمهات مع بناتهن الصغيرات من أجل تهدئتهن. ألا تحتضن الدمى وتغني لها؟ فاجعل سلعتك دمية وغني لها! واترك البقية للقنوات التلفزيونيّة التي تجعل المشاهدين يعتقدون أن الأخبار والألعاب والمسابقات والمسلسلات التلفزيونيّة هي مجرد حيل فنية لتمرير إشهارك المتواتر.

قد يغضب بعض المعلنين من هذه النصائح ويعتبرونها شكلاً من الاستهزاء بنشاطهم، وتجنياً على جهدهم. لكن الكثير من زملائهم في المهنة يؤكدون أن إنتاج النّصّ الإعلاني لم يعد يخضع للأسس العلمية التي تبدأ من تحليل السوق، وتحديد موقع السلعة المروج لها فيه، ودراسة سلوك الجزائريين الشرائي وعاداتهم الاستهلاكية، إلى غاية تحديد محور الخطاب الإعلاني، وتجسيده مرئيّاً في قالب سردي إذا كان الإعلان متلفزاً.

كان الإعلان التلفزيوني، في الستينيات من القرن الماضي، يقتصر على الإظهار المرئي للسلعة لأن التلفزيون في تلك السنوات يعتبر نافذة يطل من خلالها الجمهور على العالم بأحداثه وسلعه. لكن هذا التصور للتلفزيون تراجع وتلاشى. فتباين القنوات التلفزيونيّة المختلفة في نقل الحدث الواحد، وحتّى تعارضها جعل قطاعاً واسعاً من الجمهور يؤمن بأن التلفزيون لا ينقل الواقع بل يسعى لدفع المشاهد لتصديق الواقع الذي تبنيه كلّ قناة تلفزيونية. وهكذا فقد الإظهار المذكور معانيه. فجنح الإعلان التلفزيوني إلى إعطاء بعد استعراضي وتمشهدي للسلع، بدل الاكتفاء بجعلها مرئية فقط. فقوة الصُّورَة الإعلانية أضحت لا ترتكز على الإقناع بقدر ارتكازها على السحر والإبهار والدهشة والجاذبية.

وانجرت القنوات التلفزيونيّة في مطلع التسعينيات من القرن الماضي إلى تحريف بعض الأحداث وتشويهها تحت وطأة المنافسة الحادة. فبدأ الجمهور يشك فيما تبثه، وقلت ثقته فيها. وتأثر الإعلان من هذا الشك. فالمشاهد كيف يمكن أن يكون صاحب نظرة بريئة إن لم نقل ساذجة، يصدق كلّ ما يعرضه الإعلان، بل أصبح مقاوماً له لأنه يدرك ماذا يعني، ويعي بغايته الخفية. وهكذا تغيرت نظرته للتلفزيون وإشهاره. لذا بدأ مصممو الإعلان يفكرون في كيفية لتجريد المشاهد من مقاومته، ولو مؤقتاً، وإلهاء حسه النقدي، فاهتدوا إلى السخرية. فالضحك هو بداية القبول بالأشياء والسلوك والأفعال. هكذا أضحى الإعلان يستعين بالمزاح والسخرية ويبث الصور التي يتهكم فيها عن ذاته؛ أي الصور التي يتقبلها الجمهور بعد أن يليّن المزاح مقاومته للإشهار إن لم يحيّدها. وهذه الصور تتطلب فكراً وإبداعاً. فأين الفكر والإبداع في الإعلان الذي تبثه القنوات التلفزيونيّة الجزائريّة، إذا اعتبرنا، تجوزاً، أن بعضها تلفزيونات؟ ربما يعتقد البعض أن الكاتب الفرنسي بلزاك كان يخاطب الجزائريين في ما كتبه في 1836 رغم أنه كان موجهاً لأبناء جلدته، عندما قال: لم تعودا جديرين بالفن فاهتموا بالمنتجات فقط.

إذاً، فليسترح الباحثون عن المعنى المسكوت عنه في الإعلان التلفزيوني في الجزائر لأنه أكثر سذاجة وغباءً من المعنى الظاهر إن وجد.

## ❖ إنهم يتحدثون عن العلاقات العامة ❖

كان يحدثنا والدهشة تكاد تشل لسانه. فقال: شاركت في مؤتمر دولي في جامعة عربية حول البيئة والتنمية. فسمعنا جلبة في ساحة الجامعة يعلوها صياح حينما كان أحد المتدخلين يرد على أسئلة الحضور. فبدأ القلق يرتسم على وجوه الحاضرين. وتدافعوا أمام الباب ليروا ماذا جرى. وإذا بطائرة مروحية تنزل من علوها وسط حشد من رجال شرطة مكافحة الشغب. لقد كانوا يرتدون بذلة "المعركة" حاملين هَراواتهم، ولا تظهر من وجوههم إلا العيون عبر فتحة بلاستيكية. وتمترسوا وراء شاحنة محملة بصهريج لرش المتظاهرين بالماء الساخن، كانت تتقدمهم ببطء. وواصل حديثة قائلاً: بدا لي المشهد غريباً لعدم وجود متظاهرين أومثيري الشغب.

لقد احتشد بعض الطلبة والأساتذة تحت سقيفة الجامعة ليتفرجوا على العرض. واستطرد قائلاً: سألت من يقف بجانبي عن معنى ما أرى. فأخبرني أن ما تشاهده هو مشروع تخرج طالب لنيل شهادة البكالوريوس في تخصص العلاقات العامة! كدت أعتقد أن الأمر لا يعدو أن يكون مزحة. وياليته كان كذلك حتّى لا يغتاظ "ليفي لي" في قبره. فهذا الصحافي الأمريكي الذي أسس أول مكتب للعلاقات العامة في 1905 لم يكن يدري أن تدريسها للطلبة سيختم بما حكى صديقنا. وأن بعض الجامعات العربيّة لا تقدم لطالب العلاقات العامة سوى ما يمكنه من توجيه دعوة لمؤسسة ما لتنظيم معرضها!

لعل الجميع يدرك أن العلاقات العامة بدأت تتطور بشكل ملفت للنظر في أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية في 1929 في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت السلطة الحاكمة حينها منشغلة بإحداث نوع من التوافق بين مواقف المواطنين تجاه السياسات التي انتهجتها، خاصة بعد أن تردت صورة المؤسسات الاقتصادية لدى قطاع واسع من الأمريكيين نتيجة توجهها المفرط في زيادة الانتاجية، وتوسيع قاعدة الاستهلاك الجماهيري. فتدخلت العلاقات العامة من أجل تجميل صورتها والحفاظ على نصاعتها على مر الزمن.

ولهذا الغرض وظفت مجموعة من الأساليب من أجل تمرير خطابها، وتغيير اهتمامات الجمهور، وبناء العلاقة معه بضمير ومسؤولية. فالعلاقات العامة هي ثمرة عمل دؤوب ومتواصل وديناميكي يدفع إلى تغيير أساليب التعامل مع الجمهور بما يفرضه تطور المجتمع، وحركية منظومته الاتّصالية وثرائها. لذا نلاحظ أن المؤسسات التي كانت منغلقة على ذاتها، مثل الجيش، والكنسية، مثلا، أُنشئت أقساماً للعلاقات العامة.

وقد أضيفت للأقسام القائمة في المؤسسات الأخرى العديد من المهام، مثل رصد التغيرات في البيئة الإعلاميّة، والاستقصاء عن صورة المؤسسة لدى الجمهور، والسهر على رد الأفعال على التغيرات التي تحدث داخل المؤسسة، وإعداد استراتيجية اتصالية للمؤسسة، وإدارة موقع المؤسسة في شبكة الانترنت، وتأطير صفحاتها في مواقع الشبكات الاجتماعيّة، وغيرها. لذا نلاحظ أن برامج التعليم والتكوين في مجال العلاقات العامة تتطور بما تتطلبه

هذه المهام من كفاءات تقنية وثقافية وفكرية لتتعدى الوعظ المهني والنشاطات اليديوية التي مازالت بعض كليات الإعلام متمسكة بها.

قد يقول قائل إن تدريس العلاقات العامة في بعض الجامعات العربيّة يعكس حالة ممارستها. فالقائم بالعلاقات العامة في بعض المؤسسات ليس سوى الرديف لقسم التشريفات يستقبل الضيوف والزوار والجمهور ويرافقهم إلى الجهة التي يقصدونها أو التي تملك المعلومات التي يطلبونها في المؤسسة. أو أنه ساعي البريد في المؤسسة يرسل البيانات الصّحفية إلى وسائل الإعلام المختلفة، أو مندوب إداري تبعثه المؤسسة لإنجاز معاملاتها الإدارية.

إن كان هذا الفهم للعلاقات العامة في بعض المؤسسات قائماً فعلاً، فلا يمكن أن يبرر التشويه الذي يعاني منه تدريسها في بعض الجامعات العربيّة. فالعلاقات العامة كانت سلطة لينة تمارسها المؤسسة لتحسين صورتها لدى الجمهور، وتهندس علاقاتها معه، وستظل كذلك. وليست سلطة خشنة تستعرضها للترهيب، مثلما يبرزها المشهد الذي ذكرناه آنفاً.

وهذا لا يعني أن جهاز الشرطة يجب أن يستغني عن خدمات العلاقات العامة، بل بالعكس إن أجهزة الشرطة في بعض الدول استفادت من خدمات العلاقات العامة في مجال إعلام الجمهور، وإقامة حوار دائم معه، وتنظيم حملات التوعية والتحسيس بحوادث المرور والمخدرات والجريمة الإلكترونيّة. بل حتّى الجيش أصبح يستعين بالعلاقات العامة في بناء صورته في المجتمع.

لعل القارئ الكريم يتذكر الهجوم الذي شنه الجيش الأمريكي بمساعدة تحالف الشمال على حركة الطالبان، في شهري أكتوبر ونوفمبر 2001. وغطاه بحملة علاقات عامة واسعة ذات طابع إنساني تمثلت في إسقاط الأغذية والمأكولات من طائرات لإغاثة الأفغان. لقد قام أحد رسامي الكاريكتير بالتعبير عن هذه الحملة بطريقته، فرسم أفغانيا يمسك برِزمة المأكولات ويصرخ: أين "الكيتشب" ketchup أيها "الكفرة"؟

## ❖ الأخطاء السبعة ❖

أعتذر للقراء الشباب لأنني ارتأيت أن أخذ بخاطر المسنين والكهول وأعرض عليهم ما عوّدتهم عليه صحف زمان. وأواسي حنينهم إلى السنوات الخوالي؛ أي الستينات والسبعينات، والمنتصف الأول من ثمانينات القرن الماضي. لقد كانوا ينصرفون إلى صفحة المنوعات والتسلية عندما لا يجدون ما يقرأونه في الصّحف التي تشابهت إلى حد بعيد بحكم المناخ السياسي الذي ساد في تلك السنوات. وكانت صفحة المنوعات والتسلية تنشر، في ذاك الزمان، رسمين كاريكاتورين متطابقين مع بعض التفاصيل الطفيفة المختلفة. وعلى القارئ أن يكتشفها. وقد حملت هذه اللعبة تسمية "الأخطاء السبعة" ويسميها الإخوة في المشرق العربي"الفارق في الوجوه".

وقد كان الكثير من كهول اليوم والشيوخ يجدون متعة في ممارسة هذه اللعبة. والسبب في ذلك لا يعود لكونها تمتص فائض وقتهم فقط، بل كانت تشحذ قدراتهم على الملاحظة أيضاً. وحتّى أُساهم في تنشيط هذه القدرات، التي من المحتمل أن ترتخي بحكم تقدم السن، أدعوهم إلى ممارسة هذه اللعبة مع تعديلها قليلاً لتتماشى والسياق.
ربما ما لا يعرفه الكثير من القراء الكرام أنني لا أجيد رسم الكاريكاتور، بل لا أعرف أصلاً كيف أرسم. لذا فضلت أن يكون اكتشاف "الأخطاء السبعة" في نص قانوني صادر في بلدين إفريقيين، أو بالأحرى في مادة قانونية واحدة تتعلق بتشكيلة سلطة ضبط السمعي البصري.
تنص المادة المذكورة في البلد الأول على ما يلي: تتشَكَّل سلطة ضبط السمعي البصري من تسعة (9) أعضاء يعيّنون بمرسوم رئاسي. خمسة (5) منهم يختارهم رئيس الجمهورية وعضوين (2) غير برلمانيين يقترحهما رئيس مجلس الأمة، وعضوين (2) غير برلمانيين يقترحهما رئيس المجلس الشعبي الوطني. وتشترط المادة 57 أن يتم اختيار أعضاء سلطة السمعي البصري بناء على كفاءتهم وخبرتهم واهتمامهم بالنشاط السمعي البصري يعينون لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، علماً أن العضوية في هذه الهيئة تتنافى مع كلّ عهدة انتخابية وكلّ وظيفة عموميّة، وكلّ نشاط مهني، أو كلّ انتماء لهيئة قيادية لحزب سياسي. ويمنع على كلّ عضو فيها ممارسة نشاط ذي علاقة بالسمعي بصري خلال السنتين التاليتين لنهاية عهدته.
وتنص المادة ذاتها في قانون البلد الثاني على ما يلي: يتشَكَّل المجلس الوطني لضبط السمعي- البصري من تسعة (9) أعضاء يعيّنون بمرسوم رئاسي، منهم رئيس المجلس، وعضو من الحركة الجمعوية النسوية، وعضو من الممتهنين في قطاع الاتّصال السمعي- البصري، وعضو من قطاع الفنون، وعضو من الوسط الأدبي، وعضو من الأساتذة الجامعيين، وعضو من حركة حقوق الإنسان، وعضو من المجلس الوطني للشباب، وعضو من جمعية المسنين.
ويشهد لهم كلّهم بالكفاءة. ويتم تعيينهم لمدة ست سنوات غير قابلة للتجديد، ولا يمكن إقالتهم. ولا متابعتهم قضائياً ولا مقاضاتهم أو سجنهم لما قاموا به أو أدلوا به من آراء في أثناء أداء وظيفتهم.
إذاً، المطلوب من كلّ مشارك أن يحاول اكتشاف الأخطاء السبعة في المادتين وذكر اسم البلدين. وتمنح الصحيفة لكلّ فائز جائزة تتمثل في عشر نسخ من قانون السمعي- البصري في البلدين المعنين. وحتّى لا تحمّل الصحيفة كلّ مشارك تعب سؤال صديق أو الاستعانة بشبكة الانترنت تحليه إلى النّصّ المرجعيّ الذي اقتبس منه المشرع في البلدين المادة المذكورة. قد يلاحظ القارئ الكريم أنني استعملت كلمة اقتباس لأن الكلمة مسؤولية. ولم أذكر كلمة "النقل"، ولا مصطلح "التناص" الذي يفضله نقاد الأدب، ولا حتّى "تداعي الخواطر" الذي يعد حالة لا شعورية. فسلطة الضبط هيئة معنوية ولا يمكن أن تقودها نزوات اللاشعور.
والنّصّ الذي اقتبس منه المشرع المادة القانونية المذكورة يضبط تشكيلة المجلس كالتالي: يتشَكَّل المجلس الأعلى

لسمعي- البصري من (9) تسعة أعضاء يعينون بمرسوم رئاسي. يعين رئيس الجمهورية (3) ثلاثة منهم، ويعين رئيس الغرفة الأولى في البرلمان (3) ثلاثة أعضاء، ويعيّن رئيس الغرفة الثانية (3) ثلاثة أعضاء. ويجدد ثلث الأعضاء كلّ سنتين باستثناء رئيس المجلس.

أخيراً، لا يسعنا سوى التمني لكلّ متسابق الفوز حتّى يحصل على عشر نسخ من قانون السمعي- البصري الصادر في الدولتين الإفريقيتين.

ولمن أراد أن يعرف اسم البلد الذي أصدر النّصّ القانوني المرجعي واقتبست منه قوانين السمعي- البصري في العديد من الدول الإفريقية يمكن الإشارة إلى أنه البلد ذاته الذي شرع منذ 15 نوفمبر 2013 في تقليص عدد أعضاء هذا المجلس، تدريجيّاً، ليصبح سبعة بدل تسعة أعضاء. والسؤال الخارج عن اللعبة هو كالتالي: هل سيعيد المشرع في البلدين المذكورين النَّظَر في عدد الأعضاء المنصوص عليهم في المادة المذكورة؟

## ❖ بين القانون والأخلاق والأخلاقيات ❖

تتداخل الكثير من المفاهيم، مثل القانون والأخلاق والأخلاقيات، في الحديث عن تنظيم مهنة الصحافة. وتستعمل، في بعض الأحيان، كمرادفات لتحمل معناً واحداً، بينما الدرّس القانوني والممارسة المهنية تكشفان، بشكل واضح، الفرق بينهم. فأبسط تعريف للقانون متفق عليه هو مجمل القواعد الرسمية المنظمة للعلاقات بين البشر. وهي قواعد زجرية. فبدون أحكام ردعية لا يُعّد القانون قانوناً.

ويُفهم القانون، على مستوى آخر، أنه أكثر من صيغة إجرائية لتنظيم العلاقات المذكورة لأنه يشَكّل رهاناً اقتصاديّاً وسياسيّاً وثقافيّاً يطرح على الصعيد الوطني والدولي. لذا نلاحظ تدرج مسميات بعض المواد القانونيّة التي تدرس في الجامعات من "الحريات العامة" إلى "الحقوق الأساسيّة" إلى "حقوق الإنسان". أما الأخلاق فهي مجمل المبادئ للحكم على سلوك ما، وقواعد تحدد الشر والخير والواجبات. وقد خاض الفلاسفة في هذا الموضوع طويلاً وانقسموا إلى مذاهب مختلفة لا يسمح المقام بشرحها. والسؤال الذي يثار هو: هل يمكن للقانون أن يتعارض مع الأخلاق؟ نعم، يجيب المختصون عن هذا السؤال.

ويقدمون الكثير من الأمثلة في هذا المجال، مثل تعارض الأخلاق الكاثوليكيّة مع القانون المشرع للتغيير في مفهوم الزواج في المجتمعات الغربية أو مع القانون الذي يبيح الإجهاض. وماذا عن الأخلاقيات؟

إن الأخلاقيات مجموعة من التوصيات الأدبية والاعتباريّة. ومدونة سلوكيّة يتبعها المحترفون، في مختلف المهن، ويستدلون بها في نشاطهم لأنها توجههم نحو ما هو أفضل للتصرف في مواقف وأوضاع معينة. أي أنها اختيار طوعي لا يمكن أن يفرض بالقوة. لذا تترك للمهنيين المعنيين، مثل الصحافيين أنفسهم وليس غيرهم لصياغة المبادئ

المحددة لسلوكهم المهني. فاللوائح والمدونات الأخلاقية لا تملك طابعاً إلزامياً، وتتمتع بسلطة معنوية وأدبية، وترتبط بالتزام المهنيين تجاه الأفراد أو المجموعة البَشَرِيّة التي ينتمون إليها باحترام جملة من القيم والأعراف التي ترسخ في أوساط المهنة بوعي مهنيّها ومشاركتهم الفاعلة.

والأخلاقيات ليست تنزيلاً آلياً للأخلاق في الواقع العملي وإن كان البعض يسميها بالأخلاق الاجتماعيّة. وبصرف النَّظَر عن هذا المسمى، الذي نراه يجانب الصواب، يطرح السؤال التالي: هل يمكن للأخلاقيات أن تتعارض مع الأخلاق؟ بالطبع، يقول المختصون مستشهدين بما أصبح يعرف بالموت الرحيم في مجال الطب. فالأخلاق تحرم قتل المريض بينما تبيحه الأخلاقيات التي أدخلها الأطباء في ممارسة الطب المعاصر، إذا استحال إنقاذه وتخليصه من عذابه، ومات سريريا. وكذلك الأمر بالنسبة لمهنة الصحافة.

فأخلاقيات العمل تفرض على المصور الصّحفي والتلفزيوني إنجاز مهمته على أكمل وجه، وفي بعض الأحيان، على حساب إنقاذ ضحايا حريق أو حوادث سير في الطرقات أو طوفان. والنقاش ما زال مفتوحاً بين الصحافيين حول التعارض بين الأخلاق والأخلاقيات إذا تعلق الأمر باستحالة حصول الصحافي على المعلومات المطلوبة دون أن ينتحل مهنة غير مهنته أو شخصية الغير.

يمكن الإشارة إلى أن مواثيق الأخلاقيات مثل القوانين تخضع للمراجعة والتعديل والإثراء باستمرار نتيجة التطورات الحاصلة في المهنة ولتعقد وتشابك العلاقات بين البشر والمؤسسات، وللتطور التكنولوجي.

ربما يتبادر إلى ذهن بعض القراء الكرام إلى أن تنظيم مهنة الصحافة لا يحتاج إلى قوانين، خوفاً من تقييد حرية الصحافة، بل يتطلب مدونات أخلاقية فقط. وهذا ما يعتقده الصحافيون في الدول اللاتينية، وفرنسا تحديداً، ويطالبون به كلما عرض مشروع قانون يتعلق بالإعلام والاتّصال على البرلمان. ويمكن أن نساير هذا الاعتقاد لو تحقق الإجماع على أن الصحافة مهنة حساسة ولا يجب أن يتفرد بها أي طرف. فلا للسلطات التنفيذية، التي تتداول على الحكم في النظام الديمقراطي، حرية التصرف فيها لوحدها. ولا للصحافيين الحقّ في جعلها محميتهم دون غيرهم. إن الصحافة تهم المجتمع بكلّ مكوناته لذا يجب أن يكون لممثليه الكلمة في نشاطها.

وهذا ما عملت به الكثير من الدول التي أنشأت مجالس الصحافة وأشركت مختلف هيئات المجتمع المدني في عضويتها وأصبحت تفصل في نزاعاتها. لذا يمكن التساؤل هل يمكن أن نجسد حق الأشخاص في التصويب والرد على ما تنشره وسائل الإعلام وأساء إليهم بالاعتماد على مواثيق أخلاقيات المهنة فقط؟ لقد أثبتت التجربة الجزائريّة، بشكل قاطع، أن الكثير من هذه الوسائل لا تمنح الشاكي هذا الحقّ الذي أكّدت عليه مختلف قوانين الإعلام منذ الاستقلال.

والأدهى أن بعضها تشترط عليه أن يدفع مقابلا مالياً لنشره كإشهار! فيغتاظ من هذا السلوك، وينشر رده في وسيلة

إعلامية منافسة بمقابل مالي أو دونه. فتشب الملاسنة بين الوسيلتين الإعلاميتين. لذا يصبح التساؤل مشروعاً عن سبب اجترار الحديث عن الأخلاق والأخلاقيات في ظل الإصرار على تغييب القانون أو عدم تطبيقه.

## ❖ القصة التي تتكرّر ❖

خرجنا من الندوة التي انعقدت على هامش المهرجان العربي للإذاعة والتلفزيون بتونس، والتي كان موضوعها "حظ الثّقافة في القنوات التلفزيونيّة العربيّة". وكان النقاش محتدماً حول مفهوم الثّقافة، والثّقافة التلفزيونيّة تحديداً. فاقترب مني أحد الصحافيين طالباً مني نسخة من مداخلتي. ولم يفوت الفرصة ليلكزني بما تعودت على سماعه منذ عقود في دول المشرق العربي: الجزائريون لا يعرفون اللّغة العربيّة. أجبته مازحاً: إن مداخلتي لا تنفعك لأنني كتبها باللّغة الأوردية، وأنت، كما يبدو لي، لا تتقنها.

لم يبتسم لأنه أدرك معنى المزحة الذي تطعن في صحة ما قاله. فتمنى مني أن أتريث قليلاً ليروي لي القصة التالية: تلقيت كغيري من الصحافيين دعوة للمشاركة في ندوة صحفية عقدها معالي سفير الجزائر في 1999 في بلدي.

وكان ممثلا للجزائر لدى جامعة الدول العربيّة. فبعد أن رحب بالحضور بدأ في هجاء الكلمات التي يبدو أنها كتبت له. فشعرنا بالملل لأننا كنا نسمع جملاً صوتية متقطعة لم نفهم معناها من كثرة الأخطاء في نطق الكلمات، وإجادته للعبث بالنحو والصرف. وكنا ننتظر بفارغ الصبر أن ينتهي من إلقاء كلمته لنسأله عن أوضاع الجزائر التي كانت تعاني، في تلك الأثناء، عزلة دبلوماسية قاسية، وتتعرض لحملة إعلامية مغرضة، وتعيش سنواتها الدامية. فهطلت عليه الأسئلة من كلّ فج عميق. وكان يرد دائماً بالجملة التالية: إن الإرهاب مفروض من طرف الشعب. وكلما كررها ازدادت حيرة الصحافيين الذين لم يجنوا من هذا اللقاء سوى المزيد من الغموض عما يجري في الجزائر.

لقد كانوا يتطلعون إلى أن تزودهم هذه الندوة بمعلومات جديدة، ورؤية أكثر دقة لكيفية خروج الجزائر من أزمتها. واستطرد محدثي قائلا: اقتربت من معالي السفير في حفل الشاي الذي أقيم عقب هذه الندوة الصّحفيّة لأسأله: لعلك كنت تقصد أن الارهاب مرفوض من قبل الشعب وليس مفروضاً. فصافحني بحرارة قائلاً: هذه هي الكلمة التي كنت أبحث عنها منذ أيام!

أبت غيرتي الوطنيّة أن أجاري الصحافي فيما أراد الوصول إليه، وودعته بالقول: إن هذا السفير لا يعكس علاقة الشعب الجزائري باللّغة العربيّة. لكن وسواس الأسئلة ظل يطاردني. فظننت أن هذا السفير لم ينل من الحظوة ما يمكنه من تمثيل الجزائر في فرنسا أو بلجيكا أو سويسرا، فلماذا لم يعين في السنغال مثلا أو المالي أو بركينا فاسو أو مدغشقر أو أي دولة أخرى ناطقة باللّغة الفرنسيّة؟ ولماذا يُبعث إلى دولة تحتضن مقر جامعة الدول العربيّة، وكلّ الدول الكبرى في العالم تحرص على أن يكون ممثلوها فيها من الناطقين باللّغة العربيّة من أبنائها؟ بل إن بعضها

تحرص على تعيين مستشرقيّها الذين يستطيعون أن يميزوا بسهولة أبيات شعر البحتري عن شعر أبي تمام!
تذكرت هذه القصة وأنا اتصفح مشروع القانون السمعي- البصري الذي يمكن القول إنه وليد عملية قص ولصق من القوانين الفرنسيّة بتصرف، أي بتكيفه مع نيّات المشرع الجزائري وليس مع ظروف الجزائر. فجهود المشرع تجلت في الترجمة فقط. وأي ترجمة. فمترجم هذا المشروع ومراجعه لا يفرقان بين : Avertir - أنذر، وExcuser – أعذر. فعوض أن يقول تقوم سلطة الضبط بإنذار- أو لفت نظر- كلّ المخلّين بقوانين إنشاء قنوات تلفزيونية ومحطات إذاعية خاصة، قال تقوم سلطة الضبط بإعذار – وهذا المصدر لا وجود له في اللّغة العربيّة. ونتيجة لهذا الخطأ في الترجمة أصبحت المواد التالية: 92، و93، و94، و95 من مشروع القانون المذكور تتضمن معان مخالفة لما كان يريد المشرع سنه وبلوغه.
لعل أحد جهابذة اللّغة العربيّة يعترض على اعتراضي على الترجمة. ويذكرني بقول العرب العاربة: "أعذر من أنذر وأنصف من حذر". لكن القصد من هذا الكلام البليغ أن من أنذر وحذر لا يترك عذراً لمن أنذره. لكنني أصر على أن معنى أعذر لا يعكس قصد النّصّ القانوني المذكور. ومن يشكك في ذلك فلينتسب إلى الجماعة التي لا تفرق بين رفض وفرض.

## ❖ القفز على الواقع ❖

التقيت بمجموعة من مسؤولي بعض المؤسسات المختلفة المكلفين بالإعلام والاتّصال وثُلّة من الصحافيين في دورة تدريبية حول الناطق الرسمي في دولة خليجية. تطرقنا خلالها إلى دور هذا الناطق ومهامه وأداوت عمله المتجددة في ظل تطور التكنولوجيا الرقمية، وكيفية تسيير إدارته، وأساليب عمله.
وقبل أن نختم الدورة ناولني أحدهم وريقة صغيرة كتب عليها بخط اليد: الرجاء طرح موضوع الرشوة في مهنة الصحافة لأنها أصبحت عائقاً أساسياً يواجه مهنة الناطق الرسمي. فاحترت كيف أطرح هذا الموضوع الحساس للنقاش دون أن أُشْعر أحدهم بالإحراج. فمجرد ذكر"الرشوة" في هذا المقام يُعد موقفاً إن لم يكن اتهاماً. فخاطبت المشاركين قائلاً: اسمحوا لي ياجماعة، زميلكم في القاعة يريد أن يناقشكم في موضوع حساس أزعجه. واعتبره مشكلاً يعيقه عن أداء المهام التي ذكرناها في هذه الدورة.
وطلبت من الشخص المعنى التدخل لعرضه فحدثهم قائلا: يا جماعة الخير، إن الغاية من نشاطنا كمسؤولين على الإعلام أو صحافيين هو تحسين العلاقة بيننا وتفعيلها لفائدة الجميع. فالمؤسسة بحاجة إلى تنظيم علاقتها بالصحافة وتوحيد لغتها وتحسين صورتها. والصحافيون بحاجة إلى المساعدة للوصول إلى مصدر الأخبار والمعلومات بيسر، وسرعة الرّدّ على استفساراتهم وأسئلتهم. لكنني لاحظت أن علاقتنا بالصحافيين تزداد تعقيداً. فيكفي أنك "تكرم"

أحدهم حتّى تفتح عليك أبواباً لا تستطيع سدها. فغيره يريد "إكرامية" أكثر من الأول. بل إن الأمر وصل إلى حد الابتزاز. فلا يأتيك أي صحافي إلى الندوة الصّحفيّة التي تعقدها دون أن تكون "كريماً" معه. ولا ينشر أي خبر عن مؤسستك دون "إكرامية".

تأفف أحد المشاركين في الدورة من حديث المتدخل، وقال: معذرة يا جماعة، كلّ ما سمعناه هو مجرد ادعاء فلا أحد يملك الدليل على ما يقول. فالنيل من الصحافة يبدأ، في الغالب، بتشويه سمعة الصحافيين. وهذا لا ينفي وجود بعض ذوي النفوس الضعيفة في أوساط الصحافيين. وأردف صحافي آخر قائلاً: أعتقد أن في الأمر نوعاً من المبالغة والتضخيم. فكلّ ما في الأمر أن مسؤولي الإعلام في بعض المؤسسات يقدمون للصحافيين محافظ جلدية تتضمن مطويات أو نشريات إعلامية أو إشهارية لمؤسستهم، تارة، وطوراً أقلاماً أو "فلاش ميموري" "الذاكرة الخاطفة" و"أيباد" - لوح رقمي في أقصى الحالات. ويمكن اعتبار مثل هذه الأشياء البسيطة هدايا. والهدية لا ترد كما يقال، لكنها ليست، بكلّ تأكيد، حقاً من حقوق الصحافي. والصحافي لا يلام إن اعتبرها حقاً. فمن عوده عليها هو الذي يلام. فرد أحد المسؤولين عن الإعلام في مؤسسة خاصة كبرى على المتدخل الأخير قائلا: أنا أتفهم جيداً وضع الصحافيين، فمعظمهم من ذوي الرواتب الضعيفة. ولا أرى مانعاً من مساعدتهم في تحسين وضعهم المعيشى جراء الكتابة عن مؤسستي. فلا شيء يمنح مجاناً هذه الأيام!

توقف النقاش عند هذا الحد قبل أن يحتد ويتحوّل إلى تبادل الاتهامات. وبعد توزيع شهادات المشاركة في الدورة التدريبية اقترب مني أحد مسؤولي الإعلام في شركة خاصة وهمس في إذني قائلا: لقد زاغ النقاش عن ما هو أساسي. فسألته عما يقصد بالأساسي، فسحبني من يدى إلى زاوية في القاعة حيث لا يسمعنا أحد، وقال: لقد كنت ضمن هيئة دبلوماسية تمثل بلدي في دولة أوروبية. وكنا نوجه، بين الحين والآخر، دعوات لبعض الصحافيين لزيارة بلدنا قصد الكتابة عنها بإنصاف، على الأقل. ونعلمهم أننا نتكفل بسفرهم واستضافتهم.

وكان الرد يأتينا بالرفض، في الغالب، بأسلوب لبق. وقد يرد علينا أحدهم بالقول: أشكركم على الدعوة الكريمة لكن ميثاق شرف مهنتنا يمنعني من السفر والإقامة على حساب الغير. فإذا سمحتم سأتكفل بكلّ مصاريف الزيارة على أن تساعدونى في إنجاز البرنامج الذي أريده. وواصل محديثى قائلاً: لقد كنت أزعل من هذا الرد لأنني قادم من مجتمع يملك عادات وتقاليد الكرم والضيافة. لكن مع احتكاكي بالصحافيين تفهمت رفضهم. واستطرد قائلا: ما ذكر في النقاش موجود في الدول الغربية، بدرجات مختلفة، لكن الصيغة الغالبة هي دعوة الصحافيين للعشاء. لكن بعض الصحافيين ومؤسساتهم في بعض بلداننا تمادوا، إذ يلمحون أو يصرحون لك بضرورة شراء "أمنك" الإعلامي وإلا سيشوهون سمعتك وسمعة مؤسستك حتّى بالزور والبهتان.

انتابني إحساس بالشفقة على منظمات الصحافيين التي تقفز على هذا الواقع و"تستورد" مواثيق الشرف من الخارج

لا تطبق، وعلى الباحثين الذين يعيشون غربة عن المجتمع. فجهلهم لهذا الواقع يدفعهم لوعظنا بما يجب أن تكون عليه أخلاقيات الإعلام.

## ❖ من تجارب السابقين ❖

سعت بعض الدول العربيّة إلى فتح مجالها السمعي- البصري في مطلع الثمانينات من القرن الماضي، بينما اضطر بعضها إلى فعل ذلك بعد أن أصبح مواطنوها يلتقطون البرامج التلفزيونيّة العربيّة والأجنبية من كلّ حد وصوب. فأضحى احتكارها للبث الإذاعي والتلفزيوني فاقداً لكلّ معنى، بل مكلفاً. ومن هذا البعض يمكن أن نذكر مصر وتونس.
كان هاجس المشرع المصري والتونسي بسيطاً وواضحاً، ويتمثل في إتاحة الفرصة للقطاع الخاص الوطني لامتلاك قنوات تلفزيونية بدون إقامة تعدّدية إعلامية؛ أي بشرط عدم بث نشرات الأخبار! لقد كان هذا المشرع يتصور أن الأخبار مجال للممارسة السيادة الوطنيّة بينما المسلسلات والأفلام والبرامج الوثائقية والغنائية والرياضية والمسابقات والألعاب التلفزيونيّة الأجنبية لا تشَكّل ضرراً على هذه السيادة! لذا لم يشترط أن تكون القنوات الخاصة موضوعاتية؛ أي متخصصة في مجال ما كالرياضة أو الشباب أو المرأة أو الثّقافة.
فالمشرع المصري أو التونسي أدرك جيّداً أن قناة الجزيرة القطرية أو قناة "فرنس 24، وقناة "سي أن أن" الأمريكية هي قنوات متخصصة في الأخبار؛ أي في المجال الذي يريد إبعاد القنوات التلفزيونيّة المتخصصة عنه. لذا لم يشترط على المقبلين على إنشاء قنوات تلفزيونية خاصة أن يكونوا من الصحافيين. ولو فعل ذلك لوقع في تعارض كبير. فمن جهة يحرم على القنوات التلفزيونيّة الخاصة إنتاج الأخبار وبثها، وهي التي تشَكّل ميدان عمل الصّحفي، ومن جهة أخرى يشترط أن تقتصر ملكيتها على الصحافيين فقط. بمعنى آخر أن المشرع المصري أو التونسي لم يستبعد كُتاب السيناريو والمخرجين والممثلين ومهندسي الصوت والديكور، والمصورين والمنتجين عن ملكية القنوات التلفزيونيّة السينمائية على سبيل المثال!
لقد كان المشرع المصري أو التونسي منسجماً مع مبتغاه، واستطاع أن يفرضه ويحميه بضوابط قانونية. ثم رسّخته الممارسة التي مكنت الأشخاص الحاصلين على ثقة الأسر الحاكمة وحلفائها من رجال المال والأعمال والنفوذ، دون غيرهم، من إنشاء قنوات تلفزيونية خاصة في عهد الرئيسين المخلوعين: حسني مبارك وزين العابدين بن علي. لكن أين قادت الضوابط والممارسات المذكورة قطاع الإعلام؟ إن "الانفلات" والفوضى والتجاوزات التي يعيشها قطاع الإعلام والتلفزيون في مصر وتونس اليوم تبيّن قصور نظر هذا المشرع. لقد أراد أن يقنن وجود قنوات تلفزيونية خاصة بالالتفاف على حق المواطن في الإعلام، والتهرب من مستحقات حرية التعبير.
وبهذا فإن مسعاه يشبه ما قام به أحد المهاجرين الجزائريين في فرنسا الذي أراد من شاب أن يقرأ له رسالة بعثتها له زوجته دون أن يطلع على أسراره. فسلمه الرسالة وأغلق له أذنيه قبل أن يشرع في قراءتها حتّى لا يسمع ما يقرأه!

لم يكن المشرع المذكور يدري أن "وجع الرأس" لا يأتي دائماً من الأخبار التلفزيونيّة التي تفلت من سيطرة السلطات العمومية، بل يأتي، على وجه الخصوص، من البرامج الحوارية أو "التوك شو" حتّى في القنوات التلفزيونيّة المتخصصة. فالتجربة برهنت أن أبرز الأحداث وأخطرها التي جرت في المنطقة العربيّة لم تنقلها القنوات التلفزيونيّة العربيّة سواء العامة أو الخاصة، رغم الهالة التي تحاط بهذه القناة التلفزيونيّة أو تلك. لقد أذاعتها القنوات التلفزيونيّة الأجنبية وتداولتها مختلف وسائل الإعلام الأخرى والمواقع الإخبارية في شبكة الانترنت، ورصدت أصداءها مواقع التواصل الاجتماعي.

والسلطات العمومية تستطيع أن تُكَذب الأخبار الخاطئة أو المدسوسة التي تبثها القنوات التلفزيونيّة الخاصة أو تصححها في إطار ممارسة حقها في الرد والتصويب أو عبر ما تملكه من وسائل إعلام. بينما لا تملك أي حيلة للتصرف مع البرامج الحوارية المتلفزة التي تبثها القنوات التلفزيونيّة الخاصة وتقدم آراء ووجهات نظر سوى تَقَبل الرأي الآخر أو الضغط على مالكي هذه القنوات للامتناع عن استضافة هذا الشخص أو ذاك في برامجها لأنها لم تستطع أن تمنع بثها بنص قانوني.

قد يقول البعض لو سمح المشرع للقنوات الخاصة ببث الأخبار لاستطاع أحد المغامرين إنشاء قنوات للإثارة التلفزيونيّة والشعوذة والفضائح الجنسية أو منابر خاصة بالإعلان لا غير أو انحرف عن هدفها المصرح به. فإذا كان المشرع لا ينوي تشجيع مثل هذه القنوات التلفزيونيّة لإلهاء الجمهور، فليسأل كيف تتصرف الدولة مع الشخص الذي يحصل على ترخيص لإنشاء مدرسة ثم يحولها إلى ملهى ليلي؟

## ❖ ماتت الأخلاق، تحيا الأخلاقيات ❖

هل يمكن أن نتصور مدينة خالية من إشارات المرور لا يتحكم في إدارة تدفق السيارات والمارة في شوارعها سوى الوازع الأخلاقي؟ إن قانون المرور والضمير الأخلاقي، إن وجد لدى البعض، لم يحولا دون وقوع حوادث السير. فالتشريعات القانونية شرط أساسي لتنظيم العلاقات بين الناس والمؤسسات وإن وجد الضمير الأخلاقي الحي فيعزز سلطتها. لكن الأخلاق تراجعت في المجتمعات المعاصرة، بل غابت، مما حذا بعالم الاجتماع "ميشال مفيسولي" إلى عنونة إحدى مقالاته التي نشرتها صحيفة لوموند الفرنسيّة في 1 ديسمبر 2011 بالعنوان الذي استعرناه لهذا العمود الصّحفي.

أجل، إن الأخلاقيات، التي لا توجد إلا في صيغة الجمع، مما يؤكد تعدّدها وتنوعها، تحوّلت إلى انشغال كوني. فكلّ المهن والأنشطة والمجتمعات أصبحت تطالب بسلطة الأخلاقيات وليس الأخلاق. قد يسأل سائل: وهل يوجد فرق بينهما؟ أليست الأخلاقيات مشتقة من الأخلاق؟ بالفعل يوجد فرق كبير بين الأخلاق والأخلاقيات. وقد بيّنه عالم

الاجتماع المذكور بالقول: إن الأخلاق تقوم على منطق "ما يجب" أن تكون عليه الأمور. وتفضل القيم الكونية المجردة التي تتجاوز المكان والزمان، فهي ذات طابع معياري. بينما تستند الأخلاقيات إلى منطق "ما يمكن أن تكون عليه الأمور" أو ما يُراد لها أن تكون عليه. لذا فإنها تتسم بالخصوصية وتملك طابعاً محلياً أو فئوياً. وتروم تجسيد ما هو لائق أو مناسب وصائب في سياق محدد. فالأخلاق التزام طوعي فردي، بينما الأخلاقيات التزام طوعي جماعي ذو طابع عملي ينم عن شعور ملموس بالمسؤولية الاجتماعيّة. لذا نلاحظ أن الأخلاقيات تلهم القواعد القانونية وتسبقها في الوجود.

لكن لماذا تزايد الطلب الاجتماعي على إصدار مدونات الأخلاقيات في العديد من قطاعات النشاط والمهن، وفي العديد من المجتمعات؟ إن الإجابة عن هذا السؤال ليست بالهينة وذلك لوجود العديد من الأسباب المختلفة والمتشابكة التي تفرض الحاجة إليها في حياتنا المعاصرة، سنقتصر على ذكر أبرزها فقط. فدور العديد من دول العالم انحصر، وتقلصت معه صلاحياتها أمام توسع نشاط القطاع الخاص و"توغل" الشركات المتعدّدة الجنسيات التي تعمل على المبدأ الذي يكاد يكون وحيداً: تحقيق المزيد من الربح المادي في ظل ضمور التشريعات والقوانين الوطنيّة التي تسعى لحماية المستهلك والدفاع عن حقوقه، مثل الحقّ في التعبير، والإعلام، والعمل، والصحة والكرامة.

فالكثير من هذه الشركات أصبحت طرفاً مؤثراً، بل حاسماً في بعض الأحيان، في صياغة التشريعات القانونية للعديد من الدول حفاظاً على مصالحها. هذا إضافة إلى أن تطور العلوم والتقنية فتح الأفاق لمعالجة الكثير من الأمراض الوراثية بتعديل بعض الجينات، لكنه سمح، أيضاً، بالتلاعب بالجينات البَشَرِيّة والنباتية لرفع كمية المحاصيل الزراعية وإطالة عمر بعضها أو زيادة وزنها أو تغيير لونها مما يهدد صحة الإنسان وسلامته. وتزايد الخوف على مصير الكائنات الحية في الكون نتيجة التلوث السريع في البيئة وارتفاع درجة الاحتباس الحراري، مما ينذر البَشَرِيّة بكوارث طبيعية جسام. هذا بجانب الهوس بالتفوق في مختلف المجالات، مثل امتلاك الأسلحة المتطورة المدمرة، أو تحقيق الفوز بشتى السبل، كما هو الأمر في الرياضة. وقد أنجر عن هذا الهوس العديد من الانحرافات، مثل تعاطي المنشطات والرشوة. والأخطر من كلّ هذا أن السّياسة تحوّلت إلى مقبرة للأخلاق. قد يقول قائل إن هذه الممارسات وجدت، بهذا الشكل أو ذاك، في الماضي، ولم يصاحبها الإلحاح في المطالبة بإصدار مواثيق الأخلاقيات. لذا يمكن القول إن الإلحاح، اليوم، يفصح عن تطور في ممارسة الحريات. ويبيّن أن المواطن في المجتمعات المتقدمة أصبح يتمتع بقدر كبير من الثّقافة والإعلام، وبوعي بمسؤولياته تجاه القضايا التي ذكرناها آنفاً.

ولا يخفى أنّ تطور تكنولوجيا الاتّصال قد استغل من أجل اختراق الحياة الشّخصيّة والتلاعب بصور الأشخاص والتجارة بالبيانات الخاصة بهم وبأسرارهم، مما أدى بمؤسسات المجتمع المدني ورجال الفكر والقانون إلى المطالبة بأخلاقيات التعامل مع مثل هذه المعلومات. بل إن حضور الإعلام في كلّ مكان وزمان، وتنامي سلطته وقوته سواء

في المجال السمعي-البصري أو الصحافة المكتوبة أو الإذاعة يتطلب، كأي سلطة، سلطة مضادة تضمنها القوانين والأخلاقيات.

ويفسر الفيلسوف جيل ليبوفيتسكي الإلحاح في المطالبة بالأخلاقيات بالقول إنه طُرح في المجتمعات الليبرالية كرد على الخوف الذي يثيره النمو المفرط للسلطات الجديدة، سواء كانت تقنيّة أو علميّة أو ماليّة أو إعلاميّة أو سياسيّة. لكن ما مصير هذه الأخلاقيات التي من المفروض أن تحظى بإجماع المعنيين بها إذا سنت من أجل الضبط الذاتي لمهنة ما، مثل الطب أو الصحافة والسّياسة إن كان الطبيب يتعامل مع مرضاه كتاجر أكثر من كونه طبيباً. والصحافي يتصرف كسمسار، والسياسي يقتل المبادئ ويمشي باكياً في جنازتها؟

## ❖ هل تختفي الأخلاق في العصر الرقمي؟ ❖

طرح الصحافي الفرنسي "إكزافي دو لا بورت"، يوم 9 ديسمبر من السنة الماضية، على مستمعي برنامج إذاعة فرنسا الثقافيّة السؤال التالي: هل للتقنية أخلاق؟ ولم تكن في نيته قدح التكنولوجيا، ولا تذكيرنا بفاجعة هيروشيما وناجازاكي، ولا تقييم قضية "وكيليكس" أخلاقياً، ولا البحث عن الأبعاد غير الأخلاقية في تجسس الوكالة الوطنيّة للأمن الأمريكي على حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في أوربا وبقية دول العالم. ولا يريد للإجابة عن سؤاله أن تجلب الماء إلى طاحونة "بريس شنير"، خبير الأمن المعلوماتي، الذي أكّد أن التقنية الحديثة زادت من منسوب ريبة الدول وشكوكها.

فالهجوم الإلكتروني لم يعد حكراً على الصينيين. فالكلّ يتجسس على الكلّ عبر الشبكات. وهكذا غدت الولايات المتحدة قلقة من العتاد الإلكتروني الصيني، وأوربا مرتابة من الترسانة التكنولوجيّة الأمريكيّة. والكلّ غير مطمئن من العتاد الإلكتروني الإسرائيلي. وشرعت روسيا والصين في تطوير كفاءاتهما في البرمجيات ونظم استغلال المعلوماتية لدرء شر التجسس الإلكتروني على منشأتهما الاستراتيجية، والحد من أضرار التبعية للتكنولوجيا الغربية.

لقد أراد طارح السؤال أعلاه أن يحثنا على التَّفْكِير في البعد الأخلاقي لتعاطينا اليومي مع تكنولوجيا التواصل، مثل القذف والشتم وتداول الصور الخليعة والإباحية وانتحال شخصية الغير، واستخدام صوره دون علمه لأغراض متعدّدة، منها المشبوهة مع الأسف. قد يقول قائل إن هذه الممارسات غير الأخلاقية ليست وليدة التكنولوجيا الحديثة. وكلّ ما فعلته هذه الأخيرة أنها جعلتها مرئية أكثر، بيد أن "إكزافي دو لا بورت" يرى أن الأمر يتعدى هذا الحد لأن التكنولوجيا الحديثة وضعتنا أمام مسؤوليات أخلاقية جديدة.

ففي السابق كان الشخص الذي لا يرد على رسائل البريد الذي يصله من المعارف والأصدقاء يتحجج بالقول إنها ضاعت في الطريق ولم تصله. ولهذا الغرض اخترع نظام "رسائل البريد المسجل". لكن ماذا بوسعه أن يقول اليوم

إذا تلقّى رسالة عبر الفيسبوك؟ هل من الأخلاق أن يقول إنه لم يستلمها بينما الكلّ يعلم أن موقع الفيسبوك لا يشعر المرسل باستلام المعني رسالته فحسب، بل يخبره، أيضاً، عن الوقت بالساعة والدقيقة التي اطلع عليها! والشخص الذي كان يتعلل بغيابه عن البيت عندما يرفض الرد على مكالمة صديقه أو زميله على هاتفه الثابت، ما عساه أن يقول اليوم لتبرير رفضه عن الرد على مكالمة الشخص ذاته على الهاتف المتحرك إذا ألح في طلبه أكثر من مرة، وفي أوقات مختلفة؟

وهل من الأخلاق أن نحمّل الأفلام والموسيقى والغناء والكتب بطرق غير مشروعة من شبكة الانترنت بحجة الحقّ في المعرفة والثّقافة؟ وهل من الأخلاق أن نبتز الغير عبر شبكة الانترنت بالصور؟ وهل من الأخلاق أن يتاجر البعض بالمعلومات المتعلقة بشخصك دون علمك؟

لعل الإجابة عن هذه الأسئلة هي التي دفعت عالم الاجتماع "نيكولا أوري" للقول إن التكنولوجيا الرقمية لم تحدث تغيرات على الصعيد السياسي فحسب، بل على الصعيد الأخلاقي أيضاً.

إن مفهوم الشبكات الرقمية أعاد النَّظَر في بعض القيم الاجتماعيّة والأخلاقية، فمحى التراتيبية التي كانت تنظم العلاقات بين الناس والقائمة على السن والنسب والمكانة الاجتماعيّة. وشجع التخفي، فأصبح البعض يحدثونك عبر الهاتف بأرقام مخفية أو يراسلونك عبر الانترنت بأسماء مستعارة.

لقد أرست الشبكات أسس استبداد ثقافة الشفافية التي منحت شرعية لعملية التلصص. بل تكاد تلغي فعل "تلصص" من القاموس. ليس هذا فحسب، بل إن التكنولوجيا الرقمية طرحت مفارقة كبرى يمكن أن نلخصها في الأسئلة التالية: كيف يمكن حماية الحياة الشّخصيّة للأفراد ونلح، في الوقت ذاته، على تشديد القوانين لمحاربة الجريمة المنظمة أو استغلال الأطفال جنسياً؟ كيف يمكن أن نضمن الحماية لخصوصية الأشخاص ونمارس في، الوقت ذاته، التجسس الإلكتروني عليهم؟ ألا يعيدنا هذا السؤال إلى الموضوع الذي يغيظ، ألا وهو موضوع التجسس الذي أراد الصحافي المذكور تجنبه. لكن ماذا لو اكتشفنا أن التكنولوجيا أداة، ومسؤوليتها محدودة في العبث بالأخلاق مقارنة بمن يستخدمها، أي البشر؟ الكلّ يعلم أن العالم يعيش جواً من المنافسة المحمومة. والتكنولوجيا تعد موضوعها وأداتها في ذات الوقت. لذا يجب أن نتذكر أن المنافسة تقدم أفضل السلع والخدمات لكنها تكشف ما هو أسوأ في الإنسان.

## ❖ عندما تشغل السّياسة الرمز ❖

عندما شرعت دول العالم في الإعداد لمؤتمر الأرض الذي انعقد في مدينة كوبنهاغن في 2009، تحت عنوان "الفرصة الأخيرة"، سارعت دولة جزر المالديف إلى عقد مجلس وزرائها في عمق البحر! وأدرك الكثيرون ساعتها أن غاية هذا الاجتماع هي لفت نظر العالم وقادته إلى مخاطر الاحتباس الحراري الذي يهدد الكوكب الأرضى وساكنيه. لقد بعث

هذا البلد الأسيوي الصغير، المكون من مجموعة من الجزر الصغيرة التي تقع في أسفل منخفض أرضي في العالم، بإشارة قوية للمجتمعين في كوبنهاغن لأنه أدرى بالأمر. لقد فقد عشرين جزيرة في إعصار السونامي الذي ضرب بعض الدول في جنوب أسيا في 2004.

ونجح مجلس الوزراء ذاك في ترميز مصير الكوكب الأرضي إن لم تتغلب الدول الكبرى على أنانيتها وجشعها، واستمرت في "تسخينه". بينما لم تفلح المفاوضات حول المناخ التي جرت في "وارسو"، عاصمة بلغاريا، في إيصال الفكرة التي أرادتها مثلما فعلت دولة المالديف. لقد اجتمع ألف مفاوض قدموا من مختلف أصقاع العالم في بناء جاهز مزود بنظام تدفئة أُعد لهذا الغرض وسط ملعب رياضي مغطى بالعاصمة صوفيا! لقد علق الفيلسوف الفرنسي "ميشال سير" على تعثر هذا الرمز في إيصال المعنى بالقول إنه يسجل عجزاً ديمقراطياً لأن الملعب كان خالياً من الناس، ونقصاً في الذكاء لأن اللقاء كان خاصاً بالعوامل التي ترفع منسوب الاحتباس الحراري في الفضاء، ومنها التدفئة الاصطناعية! لقد استلم منظموه، بسهولة، لإغراء خبراء الاتّصال!

إن السّياسة ممارسة طقوسية محملة برمزية عالية تؤسس للسلطة وتشرعنها. وتقترح المعاني التي تعطى لسلوك معين. وتتجلى عبر الأفعال، وفي اللقاءات المختارة، والزيارات المحددة بعناية، والكلمات المختصرة والمكثفة التي تكشف عن عمق الأفكار والمساعي.

فالمجتمع ساحة كبرى يمارس فيها البشر أدوارهم وفق قواعد منتظمة تأخذ طابعاً طقوسياً. وبعض الشعوب والأمم، مثل الصين واليابان والهند، التي تملك من الأساطير والطقوس الروحية والدنيوية ما يفيض عن حاجتها تنطبق عليها صفة المجتمعات الساخنة، وفق منظور الباحث ليفي ستروس. فالتاريخ بالنسبة لها لا يُعدّ مكوناً أساسياً لفهم ذاتها فقط، بل لفهم محتوى الأشياء المقولة، أيضاً.

فهذه المجتمعات لا توظف رموزها في النشاط السياسي والحملات الانتخابية بالقدر الذي توظفه الولايات المتحدة الأمريكية التي تملك من الجغرافيا أكثر من التاريخ. فالمجتمع الأمريكي، الذي تنطبق عليه صفة المجتمع البارد يعاني من شحّ الأساطير والملاحم. لذا يستثمر قدراته ومهاراته في مجال الفنون البصرية لتوظيف الأشياء البسيطة وتحويلها إلى أساطير ورموز من خلال تشخصيها ومسرحتها. فالممثل شورزنبرغ خاض حملته الانتخابية في ولاية كاليفورنيا رافعاً مكنسة. وكان يدوي بصوته قائلاً: أريد أن "أنظف السّياسة في كاليفورنيا".

ولم يَرْتَدِ لهذا الغرض بذلة جديدة من الماركات العالمية ورابطة عنق، بل اكتفى بقميص عاد مثل غالبية الذين حضروا في مهرجاناته الانتخابية. وحرص أن يكون القميص بالكمّين حتّى يستطيع أن يرفعهما ليشمّر على ساعديه. فبدا شخصاً قوياً ومُصرّاً على تنفيذ ما وعد به. وفاز في الانتخابات بفضل توظيفه المكنسة كرمز. وقد حاولت "سيغولان رواپل" أن تستعمل الرمز ذاته لنيل ثقة مناضلي الحزب الاشتراكي ويرشحونها إلى الانتخابات الرئاسية التي جرت

في السنة الماضية. فخاطبتهم في التجمع الانتخابي قائلة: إن البيت الفرنسي بحاجة إلى عملية تنظيف واسعة. ولا ضرر أن تُنتخب امرأة لتتولى هذه المهمة.

لكن هذا التشبيه لم يرق للجميع. ولا يعزز، في نظر نساء الحزب، نضالهن من أجل تحقيق المساواة بين الرجال والنساء، بل يطيل عمر الصُورَة النمطية التي "تسجن" المرأة في الشؤون المنزلية. أما رجال الحزب الاشتراكي، وهم الأكثرية، فاعتقدوا أن التشبيه المذكور يظهر سيغولان رويال كامرأة مطيعة تقنع بالمهام المنزلية التي أوكلت لها، بينما جاءوا لانتخاب زعيم وقائد سياسي يقودهم نحو الفوز، ويُكَبّر فيهم طموحهم. إذا، لم تحقق "رويال" ما أرادت تبليغه. وهذا الشيء يبدو عادياً لأنه ارتبط بالمرأة. وقيل أمام جمهور متعاطف مع حقوقها.

إن الرمز الذي نحج في الولايات المتحدة الأمريكية هو ذاته الذي أخفق في فرنسا. والسبب في ذلك يكشف، بعيداً عن مسألة الجنس أو النوع، عن نمطين مختلفين من الاتّصال السياسي. فالنمط الأمريكي يرى أن فاعلية الخطاب السياسي تقوم على تشخيصه وتقريبه بصرياً من مخيلة الناس. بينما يؤمن الفرنسيون أن الخطاب السياسي يرتكز على اللّسان والبلاغة. فينتقي الكلمات والجمل ويُحشر بالشعارات الرنانة والحماسية دون التَّفْكِير في كيفية إخراجه بصرياً في عصر يُقال فيه إن الصُورَة استحوذت على عملية الاتّصال.

## ❖ بين النّرجسيّة و"الأناوية" ❖

استوقفتني الجملة التالية: "إن لم تخن الأحداث ذاكرتي"! لقد تلفظ بها أحد المثقفين العرب في حوار صحفي نشر في موقع بشبكة الانترنت. فاعتقدت أنها زلة لسان لأن المرء تعود أن يقول "أن لم تخني الذاكرة". لكن بعد أن أتتمت قراءة نص الحوار كاملاً تأكّدت أنه كان يقصد ما يقول.

قد يظن بعضكم أن هذا الشخص يئن من تورم الذات، عفاكم الله منه، لأنه لا يدعي، بل يثق كثيراً في ذاكرته. ويؤمن أنها لا يمكن أن تنسى أو حتّى تغفو، بل الأحداث هي التي تفعل ذلك! وبعضكم الآخر الذي يتحاشى، عن أدب، أن ينعت الغير بالمرضى، يرى أنه وقع ضحية النّرجسيّة التي تعني ولع الشخص بذاته أو بصورته عن ذاته. ويعود أصل هذه الكلمة إلى الأسطورة اليونانية؛ التي تروي أن الفتى نرسيس المفتتن بجماله وقف على حافة بحيرة فخلبته صورته المنعكسة فوق سطح الماء.

ولم يبرح النَّظَر فيها حتّى وافته المنية فنبتت بجواره أزهار النرجس! لكن أين وجه الغرابة في أن يكون المرء نرجسيّاً اليوم وتاريخنا الأدبي حافل بصور نرجسيّة لم يتصورها نرسيس ذاته؟ فهذا أبو العلاء المعري يقول:

وإنــي وَإن كـنـت الْأَخـيـر زمـانُـه ... لآتٍ بـمـا لـم تَسْـتـطـعـه الأوَائـــل

وهذا أحد أعظم شعراء العرب، أبو الطيب المتني يقول بكلّ تواضع:

أنا الذي نظر الأعمى إلى أدبي ... وأسمعت كلماتي من به صمم

لقد وجد البعض عذراً لهؤلاء في قولهم إن الشاعر بطبعه نرجسي. ويمكن تعميم هذا القول على الفنانين. لكن هل أصبح كلّ الناس فنانين؟ إن وسائل الإعلام المختلفة، التي تحوّلت إلى منابر للشهرة، فتحت أبوابها للكثير من الناس للحديث عن ذاتهم ومدحها، والإفراط في تجميلها. وأضحت مواقع الشبكات الاجتماعيّة منفذاً لمن يملك إليها سبيلا لإبراز ذاته والتعبير عنها سواء بالصُّورَة أو الكلمة أو الاثنين معاً. فتعاظمت ذوات البعض فيها بتزايد عدد المعجبين بما يقولون ويفعلون، وبعدد الذين يتابعونهم عبر موقع شبكة تويتر. ولا يهم إن تحايلوا على التكنولوجيا الحديثة ورفعوا عددهم أو اشتروهم لرفع مكانتهم في المجتمع، ولتعزيز إعجاب الغير بذاتهم. وهذا حدا بالعديد من الباحثين إلى وصف مواقع الشبكات الاجتماعيّة بمملكة النّرجسيّة!

ينبهنا الكاتب السوري "عماد فوزي شعيبي" إلى ضرورة التمييز بين الأناوية (نسبة إلى أنا( والنّرجسيّة. فالأنا هو معطى طبيعي يظهر مع الولادة ويصبح ذاتاً بعد أن تتشَكَّل اجتماعياً؛ أي باكتسابها قيم وعادات وسلوك ومثل. فالأناوية هي التمركز حول الذات؛ أي رؤية الشخص للعالم من خلال نفسه، وتحوّل في حالتها المتطرفة إلى مرض. أما النّرجسيّة فليست حب الذات فقط، لأن هذا الحب مطلوب، بل ضروري. فالذي لا يحب ذاته لا يستطيع أن يحب الغير، بل نحب الغير من أجل ذاتنا وليست ذاتهم. لذا فإن ما يذيعه الفنانون ونجوم الرياضة والمودة والطبخ عن ذاتهم لا يعد نرجسيّة. والأشخاص الذين يدمنون الحديث عن ذاتهم أو يغيرون، باستمرار، صورهم وبروفايلاتهم في مواقع الشبكات الاجتماعيّة أو يصورون أنفسهم بأنفسهم ويبثون ما يصورونه في مواقع الشبكات الاجتماعيّة ليسوا نرجسيين، بل يحبون ذاتهم فقط.

فعالم الأمراض العقلية سارج تسيرون يعتقد أن الناس كانوا يحتفظون بهويتهم الوحيدة في المنتصف الأول من القرن العشرين. فالعامل اليديوي يحتفظ بلباسه المميز ويظل عاملاً بزيه حتّى وإن قضى سهرة في قاعة الأوبيرا. والبرجوازي يظل في لباسه البرجوازي حتّى وإن كان يتنزه في الطبيعة. لكن بعد النصف الثاني من القرن العشرين تغيرت الأمور، وأضحى كلّ شخص يلبس حسب مزاجه. فقد يرتدى بذلة الرياضة دون أن يكون رياضياً، وبذلة راقية من أشهر الماركات العالمية دون أن يكون ثرياً. والكلّ يعلم أن الأمر ليس سوى لعبة تتحكمها الرغبة في بناء صورة لنا حتّى من خلال اللباس. فهويتنا لا تتغير باختيارنا الثوب الذي نرتديه. فعندما نرتدي لباساً ونقف أمام المرآة فنحن لا نريد أن نتنكر، بل نبحث عن سبيل لاكتشاف ذاتنا أكثر. لماذا؟ لأننا نحبها.

ويذهب البعض إلى الاعتقاد بأن حب الذات كان المحرك الأساسي للحضارة الغربية، لكن المشكل في بعض أبناء هذه الحضارة أنهم يحبون أن يكون من يحبونهم مثلهم تماماً، وهذه قمة النّرجسيّة، مثلما قال الكاتب البريطاني جورج نورمان دوغلاس إن لم يخن ذاكرتي، عفواً، إن لم تخني الذاكرة! لقد صدق من قال كلّنا نحمل شيئاً من تواضع المتنبي.

## ❖ أبطال قصة الطاولة وضحاياها ❖

ليسمح لي الشاعر والناقد التونسي، منصف الوهايبي، أن ألومه على مقاله الذي استعرض فيه أحداث القصة القصيرة الموسومة "الطاولة هي الطاولة"؟ لقد حفزني على قراءتها. ويا ليتني ما فعلت. فرغم أنها من نسيج الخيال الذي يتقاطع مع الواقع، بهذا القدر أو ذاك، إلا أنني اعتبرتها واقعية جداً رغم تتقاطعها مع الخيال. فزعزعت كياتي. والسبب في ذلك أنها دفعتني، أكثر من المرة، إلى التوقف للتفكير بالصوت المسموع وأتساءل: هل أصيب الناس بما أصاب الشيخ بطل القصة المذكورة. لكن ماذا أصابه بالضبط؟

"الطاولة هي الطاولة" قصة قصيرة من تأليف الكاتب السويسري "بيتر بيخسّل" صدرت ضمن مجموعة قصصية للأطفال. نقلها المترجمان كلود ميار ومارك شوير إلى الفرنسيّة عن اللّغة الألمانية في 1971. وتحكي عن شيخ طاعن في السن لا يملك من متاع الدنيا سوى غرفة تحتوي على كرسيين وطاولة، وزَربيّة وسرير وخزانة، ومنبه، وألبوم صور، ومرآة و"وبورتري". وكان الروتين يستهلك ما بقي له من أيام في دنياه. فحياته التي تعاني من قحط العلاقات الاجتماعيّة بدأت تتآكل بفعل الوحدة والرتابة والملل. فخاطب نفسه قائلاً: إنها الطاولة ذاتها التي تعودت أن أراها، والكرسيان هم ذاتهما، والسرير هو نفسه، والمرآة هي عينها التي لا تتغير.

فكر ملياً في هذا الأمر الذي يبدو أنه اكتشفه لأول مرة واتّخذ قراره قائلاً: لابد أن تتغير كلّ هذه الأشياء بدءاً من اليوم حتّى تغير حياتي. وهكذا قرر أن يسمى السرير "بورتري"، والطاولة زَربيّة، والكرسي منبهاً، والجريدة سريراً، والمرآة كرسياً، والمنبه جريدة، والزَربيّة خزانة، والصُورَة طاولة، وألبوم الصور مرآة. وبهذا أصبح الشيخ يعبر عن بداية يومه بالقول، على سبيل المثال: "نمت فوق "البورتري" إلى غاية الساعة التاسعة، فرنّ "ألبوم الصور"، فاستيقظت ووقفت فوق الخزانة حتّى لا تبرد رجلاي." لقد وجد الشيخ هذا الأمر مسلياً فراح يضحك بصوت مرتفع إلى درجة إزعاج جيرانه. فنهروه بدقهم على جدار بيته.

واصل الشيخ تسليته. فاشترى كراساً وقلما وبدأ بتدوّين كلماته المستبدلة. فحفظ الأسماء الجديدة لكلّ الأشياء المحيطة به والتي تخطر على باله. ونسي في الوقت ذاته أسماءها الحقيقية. لقد امتلك لغته الجديدة.

انتهت هذه القصة دون أن يخبرنا كاتبها هل أن هذه اللعبة المسلية قد أفضت إلى صمت الشيخ الأبدي لأن اتصاله

بالغير قد توقف بفعل تعطل الكلمات التي استبدل معانيها أو المعاني التي غير كلماتها. بيد أنه دعا القارئ إلى القيام بالتجربة ذاتها والسعي إلى تغيير معان بعض الأشياء بعد استبدال مسمياتها.

لست أدري عزيزي القارئ ما وقع هذه القصة عليك؟ وأصارحك القول إنها غيرتني كثيراً، ودفعتني إلى التزام الحذر من حديث الغير. حيث يتخيل لي أن بعضهم إما تقمصوا دور الشيخ المذكور أو لبوا دعوة الكاتب "بيتر بيخسّل" وخاضوا التجربة ذاتها التي قام بها بطل قصته. فعندما استمع إلى أحدهم يتحدث عن "الانتخابات" و"الديمقراطية" و"حرية التعبير" أو"الحزب السياسي" أو "البرلمان" أو التلفزيون" أوالصحيفة، وأتساءل هل يقصد بها ما هو معروف ومتداول لدى العامة أو أنه خصها بمعان مختلفة لأنه استبدل مسمياتها.
أعتقد أن القصة المذكورة لا تطرح مسألة لسانية محضة، بل تثير قضية ثقافية وسياسية. فحظ هذا البطل أنه عاش في مجتمع قد يحكم عليه بالصمت الأبدي لأنه لن يجد من يفهم كلامه. لكنه لو عاش في مجتمعنا سيفهم، وربما يجد من يصفق له إعجاباً ببلاغته! والسبب في ذلك ليس لأننا شعب نعيش في عالم الاستعارة وبه. وأن كلّ واحد منا يسعى إلى تحقيق ذاته في الكلام، بل لأن اتصالنا اليومي أو الرسمي ليس صريحاً بل ضمنياً. أي أن المعنى في اتصالنا لا يكمن فيما نقوله، بل فيما لا نتلفظ به. إننا نلف وندور حتّى يفهم المتصل القصد من حديثنا.
قد يقول قائل إن القصة المذكورة تنطبق على المجتمع الذي صدرت فيه لتبشر بهيمنة اللّغة المخدَّرة و"المصحَّحة" سياسياً. بيد أن من يؤمن بنظرة الكاتب أوجين يونسكو إلى اللّغة يعتقد أن هذه القصة تجسد خصائص اللّسان الذي يقول عنه أنه لم يعد وسيطاً أميناً لنقل أي شيء على الإطلاق، وإنما أصبح شاهداً من شواهد العبث على وجود قائم. فمنطق هذا العبث جعل بعضنا أبطال هذه القصة والبعض الآخر ضحاياها. والقليل من هؤلاء الضحايا يعي ذلك.
ألم تلاحظ عزيزي القارئ أنني لم أتمكن من الخروج عن منطق الاتّصال الضمني الذي يتحكم في ثقافتنا؟

## ❖ الإملاق الثقافي ❖

مات برداً وجوعاً في إحدى الأرصفة بالقاهرة. ولم يتعرف عليه أحد في المشرحة إلا بعد أيام من موته! هذا ليس فصلا من مسرحية "موت بائع متجول" لآرثر ميلر، بل إنها نهاية مسيرة مؤلف رواية "راحيل": الروائي والشاعر والفنان التشكيلي السوداني محمد حسين بهنس. وقبله بأشهر انتحر الصحافي والناقد السينمائي والسيناريست اللبناني نصري مكاوي، الذي لم يكن يعاني من انهيار عصبي أو مرض مستعص. لقد انتحر لأن الفاقة امتدت إليه بعد أن صدت أبواب العمل في وجهه وهو في السبعين من العمر. فعاش دون مورد رزق. وعجز عن شراء علبة دواء لأخته المريضة التي يعيلها.

لنبتعد عن كلمات الجزع والتأبين، وننصرف عن الكتابات المشحونة بالهاجس الوجودي الذي يوازن بين التفريط في الحياة التي تتطلب قدراً من الشجاعة، والعجز عن المواجهة الذي يحمل قدراً من الجبن. ونعترف أن انتحار المثقفين أو موتهم جوعاً أو برداً أو يأساً يعجز عن إخفاء ذوبان الثّقافة في التسلية والترفيه، وموتها البطيء في حياتنا. فوسائل الإعلام العربيّة ناءت عن الثّقافة أو لنقل تكاد تنتهي من طردها من ربوعها. والقنوات التلفزيونيّة طلقت الثّقافة ولجأت إلى بث برامج الطبخ والمودَة والألعاب والمنافسات. والمحطات الإذاعية حذت حذو القنوات التلفزيونيّة بفيض من الدردشة. أما المجلات الثقافيّة فقد سارت مودعة، الواحدة تلو الأخرى، في طريق الغياب. وكان آخرها مجلة الآداب اللبنانية التي لفظت أنفاسها على أمل العودة بعد ستين سنة من الجهد والعطاء. فأخذت بيد العديد من الشباب فأصبحوا كتاباً وشعراء ونقاداً مرموقين، وكونت أجيالا من القراء وأهل " الكتاب". والثّقافة في الصّحف اليومية انكمشت، هي الأخرى، بل غدت تختفي بمجرد أن يعبر الإعلان عن رغبته في التمدد على المزيد من الصفحات.

ولم تتعظ الصّحف العربيّة بتجربة ذاك البدوي الذي أسس صحيفة عربية اللّسان في المهجر. وراهن على صفحاتها الثقافيّة. فضمن بقاءها ومكنها من الصمود في وجه أعتى منافسة لأنه آمن أن للسياسية غليانها وشَططها. فقد تجمع حيناً وتفرق في الغالب. بينما الثّقافة تلم الذين يطلق عليهم مسمى "الجمهور النافع" ليس بالمعنى التجاري، بل بالمعنى الفكري. أي الجمهور الوفي والمؤثر والفاعل في مجال الأفكار والذوق.

قد يتساءل البعض قائلاً: لماذا استطاعت شعوب أوروبا الشرقية الإطاحة بالنظم الشمولية وتعيش مرحلتها الانتقالية دون إراقة الدماء، بل بالشموع والموسيقى والغناء، وهي التي عانت من مصادرة حرية التعبير والتنظيم لعقود؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تكمن في الثّقافة التي يُقال عنها إنها المظلة التي تحمي المجتمع من الانكسار. وعلى قول المخرج السينمائي العراقي: "عندما تسقط السياسية يسقط نظام، وعندما تسقط الثّقافة يسقط وطن".

قد يعترض البعض على ما سبق قوله، ويتهمنا باختزال الثّقافة في الانتاج الفكري والأدبي والفني. هذا إن لم يوسمنا بالجهل عندما يُعرف الثّقافة بأنها مجمل المعارف والمهارات الأساسية التي تمكن الفرد من التكيف مع محيطه المادي والاجتماعي وتطوره. إنها تشمل الأدوار، والنماذج، وأنماط المعيشة، والاقتناعات، والمعايير، والقيم، والرموز، والأفكار، والممارسات والطموحات. بهذا المعنى، يمكن القول إن وسائل الإعلام لا تستطيع أن تمارس وجودها دون الثّقافة. فكلّ ما تنشره يُعّد ثقافة، بشكل أو آخر، حتّى الأخبار التي تغذي تفاعلنا الاجتماعي، وتساهم في تشكيل شخصيتنا وتعمق معارفنا، وتقود أفعالنا.

إذاً، لنتساءل عن هذه الثّقافة في منتجات المؤسسات الإعلاميّة في بلدنا ونحكم. لقد عجزت بعضها عن إثراء معارفنا الطبية والعلمية، بل حتّى اللّسانية والجغرافية. قد تذكر اسم بلديات جزائرية دون أن تحدد موقعها أو حتّى الولايات

التي تنتمي إليها، ولا الجزر والبلدان الأجنبية. وتذكر أسماء أشخاص جزائريين أو أجانب دون أن تعرفنا بهم. هذا بصرف النَّظَر عن فقر المواضيع التي تتطرق إليها، والتي تختصرها في الاغتصاب، والدعارة، والمخدرات والشعوذة، والتي لا ندعو إلى تحريم تناولها، بل نطلب فقط بعدم التجارة بها باسم الإعلام.
فالتجارة الإعلاميّة بالدعارة هي أقبح من ممارسة هذه الأخيرة. فبعض الصّحف الجزائريّة الرصينة تناولت هذه المواضيع بدون تهويل وإثارة. وسردت مآسي واستجوبت مختصين في علم الاجتماع وعلم النفس حللوا وفسروا بدون تنديد ولا شجب ولا ضجيج أجوف، ودعوا المجتمع وهيئاته إلى النَّظَر في المرآة وعدم ممارسة سياسة النعامة أو الاستغراب مما يجري في بلدنا.
أخيراً، نتساءل: ما مصير الشباب الذي يدمن قراءة الصّحف التي تقتات من المواضيع المذكورة؟ وكيف يكون سلوكه إذا كان يتغذى من إملاق وسائل الإعلام الثقافي. فلا يعرف ثقافته التقليديّة ولم ينل من "فسيفساء" الثّقافة التي تقدمها وسائل الإعلام المختلفة عن السينما، والمسرح، والموسيقى والفنون التشكيلية والرواية والشعر والقصة إلا الفضائح والنميمة. فشكراً للانترنت التي تمنعنا من التشاؤم.

## ❖ أين الجمهور؟ ❖

بدأت مسرحية "بودي غارد" المصرية عرضها متأخرة كالعادة. وضجت مدرجات مسرح الهواء الطلق بالمركز الثقافي العيدي بالشباب الذي أتى بعدّته المعهودة التي يصطحبها معه في كلّ تنقلاته إلى ملاعب كرة القدم. فتعالى صياحه وصفيره. وارتفعت الأهازيج التي يرددها مناصرو فرق كرة القدم طيلة مدة عرض المسرحية! وقد شجعت رداءة صوت الممثلين المنبعث من مكبرات الصوت الشباب على المضي قدماً في هرجهم ومرجهم. ففي هذه اللحظة تذكرت المرحوم عبد القادر علولة، وخلته يتقلب في قبره غاضباً، وهو يتمتم قائلاً: (لا لا هذا ليس مسرح الحلقة الذي تحدثت عنه).

انتهى العرض المسرحي مثلما بدأ، وخيل لي أنني كنت في ملعب مصطفى تشاكر بالبليدة أشاهد مباراة في تنس الطاولة وليس كرة القدم! وتساءلت في سري: أيعقل أن تفقد الجزائر تقاليدها في تنظيم العروض المسرحية؟ ألم يعد الشباب الجزائري يفرق بين متابعة مباراة في كرة القدم في مدرجات الملاعب ومشاهدة عرض مسرحي؟ وكيف أضعنا الجهود المضنية التي بذلها الجيل السالف من أجل تشكيل جمهور مسرحي؟
يروي الباحث حسن تليلاني أن أبا المسرح الجزائري الراحل "علالو" استطاع أن يجمع ألفاً وخمسمائة متفرج دفعوا التذاكر لمشاهدة أول عرض بعنوان "جحا" في منتصف شهر أفريل من العام 1926 بقاعة "الكورسال" بباب الوادى! ومهما خففنا من المبالغة في هذا العدد، فإنه يفصح عن عجز أي مخرج مسرحي في جذب العدد ذاته من الجمهور، مما

يبيّن العمل الشاق الذي قامت به أجيال من الفنانين الجزائريين من أجل إرساء الفن الرابع في بلادنا، وترسيخ تقاليد العرض المسرحي في المجتمع الجزائري. ففي هذا الصدد يذكر الفنان طه العامري أن العرض المسرحي الجزائري كان يرفق دائماً بحفل موسيقى في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي. فالناس يأتون لمشاهدة العرضين معاً. فالموسيقى كانت تستغل لتشجيع الناس على دخول المسرح، وتعويدهم على ذلك. وقد استمر هذا التقليد إلى غاية 1955. ويواصل قائلاً: من أجل الحفاظ على جمهور المسرح، وتمتين علاقته بالعرض المسرحي كنا نحترم مواعيد الموسم المسرحي الذي يبدأ في شهر سبتمبر ويختتم في 15 ماي من كلّ سنة! ونضطر إلى تغيير المسرحيات كلّ مرة حتّى نرضي الجمهور الذي يكف عن القدوم إلى المسرح إذا استمرت مسرحية واحدة في العرض لمدة زمنية طويلة. فالرهان كان في ذلك الوقت يتمثل في تطوير العرض المسرحي حتّى لا يفقد المسرح جمهوره في ظل مضايقات السلطات الاستعمارية. وبالفعل، فقد تمكن المرحوم محي الدين بشطرزي من تشكيل جمهوره الذي كان يقدر في تلك السنوات ما بين 700 و800 متفرج دائم!

إن تزايد عدد سكان الجزائر اليوم، وتعدّد مسارحها، وارتفاع مستوى معيشة أبنائها مقارنة بمواطنيهم في العهد الاستعماري، وارتفاع مستوى تعليمهم، وتزايد وسائل النقل وتنوعها، وتعدّد وسائل الإعلام التي تروج للعروض المسرحية التي تقدم في كثير من الأحيان مجاناً، كلّها عوامل ترافع لصالح احتمال زيادة عدد رواد المسرح في بلادنا. لكن الواقع يؤكد عكس ذلك، فبعض المسرحيات تعرض في مسارح شبه خاوية أو أمام جمهور قليل العدد. فأين ذهب الجمهور؟

الأدهى أن هذا السؤال ينطبق، أيضاً، على جمهور السينما. ففي 1962 كان عدد قاعات السينما يقدر بحوالي 432 قاعة. وكانت الجزائر تستورد ما بين 350 و400 فيلما من كلّ بلدان العالم تقريباً. وتراجع عدد هذه القاعات في 2000 إلى 15 قاعة فقط في كامل التراب الوطني. وبالمقابل تزايد عدد الجزائريين، خاصة من الشباب، الذين لا يعرفون ما معنى مشاهدة فيلم سينمائي في قاعة مظلمة! فيمكن أن نستعيد القاعات التي ورثناها عن الاستعمار ونجهزها بأحدث تكنولوجيا رقمية، لكن أين الجمهور؟ قد يقول البعض مستنكراً إن الجمهور سيأتي إذا كانت القاعة ملائمة والفيلم جيداً. لكن أي الجمهور؟ هل الجمهور الذي لا يفرق بين مشاهدة فيلم ومتابعة مقابلة في كرة القدم؟ فالجمهور لا يتشَكّل في لحظة ولا بالمهرجانات "الفلكورية"، بل نتيجة لممارسة ثقافية ترسخها التقاليد. فيمكن أن نمول الأفلام السينمائية ونشارك بها في المهرجانات العالمية لكن لا أحد يشاهدها في الجزائر! لا أعتقد أن هناك من يجرؤ على اتهام المفكر "فرانز فانون" بالجنون لأنه كان يعرض أفلاماً سينمائية في المصحات العقلية بالبليدة ووادي عيسي بتزي وزو في أثناء الثورة التحريرية؟ فبعد أكثر من ربع قرن أصبحنا نوظف كلّ الحجج لحرمان "العقلاء" من مشاهدة فيلم سينمائي.

## ❖ أسلاك الفكر الشائكة ❖

يتساءل الفيلسوف "أوليفي رازاك " في مؤلفه الموسوم "التاريخ السياسي للأسلاك الشائكة" الصادر في 1999، وأعيد طبعه أكثر من مرة، عن سر الاستمرار في استخدام الأسلاك الشائكة في مختلف بلدان العالم في ظل اللجوء الواسع للأقمار الصناعية لرصد كلّ ما يدب في فوق سطح الأرض وما يكمن في باطنها من ثروات طبيعية، وانتشار الاستخدام الشامل لتعيين مواقع الأشخاص عبر هواتفهم الذكية، الكشف عن كلّ شيء متحرك مربوط بمنظومة اتصالية GPS، والاستعانة المتزايدة بكاميرات المراقبة الموصولة بشبكة الاتّصالات، وتزايد الاعتماد على البطاقة البيومترية للتثبت من هوية الأشخاص، وعلى ملاحقة الأشخاص عبر مواقع اتصالهم الاجتماعي؟

يذكرنا هذا الفيلسوف بأن المزارع الأمريكي جوزيف غليدن هو أول من اخترع الأسلاك الشائكة لتسييج أرضه الزراعية في 1874، حيث لم يقم سوى بتزويد الأسلاك العادية المعروفة بعقد مشوكة. وقد استحوذ الجيش الأمريكي على هذا الاختراع فعمّم استخدامه في العديد من البلدان. ففرنسا، على سبيل المثال، أنشأت خط ماجينو من الأسلاك الشائكة خلال الفترة الممتدة من 1828 إلى 1940 لتحصين حدودها مع دول الجوار: ألمانيا، بلجيكا، وسيوسرا، وإيطاليا. وقامت المجر بإنجاز ستار مماثل للحد من أي تسلل من وإلى النمسا. فكان هذا فاتحة الحديث عن الستار الحديدي بين الدول الشرقية والدول الغربية. وكثف استخدامه في الحرب العالمية الأولى لحماية المتاريس. وقام الجيش الفرنسي بمد خط من الأسلاك الشائكة على طول شريط من الألغام، سمي خط شال، نسبة إلى أحد جنرالاته في 1959 لمنع إمداد الثورة الجزائريّة بالسلاح من تونس.

يمكن للبعض أن يستنتج بسرعة بأن الأسلاك الشائكة تشَكّل امتداداً تاريخياً للجدران والأسوار التي كانت تفصل الشعوب منذ 4000 سنة خلت. فكلمة MURUS""؛ أي جدار في اللّغة اللاتينية تعني الحاجز الذي يحمي سكان المدينة من الهجمات والفوضى الخارجية، ويفصل الطيبين عن الأشرار.

وقد ارتبطت الأسوار بالسلطة المركزية. واندثارها يعني انهيار الامبراطوريات، كما هو شأن الإمبراطورية الرومانية. لذا يمكن تفسير استمرار هذه الأسلاك في الوجود طيلة 140 سنة بكلفتها الرخيصة، وسرعة تنصيبها على طول يزيد عن الآلاف كلم مقارنة ببناء جدران الحجر والاسمنت المسلح. هذا إضافة إلى مرونة استخدامها لتلبية مختلف الحاجيات، إذ نراها منتشرة في المدن والقرى في جلّ بلدان العالم سواء لترسيم حدود المراعي أو حماية الممتلكات الخاصة أو إبعاد البشر والحيوانات عن حقول الألغام، أو تحصين المصانع التي تنتج مواد خطيرة ومحطات الطاقة النووية، أو تعزيز جدران السجون والمعتقلات والثكنات.

إن هذا الاستنتاج ينزاح عن الإجابة عن السؤال المطروح الذي يوحي بأنه من المفروض أن تدخل الأسلاك الشائكة المتاحف لأن التكنولوجيا الحديثة تجاوزتها، وأحسن مثال على ذلك هو انتشار ردرات الإنذار المبكر، ولجوء رعاة البقر إلى متابعة قطعانهم عبر الأقمار الصناعية.

ناهيك عن القول إن منطق هذه الأسلاك لا يتناغم مع خطاب العولمة الذي يروم الانفتاح وإلغاء الحدود أمام تدفق السلع وانتقال البشر. ليس هذا فحسب، بل إن الاستنتاج المذكور يتجنب التطرق إلى البعد الرمزي للأسلاك الشائكة. فوظائف الحماية، والعزل، والتَحَصُّنْ، والمنع التي تقوم بها هذه الأسلاك لا تستطيع إخفاء طابعها العدواني والعنيف خلافاً للأعمدة الخشبية التي كانت تقوم بالوظائف ذاتها. وهذا ما حدا بالفيلسوف المذكور إلى التأكيد على أن ما ينطبق على الحيوان أصبح يُعمّم على الإنسان! فهذه الأسلاك تختزن قيمة تستر التمييز والتراتيبية والإقصاء. فالتاريخ يعلمنا بأن قيام المستعمر الغربي بتسييج مراعي سكان أمريكا الأصليين أدى إلى هجرتهم وفناء ثقافتهم.

ليت المربين والمثقفين والساسة اهتموا أكثر بالصور النمطية STEROTYPES التي تمارس ما هو أخطر من الأسلاك الشائكة في الفكر. فهذه الصور تعرف بأنها بُنَى ذهنية مستقرة ومتواترة في وسائل الإعلام والإعلان والثقافات الشعبيّة تُمكّن الشخص أو الأشخاص من الحكم على الغير القادمين من ثقافة مختلفة ببعض الصفات والأحكام التي تنتهي إلى إنتاج نماذج فكرية ذات طابع عنصري وتمييزي. وحتّى وإن كانت هذه الصور النمطية ترفع من شأن البعض فإنها تحقق بعضاً مما ترومه الأسلاك الشائكة من وظائف: حماية الذات وإراحتها وطمأنتها، وتسييج البعض وعزلهم وحتّى جرحهم. وتَؤُول، في آخر المطاف، إلى اختزال التفكر وتبسيط الظواهر والسلوك والمواقف إلى درجة شل التَّفْكِير فيها.

يرى البعض أن الصور النمطية هي دلالة عن الجهل، ويراها البعض الآخر ضريبة التنوع الثقافي في العالم وفي بعض الدول. لكن مهما اختلفت النَّظَرة إلى هذه الصُورَة فقد أدركت بعض الدول خطورتها وحاولت أن تعلم أطفالها كيف يرصدونها في وسائل الإعلام والإعلان ويتخلصون منها في عالم يزعم بمباهاة أن شبكة الانترنت جعلت البشر يلتقون ويتعارفون إلى بعضهم دون حواجز ولا أسلاك شائكة.

## ❖ خرائط الجغرافيا، خرائط الفكر ❖

يذكر الفيلسوف المغربي محمد عابد الجابري، رحمه الله، عن رحلته إلى اليابان ما يلي: من الأمور التي أثارت انتباهي ودهشتي بمجرد دخولي فندق بطوكيو خريطة العالم المعلقة فوق جدار مكتب الاستقبال. فوضع العالم فيها يختلف

عن وضعه في الخرائط التي ألفناها. ففي خرائطنا المعلقة على الجدران يقع حوض البحر الأبيض المتوسط في الوسط، في مركز العالم. بينما تقع اليابان وجيرانها في الطرف الأقصى من جهة الشرق. أما خريطة الكرة الأرضية في اليابان فهي عكس ذلك. إذ يقع اليابان وجيرانه في الوسط، في مركز العالم.
وقد وجدت صعوبة في تحديد مكان المغرب فيها. فالمغرب، الذي يقع على الخط الوهمي الذي يقاس به الزمن والمعروف بخط غرينتش في بريطانيا، احتل نهاية العالم من الغرب. بينما احتلت أمريكا بدايته من الشرق. ويواصل عابد الجابري حديثه قائلاً: في هذه الأثناء تذكرت الخريطة التي وضعها الإدريسي، الجغرافي العربي القديم، والتي علقت في واجهة المدرج الذي يحمل اسمه في كلية الآداب بالجامعة في الرباط. فقد كان الجنوب بها يقع في الجهة العليا للخريطة بينما الشمال يقع في الجهة السفلى. فقلت لنفسي غريب لا يوجد مركز العالم.

ففي زمن الإدريسي كنا نحن مركز العالم، وبعد ذلك ومنذ ثلاثة قرون أقصتنا أوروبا من المركز إلى الأطراف. وها هي اليابان ومعها الصين والشرق الأقصى تبنى مركزيتها انطلاقاً من تصحيح وضع خريطة العالم على جدران فنادقها وكأنها تريد أن تقدم لروادها من المسؤولين ورجال الأعمال والسياح من مختلف بقاع العالم صورة وضعها في المستقبل.

قد يختلف أتباع الفيلسوف الفرنسي ميشال فوكو مع الاستنتاج الذي توصل إلى الجابري، إذ أنهم يرون أن هذا المثال يكشف، بشكل لا يخلو من الوضوح، أن تَمَثُّل العالم قائم على ارتباط المعرفة بالسلطة. ويؤازرهم في ذلك أتباع المدرسة التي اصطلح على تسميتها بما بعد الاستعمار، الذين يعززون موقفهم هذا بدراستهم للإنتاج الأدبي والفني الغربي.
ويمكن أن نذكر، في هذا الصدد وعلى سبيل المثال، رواية ثمانية أيام حول العالم للكاتب الفرنسي جيل فيرن التي رسمت خريطة العالم، بشكل أدبي وترفيهي، وفق النَّظَرة الاستعمارية السائدة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر والتي رسخته المركزية الأوروبية. ولم تتحرر الخرائط الجغرافية من نتائج ارتباط المعرفة بالسلطة حتّى في أفلام كارتون "والت ديزني" التي رسمت بطلتها البطة دولاند ديك خريطة دول جنوب أمريكا!
ويرى بعض الباحثين أن الأمر يتجاوز علاقة السلطة بالمعرفة. فالخريطة الجغرافية هي جزء من تمثلات الفكر للواقع. والاختلاف في التَّفْكِير بين البشر يعبر عن تباين في طرق الاستلال والتحليل والاستنتاج والتعبير التي تجسد تباين نظرتهم لذاتهم، ولغيرهم، وللعالم، والكون، أي أن حياتنا الثقافيّة تتدخل، بقوة، في تحديد طريقتنا في التَّفْكِير وفي فهم الظواهر الطبيعية والاجتماعيّة. وفي التعبير عن مشاعرنا وأحاسيسنا.

ففي هذا الصدد يمكن أن نفهم لماذا يفتقر الأدب الصيني إلى المأساة والملحمة. فثنائية الخير والشر التي كانت وما تزال محرك الأدب الغربي لا وجود لها في الأدب الصيني، ولا مفهوم المحاكاة. لكن التراث الاستعماري، والمركزية الأوربية نمطا القيم والمعايير الفنية والجمالية. ففي هذا الصدد يعتقد الكاتب الياباني جونيشيرو تانيزاكي أن اليابان تخلت عن مصدر مهم من مصادر القيم الجمالية في ثقافتها وهو الظل لتتبنى قيماً ثقافية غربية عنها تفضل الأضواء الساطعة.

وعالم النفس الأمريكي، ريتشاد أي بنيست، بذل جهداً كبيراً لفهم الاختلاف في أساليب تفكير الشعوب الأسيوية والغربية في كتابه الموسوم "جغرافية الفكر: كيف يفكر الغربيون والآسيويون، ولماذا؟" الصادر في 2003. وقد قاده هذا السؤال إلى المطالبة بمراجعة أسس التَّفْكِير الإنساني التي أرستها فلسفة الأنوار، والتي تنص على أن أنماط الفكر البَشَرِيّ واحدة أينما كان البشر في الغرب أو الشرق. وأن طبيعة الفكر البَشَرِيّ كونية وكلية. فحسب الفلسفة المذكورة أن الناس يفكرون ويستقرأون الواقع وفق منطق واحد، حيثما كانوا ومهما كانت ثقافتهم. وأن رؤيتهم للعالم واحدة. وإذا كان الكثير من الناس يشاطرون عالم النفس الأمريكي فيما ذهب إليه، فالقليل منهم يرى أن الأحداث التي يعيشها عالم اليوم تدعونا إلى التَّفْكِير والبحث في السؤال التالي: لماذا كفت بعض الشعوب عن التَّفْكِير أصلا؟

## ❖ رسالة اعتذار إلى أَبي تَمَّـام ❖

معذرة أَبَـا تَمَّـام، كنا نعتقد أنك لم تسأل سوى شاعر اليمن، عبدالله البردوني، منذ نصف قرن تقريباً، عندما قال:

مَاذَا جَرَى.. يَـا أَبَـا تَمَّـام تَسْأَلُنِـي؟ عَفْوَاً سَـأَرْوِي .. وَلا تَسْأَلْ .. وَمَا السَّبَب

لكنك اليوم تسألنا جميعاً عما جرى لنا؟ وما السبب الذي أدى بنفر من قومك إلى تفجير تمثالك في شهر فبراير 2014 بالموصل، بعد أن أقدموا على الفعل ذاته بتمثالك في درعا بسوريا؟

لن يفيدك قولي أن من فجر تمثالك هو ذاته الذي قطع عنق تمثال أبو العلاء المعري في معرة النعمان في محافظة أدلب السورية. وهو الذي نسف تمثال الشاعر محمد الفوراتي في دير الزور. وهدم تمثال الموسيقي العبقري إبراهيم الموصلي، ودنّس قبر ابن الأثير صاحب كتاب الكامل. ولن أواسيك لو قلت لك إن تمثال الخليفة "أبو جعفر المنصور"، مؤسس مدينة بغداد، لقي مصير تمثالك بعد احتلال العراق في 2003.

هل تعتقد أن من نسف تمثالك يجهل أنك تخليت عن نصرانيتك التي ورثتها عن والدك لتعتنق الإسلام عن حب واقتناع. وأنك أحسن من خدم لغة القرآن؛ اللّغة العربيّة- لغة العين- كما تسمى اقتداءً بالخليل بن أحمد؟ لكن من أين لناسف تمثالك أن يعرف هذا الخليل، وهو لم يتصفح دواوين شعرك ليتأكّد من إبداعك وتجديدك للسان العربي. ربما

هذا التجديد هو الذي جنى عليك لدى قوم هُجن لسانهم.

ربما لم يغيظك تفجير تمثالك بقدر ما أثار شفقتك على مرتكبيه الذين خصهم المستشرق "رو أوليفيه" بكتابه "الجهل المقدس: دين بلا ثقافة"، لأنك أدرى أن علماء المسلمين القدماء كانوا حجة في الدين والرياضيات والكيمياء والفلك والبصريات والطب، واللّغة، والشعر، والموسيقى.

قد يبرّر البعض تفجير تمثالك وتماثيل غيرك بالقول إنها تمثل شكلاً من أشكال الشرك! فإذا كنت تعتقد أن زمن اللات ومناة والعزى قد ولى، فالبعض من قومك ما زال يراها ماثلة أينما اتجهوا، وفي كلّ مظاهر العمران والفن! ويعتقد أن التاريخ توقف ولم يبرح الجاهلية. أيعقل أن الذين نحتوا تمثالك، والذين تأملوه مليّاً منذ عقود، والذين حافظوا على الآثار الآشورية والبابلية، والرومانية، والإسلامية مشركون؟ لكن فهم الرمز وما يحيل إليه ليست في متناول كلّ البشر.

أعرف يا أَبَـا تَمَّـام أنك لم تبال بوسائل الإعلام التي تجاهلت مصير تمثالك لأنها إما غارقة في نشر النميمة بين الفنانين وتسعير غيرتهم، أو منهمكة في إذكاء نار الفتنة بين المسلمين.

إذاً، فلتغفر لهم جهلهم لأنك عشت في ظل التسامح الذي نفتقده اليوم. فأبو الطيب الكندي لم يصلب، ولم يستباح دمه عندما ادعى النُّبُوَّة. فجزالة شعره وبيانه أنست الناس اسمه، واحتفظوا بكنيته فقط: "المتنبي"، التي ما زالت تحملها شوارع بغداد، والرياض، والكويت.

ربما تعتقد أن هؤلاء القوم لا يشغلهم شاغل سوى تمثالك الذي يرمز إلى الماضي لأن لا مستقبل لهم. فعقدوا العزم على مسح الماضي من رموزه الفكرية والأدبية والثقافيّة والفنية. إنهم يناكفون بعض الفلاسفة الذين يزعمون أننا نستفيد من الفن أكثر من التاريخ، فأصدروا حكمهم بإعدام التاريخ والفن معاً.

ماذا لو عشت يا أَبَـا تَمَّـام في جمهورية كمبوديا التي استولى فيها الخمير الحمر على السلطة، فقضوا على حوالى 20% من سكانها! ومسحوا ثقافتها من إرث الماضي بكلّ ما يحمله من رموز ومعالم؟ لكن بعد أن ذهبت ريحهم قامت الأميرة الحسناء "بوفا دوفي" وزيرة الثّقافة، باسترجاع الثّقافة الكمبودية بكلّ مكوناتها دون أي إقصاء، بما فيها ثقافة الخمير الخمر. وكانت ترد على منتقديها بالقول إن ثقافة الخمير الحمر هي جزء من الثّقافة الكمبودية. وتسأل كيف نستطيع أن نقنع الأجيال القادمة بما فعله هؤلاء الخمير بشعبنا وتاريخنا وثقافتنا إذا مسحنا أثار وجودهم في كمبوديا؟ لو عشت في كمبوديا لحمت الأميرة الحسناء ذكراك. وحولت تمثالك إلى مزار يقصده أطفال المدارس وسياح العالم ليطلعوا على سيرتك ويقرؤوا عيون شعرك مترجماً إلى كلّ لغات العالم. لكن حظك أن أمتك جعلت من العنف أداة اتصال وصك وجود ولفت النَّظَر.

قد يلومني البعض على جزعي من جزّ رأس مصنوع من مادة الغرانيت أو الحجر في وقت تجزّ فيه الرؤوس بسبب

الاختلاف في اللباس أو الأكل أو الشرب أو اللّغة أو الرأي أو المذهب أو العقيدة. لهؤلاء أقول إن الجزّ واحد سواء كان جزّ الفكر أو البشر. والجزّ الأول يُشَرع الثاني.

هل لنا أن نواسي أنفسنا قبل أن نواسيك يا أَبَـا تَمَّـام، ونتفاءل رغم انتكاص الفكر؟ ألست القائل:

وما من شدةٍ إلا سيأتي ... لها من بعد شدتها رخاء؟

## ❖ عرس بغل ❖

لم أغتظ من المقارنة التي قام بها السينمائي صلاح سرميني بين الدورة الأولى لمهرجان وهران السينمائي، الذي انعقد في2007، والدورة الثالثة والعشرين للمهرجان الدولي لأفلام الهواة، الذي انعقد في قليبية بتونس، في الفترة الزمنية ذاتها تقريباً. والسبب في ذلك لا يعود لنضوب نخوتي الوطنيّة، بل لأن هذا السينمائي لا يعرف معنى "عرس بغل" في الثّقافة الجزائريّة.

حقيقة، لقد قرأ الكثيرون رواية المرحوم الطاهر وطار الموسومة بعرس بغل، لكن الكثير من الجزائريين لا يعرف المعنى الحقيقي لهذا العرس، ناهيك عن الأجانب، لأن المرحوم لم يتوقف ليشرح دلالاته في الثّقافة الجزائريّة بشقيها الشعبي والرسمي. لذا أجد نفسي مضطراً إلى شرحها بالمختصر المفيد. إن البغل حيوان هجين ليس حماراً ولا حصاناً، وعَاقِر. هذا ما يؤكده البياطرة ويعرفه عامة الفلاحين. لكن القليل من الجزائريين من يعرف أن "عرس بغل" هو استعارة للدلالة على الحفل الكاذب. ويعتقد الأقدمون أنه إذا كان أحد الزوجين عاقراً أو كلاهما، ولم يتبنيا طفلاً، يصطنعان عرساً مزيفاً يسمى عرس بغل. ويدعوان إليه الأهل والأصدقاء والجيران لمشاركتهما الفرح واسترجاع ما قدموه من هدايا. هذا هو معنى "عرس بغل" في الثّقافة الشعبيّة. فماذا عنه في الثّقافة الرسميّة؟ قبل الإجابة عن هذا السؤال نعود إلى ما كتبه صلاح سرميني عن المهرجانين المذكورين. وألفت انتباه القارئ الكريم إلى أنني لا أعيد نص مقال المقارنة كاملاً، بل أقتبس منه ما يدل على مراسم العرس فقط.

يتساءل صلاح سرميني قائلا: لماذا جاءت الدورة الأولى للمهرجان الدولي للفيلم العربي في وهران مخيبة للآمال على عكس الدورة الـ23 للمهرجان الدولي لأفلام الهواة في قليبية، علماً أن الأول مهرجان محترف، ينظمه محترفون، والثاني مهرجان هاو ينظمه هواة. الذريعة المُعلنة والمتوقعة تكمن في القول أن مهرجان وهران يحتاج إلى دورات أخرى من الخطأ والصواب حتّى يتفادى ارتباكاته البرمجية، والتنظيمية، بينما يتمتع مهرجان قليبية الهاوي بعمر مديد (23 دورةً دولية، و23 دورة وطنية على مدى 46 عاما).

ويضيف قائلاً: مهرجان وهران مهرجان مناسباتي واحتفالي تمّ تنظيمه وبرمجته على عجل، ربما قبل ثلاثة شهور وهي غير كافية لتنظيم مهرجان.

طغت أشكال كرم الضيافة على نشاطاته السينمائية المأمولة، فأزاحت بعضها، وألغت أخرى، وبسببها اختفى أي نشاط سينمائي بعد الثامنة، وأحياناً السادسة مساءً، وحاول المهرجان تقليد احتفاليات مهرجانات عربيّة أخرى دون أن يمتلك خبراتها في التوفيق بين نشاطها السينمائي والاحتفالي.

وكان الأحرى بمهرجان وهران التدقيق أكثر في قائمة ضيوفه. ويستطرد حديثه موضحاً: "من الملاحظات المؤلمة لأي ضيف مخلص للسينما فراغ القاعات الثلاث المخصصة للعروض إلاّ من جمهور وهراني عابر قاده الفضول وحده للدخول إلى قاعات كئيبة ليحتمي من حر الصيف، أو على أكثر تقدير، ليشاهد ما لم يتوفر له خارج إطار هذه الاحتفالية (كانت قاعات السينما قبل المهرجان مغلقة منذ سنوات)، بينما كانت الحفلات الليلية -بحمد الله- أكثر دقة، وتنظيماً، وانضباطاً، ومكتظةً، ونشيطةً، وعامرة بما لذ وطاب من أطعمة تشتاقها الأفواه الجافة والعابسة في شوارع المدينة. أما مهرجان قليبية، وعلى الرغم من صغره، وتواضعه، وإمكانياته المحدودة فهو دولي (بحق، على الأقل فيما يتعلق باختيارات مسابقتيه الدوليّة والوطنيّة. ويؤكد المتحدث ذاته قائلاً: وصلت حصيلتي في مهرجان قليبية إلى 90% من أفلام لم أشاهدها من قبل، إضافة إلى مشاهدة أفضل أفلام السينمائيين الهواة في تونس، وهي فرصة لن تتحقق في أي مهرجان آخر.
بينما كانت حصيلتي من مهرجان وهران 10% من أفلام لم أشاهدها سابقاً، وهي من الأفلام الجزائريّة الجديدة تحديداً، بينما شاهدت الكمّ الباقي (قصيرة، وطويلة) في مناسبات أخرى خلال السنوات الثلاث الماضية. وأخيراً يتساءل هذا السينمائي قائلاً: (ماذا يضيف لي كاظم الساهر والشاب خالد أو لأي ضيف آخر، فلم تكن حفلتاهما إلا إعادة لأغانيهما القديمة التي نشاهدها ونسمعها ليلاً ونهاراً في معظم القنوات العربيّة والأجنبية؟)

والسؤال المطروح ما هو الفرق بين الطبعة الأولى لمهرجان وهران السينمائي التي انعقدت في 2007 وطبعته في السنة الحالية؟ إذا اهتديت عزيزي القارئ إلى الإجابة الصحيحة ستدرك معنى "عرس بغل" في الثّقافة الرسمية الجزائريّة. لذا فلك حق الافتخار بما أصبحنا نملك من خبرة، منذ مطلع الألفية الحالية، في تنظيم هذه الأعراس. فسننظم مهرجاناً لموسيقى الجهجوكة في عنابة، وآخر لرقصة الصالحة في بسكرة، وسنقدم خبرتنا للكثير من الدول الصديقة في المستقبل القريب، مثل تنظيم مهرجان البلح في سبيريا، ومهرجان التين الشوكي في السويد.

## ❖ ما يقلق في الترفيه ❖

ما هو الترفيه؟ تختلف الإجابة عن هذا السؤال من شخص إلى آخر. فالتسوق لدى بعض النساء يُعد شكلاً من أشكال الترفيه والتسلية، وضرباً من العقاب بالنسبة لبعض الرجال إن لم يكن جُلّهم. وحَلّ معادلة في الرياضيات بالنسبة للبعض ترفيه، وشقاء بالنسبة للذين لا يملكون سوى ذكريات حزينة عن معانتهم في مادة الرياضيات أيام المدرسة أو الثانوية. ومشاركة الرَّبْع في لعبة "الدومينو" ترفيه يمتع الذين يمارسونها، ومضيعة وقت لمن يأنفها، وهكذا دواليك. إذاً هل من الصعوبة تحديد ما هو الترفيه؟ أبداً، يجيب المختصون بدليل أن كلّ محاولة لتعريف الترفيه في الثّقافة الغربية تحيلنا إلى أصل الكلمة اللاتينية في القرن السابع عشر، والتي تعني "إدارة الظهر أو الانصراف عن..." فالفيلسوف الفرنسي "بلاز بسكال"، الذي يُعد من الفلاسفة الأوائل الذين اهتموا بالترفيه، يعرفه بأنه ممارسة التهرب، وهي خاصية من خصائص وجود الإنسان. أي انصراف الإنسان عن التَّفْكِير فيما ابْتُلي به وإدارة ظهره للواقع الذي يكدره. ولعل الثّقافة العربيّة تختلف في فهمها للترفيه عن الثّقافة اللاتنينة. فكلمة الترفيه تحيلنا، في اللّغة العربيّة، إلى فعل رَفَّهَ ومنه اشتقت صفة رَفاَهِيَة.

فهل يمكن الاستعجال في الاستنتاج بأن الثّقافة العربيّة ترى الترفيه سمة وضع اجتماعي يقترن بمستوى المعيشة الجيد، أي الرفاهية؟ وهذا يعني أن المرفهين هم الذين يتمتعون بالترفيه دون غيرهم، وذلك لأن الترفيه يقتضي وقتاً يصرف خارج العمل. أما غير المرفهين فليس لهم سوى العمل، وبالتالي إنهم مقصون من الترفيه.

إن معاداة الترفيه أو تأثيمه ليست بنت أفكار اليوم.

ولو بحثنا عن أسبابها لوجدناها متعدّدة ومختلفة. فالفيلسوف المذكور المتشبع بالروح المسيحية ندد بالطريقة التي تجعل الترفيه يأخذ ما هو لهوي مأخذ جد. والأكثر من هذا أنه رأى في كتابه الموسوم "أفكار" أن الشيء الوحيد الذي يواسي بؤسنا هو الترفيه. لكن في الترفيه يكمن شقاؤنا لأنه يعيقنا عن التَّفْكِير في أنفسنا. وبدونه نعيش الملل. الملل الذي يدفعنا إلى البحث عن السبيل المفلح للخروج من وضعنا الصعب.

نعتقد أن رؤية هذا الفيلسوف للترفيه، والتي تعود للقرن السابع عشر، أصبحت متجاوزة. وما يؤكد تجاوزها هو زيادة عدد المقتنعين بصواب الشعار التالي: "لنتعلم بالتسلية" الذي أعطى للعب بعده التعليمي والتربوي. وأعاد النَّظَر في برامج المنظومة التعليمية وأساليبها التربوية. فالترفيه عبر اللعب لم يعد يعني الهروب من الواقع، بل اكتسب معاني أخرى تتمثل في الاستعداد لمواجهة الواقع والتصدي له. فإضافة لضرورته البيولوجية يطور اللعب ملكة التذكر، والانتباه، ويعزز شعور اللاعب بالمسؤولية، وينمي قدراته على سرعة اتخاذ القرار، ونقل الرموز والإشارات من لغة إلى أخرى.

لذا نلاحظ تراجع نزعة العداء للترفيه في حياتنا المعاصرة بعد أن تطورت الألعاب المختلفة وزاد انتشارها وازدهرت أنواع الفنون واتسعت جماهيريتها بتمدد أوقات الراحة من العمل، وظهور المركبات الصناعية لإنتاج التسلية سواء على صعيد عُدّتها التكنولوجيا أو مضامينها.

إن التراجع المذكور لا يعني بتاتاً زوال التوجس بمخاطر الترفيه وتداعياته على الإعلام والثّقافة والتربية، خاصة بعد أن ساهمت تكنولوجيات الاتّصال الحديثة في محو الحدود بين القطاعات المذكورة واللعب. وهيمنت الصُورَة على الاتّصال والثّقافة والمعرفة. فأضفت الطابع الاستعراضي على الكثير من الأفعال والأنشطة الجادة، مثل المودة، والتجميل، والطبخ، والغناء، والسياحة وحتّى النشاط السياسي. فالروائي البيروفي "ماريو فرغس ليوسا"، الحاصل على جائزة نوبل للأداب في 2010، يرى أنه حينما يتحوّل كلّ شيء إلى ترفيه يمكن للثقافة الحقّة أن تندثر.

فالأدب يرغبك في أن تعيش حياة أخرى لم تُمنح لك، ويجعلك تدرك أن العالم ليس على ما يرام. بينما "ماكينة" الترفيه تثبت لك العكس. وتخبرك أن العالم على أحسن ما يرام، وأننا هنا من أجل أن نتسلى. ويستطرد هذا الروائي قائلاً: إن التأثير التنويمي للترفيه على الوعي المنزوع من كلّ فكر نقدي أو تمردي يمكن أن يكون مأسويا على مستقبل البَشَرِيّة.

هل يمكن مشاطرة هذا الروائي في نظرته الفلسفية المتشائمة للترفيه؟ الإجابة يقدمها الجزائريون. فلنلاحظهم في رحلتهم السياحية خارج وطنهم إن اعتبرنا السياحة ضرباً من الترفيه. إنها تقرصهم لتذكرهم أن حياتهم ليست على ما يرام، ناهيك عن حالة بلدهم. أو لنستمع إلى الأهازيج التي يرددها الشباب الجزائري في مدرجات الملاعب في أثناء متابعاتهم لمباريات كرة القدم. أليست مشاهدة هذه المباريات شكلا من الترفيه؟ أهازيجهم تبيّن أن الترفيه لم ينسهم واقعهم. وربما هنا يكمن مصدر القلق من الترفيه.

## ❖ مُخَيِّلة الخطاب ❖

في الاحتفال باليوم العالمي للمرأة تتقاطع الكثير من الخطابات التي تحتفي بالمرأة وتمجد تضحياتها، وتؤكد حقوقها، وتندد بكلّ مساس بها. وفي هذا اليوم يوجه البعض أصابع الاتهام إلى المؤسسات الإعلاميّة التي تهمش المرأة وتبعدها عن دائرة صنع القرار داخل الوسيلة الإعلاميّة. وتقدم، لهذا الغرض، الاحصائيات التي تثبت قلة عدد النساء اللواتي يتقلدن مناصب المسؤوليات في مختلف المؤسسات الإعلاميّة. وقد ترى بعض الجمعيات النسائية أن تحقيق شعار المساواة بين المرأة والرجل في الحياة العامة والعمل والحقل السياسي يبدأ في المؤسسة الإعلاميّة التي تعطي المثل.

وقد تتعاطف بعض المؤسسات الإعلاميّة مع هذه الرؤية فيتنازل رجالها عن مسؤولياتهم في 8 مارس ليتركوا مؤسساتهم الإعلاميّة للنساء لإدارتها. ثم ماذا بعد؟ ينتهي هذا اليوم وتعود دار لقمان إلى حالها. وحتّى وإن امتد هذا اليوم، وأصبح أشهراً وسنوات فهل تتغير وضعية النساء داخل المؤسسة الإعلاميّة؟ إن الإجابة على هذا السؤال تأتي من التجربة التي خيضت، هنا وهناك، في مجال المناصفة بين الرجال والنساء في المجال السياسي والتي لم تؤد، بالضرورة، إلى تحسين صورة المرأة في المجتمع ولا إلى الدفاع عن حقوقها ومكتسباتها وذلك لأن وضع المرأة يتعدى وسائل الإعلام! قد يعترض البعض عن تبرئة هذه الوسائل من وضع المرأة في المجتمع، ويُحمّلونها مسؤولية تشويه صورتها والحط من قيمتها.

وهذا الاعتراض ليس جديداً لأنه بدأ يتبلور منذ الخمسينات من القرن الماضي على يد ثلة من رواد "مدرسة الدراسات الثقافيّة" التي اهتمت بتحليل مضامين الصّحف والمجلات والأفلام السينمائية والبرامج الإذاعية والتلفزيونيّة: الأخبار والمسلسلات، والإعلان واستخدمت عُدّة بحثية أنضجتها النّظريّات الماركسيّة والبنيويّة والسيميائيّة والتحليل النفسي لتعرية الخطاب الإيديولوجي المتلبد في ثنايا الكلمات والصور، والذي يستعبد المرأة، ويعيد إنتاج "كليشيهات" وصور نمطية تحوّل المرأة إلى مجرد سلعة ومتعة فقط.

وقد ساهمت الحركات النسائية، في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، في تعميق نقد وسائل الإعلام. وسلكت النهج ذاته الذي انتهجته المدرسة ذاتها ووظفت الأدوات البحثية عينها التي وظفتها من أجل الكشف عن مكمن الفكر الذكوري فيما تقدمه وسائل الإعلام المختلفة. وأعتقد أن هذا النقد قد استنفذ، وبلغ أفقه المعرفي، ولم يتجدد حتّى وإن اتجه مؤخراً إلى الانشغال بمفهوم الهوية الجناسية أو "الجندر" في منتجات وسائل الإعلام.

أعتقد أن "تشويه صورة المرأة واستعبادها" أكبر من أن يُختصر في وسائل الإعلام، رغم خطورتها، لأنه ينطلق من تصور جاهز لتأثير هذه الوسائل حيث يعتبره آلياً ومتطابقاً مع التعرض لمضامينها. ويغفل آليات تأويل الجمهور: القارئ- المستمع- المشاهد لما يستهلكه في وسائل الإعلام. وهي الآليات المرتبطة بالمُخَيِّلة أو التخيل والتي كان ضحيتها الفيلسوف الألماني إمانويل كانط، قائد الفكر التنوري والعقلاني، الذي لم ير في المرأة سوى جمال جسدها. وظل يرفض أن تناقشه في مؤلفاته لأنه يعتبرها غير أهل لذلك. وقد وقع ضحيتها الكثير من الأدباء فأعادوا إنتاجها! ألم يلجأ الشاعر والأديب الأمريكي ألن بو إلى قتل "شهرزاده" في حكايته عن "شهرزاد الثانية بعد الألف"؟ إن إظهار ذكاء المرأة حتّى عبر قصة خيالية يُعد جريمة في المخيلة التي ورثها عن عصر ما قبل الأنوار، كما رأت عالمة الاجتماع المغربية فاطمة المرنيسي، في كتبها: "العابرة المكسورة الجناح، شهرزاد ترحل إلى الغرب".

هل هذا يعني أن بعض الكتاب الغربيين الذين تشبعوا بالعقلانية والحرية والمساواة هم وحدهم الذين سقطوا ضحايا النزعة الذكورية؟ كلا، فالشاعر نزار قباني، الذي يوصف بأنه شاعر المرأة لأن نظرته لها لم تزغ عن مفاتنها الجسدية، غيّب والدته، الأنثى، في مذكراته. ولم يتحدث إلا عن والده الذي فتن بشخصيته، كما يثبت ذلك الناقد التونسي محمد لطفي اليوسفي. أما توفيق الحكيم، فقد تجاهل، هو الآخر، أمه في كتابة يومياته ليفسح المجال للحديث عن أبيه وتعلقه به. ولم يشر لها سوى بالتي ولدتني استنكافاً.

ولم يجد ما يذكره بها سوى عمال البناء، الذين أقاموا لمدة طويلة من أجل ترميم بيتهم، عندما أشادوا بطبخها! فهل يمكن القول إن هؤلاء وأمثالهم يعانون من ازدواجية الشّخصيّة في الفضائين العام والخاص أم نعتبرهما أنموذجاً لانفصال القول عن الفعل، والذي تحوّل، في نظر الناقد السعودي عبد الله الغذامي، إلى قيم ذهنية وسلوكية في ثقافتنا كلّها حتّى صرنا كائنات مجازية؟ إذا كان هؤلاء ضحية المخيلة فكيف نتعجب من السمسار الذي أبكى المرحومة فاطمة شبشوب عندما طلب منها إحضار ولي أمرها حتّى يوقع عقد إيجار شقتها؟ فهل كانت هذه المغربية المناضلة من أجل حقوق المرأة والمثقفة والأساتذة الجامعية التي وهبت حياتها لدراسة الثّقافة الشعبيّة تدرك قوة هذه المخيلة؟

## ❖ مذاق الموز ❖

الصّحف الفرنسيّة التي توصف باليمنية المتطرفة لا تحب وزيرة العدل الفرنسيّة السابقة "كريستين توبيرا"، بل تكرهها للون بشرتها. وهذا أمر معروف. لكن أن تذهب إلى حد وصفها بالقردة فهذا لم يكن متوقعاً قط. بالفعل، لقد افتتحت صحيفة "مينيت" الفرنسيّة صفحتها الأولى، يوم 13 نوفمبر 2013، بالعنوان التالي: ماكرة مثل قرد، توبيرا تجد موزتها! وتمادت في استعارتها الشاتمة في صفحاتها الداخلية تحت عنوان: لا نُعَلّم القرد المسن التكشير". وقد أثار هذا الشتم الجارح والعنصري جدلا واسعاً في فرنسا، التي يؤكد دستورها أن الجمهورية لا تميّز بين مواطنيها على أساس اللّون والعِرق والأصل والدين.

إنّ موجة العنصرية ضد العرب والأشخاص الملّونين، مثلما يقال، لم تقف عند هذه الدولة وحدها، بل اجتاحت العديد من الدول الأوروبية. ففي إسبانيا، مثلا، رُمِي اللاعب الإسباني بنادي برشلونا ذو الأصول البرازيلية، داني ألفيز، بموزة وهو فوق أرضية الملعب لتذكره بلونه الداكن، فأكلها. وقد أثار سلوكه هذا موجة واسعة من التعاطف معه، خاصة بعد أن غردت رئيسة البرازيل، ديلما روسيف، بتغريدة في موقع شبكة تويتر تنص على أن داني دلفيز رد بشجاعة وقوّة على العنصرية في الرياضية. وقد تحوّلت هذه الموجة إلى حركة واسعة مناهضة للعنصرية سميت بـ"آكلي الموز".

إن حادثة الموز التي انتقلت من فرنسا إلى إسبانيا استفزت صديقي الذي يسخر من كلّ شيء حتّى من نفسه،

فخاطبني سائلاً: ألم أقل لك إن البَشَرِيّة تنفض يدها من نظريّة "داروين" التي ترجع أصلنا إلى القردة؟ فالقوم الذين يقذفون غيرهم بالموز يقولون ضمنياً أنهم ليسوا ممن تشملهم نظريّة داروين! بعيداً عن المزاح، يدعو مائيل لو غاريك، أستاذ الفلسفة، إلى التعاطي بجدية مع حادثة قذف الموزة. فيقول: لا يمكن اعتبار هذه الموزة رمزاً كالتحية النازية، على سبيل المثال. إنها نفاية سقطت في الأرض فالتقطها اللاعب داني ألفيز. فهذا اللاعب التقط شيئاً ما كان له أن يسقط في ملعب كرة القدم. وهذه الموزة أقحمت العنصرية كمعطى ضمن المعطيات الأخرى التي ولجت لعبة كرة القدم. اللعبة التي أصبحت تتأثر، بشدة، بالتوترات التي تقع خارج الملعب. لكن هذا الفيلسوف لم يشر إلى كيفية التعامل مع الصّحف التي تقذف الموز في الساحة السياسية. فهل يتم تجاهلها واعتبارها من تفاصيل الحياة اليومية التي يعاني منها الأجانب أو المنحدرين من أصول غير أوربية حتّى لا تعيق اندماجهم في المجتمعات الأوروبية؟ وهل من الأفضل التعامل معها بمنطق ألكسندر المقدوني؟ لقد منع هذا الأخير جنوده من استهلاك الموز عندما غزا الهند لاعتقاده أنه ثقيل في الهضم ويضعف طاقتهم. وإن كانت حركة "آكلي الموز" تشاطر إسكندر الرأي في أن الموز عسير على الهضم سواء في السّياسة أو الرياضة، فعلماء التغذية يسمونه ملح الذكاء لامتلاكه قدراً كبيراً من مادة الفسفور. وهذا ينسف حجة العنصريين.

وترى العديد من الأساطير الآسيوية أن شجرة الموز شجرة الجنة لأن أوراقها تستطيع أن تغطي موطن الإثم، في جسد الإنسان، الذي ارتكبه في حياته. بيد أنها لم تخبرنا هل تستطيع قشور الموز أن تغطي إثم العنصرية في المجتمعات المعاصرة؟ لقد جعل "بودا" شجرة الموز رمزاً للهشاشة. وهو محق في ذلك لأن الموز الذي تقذف به الصّحف العنصرية قراءها يكشف عن حالة من الهشاشة والقلق والخوف من الآخر في بعض المجتمعات الغربية التي تعاني من ويلات الأزمة الاقتصادية. ألم تلد النازية من رحم الأزمة الاقتصادية العالمية؟

قد ننسى العنصرية وقصة الموز هذه، بعض الوقت، لأن الخطاب عن وسائل الاتّصال الحديثة يُنَوّمنا بالقول المجتر: إننا نعيش في قرية عالمية قربت بعضها ببعض، وعرفتنا إلى بعضنا. لكن بعض الصّحف، سامحها الله، تذكرنا بها. بل تقصفنا، كلّ مرة، بما تملك من موز. لكن هذا القصف، الذي يقصد به الإساءة لأبناء المستعمرات وكلّ الشعوب التي يقال عنها إنها ملّونة، يشتم كلّ الذين جمعوا الموز وأقاموا له جمهوريات. هذا ما يخبرنا به تاريخ شركة الفواكه المتحدة التي بدأت في احتكار إنتاج موز في دول أمريكا الجنوبية وتسويقه منذ نهاية القرن 19. ومن يقرأ كتاب "غارسيا ماركيز " عشت لأروي" لا يسأل عن مذاق الموز. " فمأساته في منطقة سنتا مرتا بكولومبيا، التي يسرد تفاصيلها، قد تصحح ما ترويه بعض الأساطير عن قاذفيه. وتؤكد أن الموز ظل رمز العار منذ القرن 19 إلى عصرنا الحالي.

## ❖ مع أبي العلاء المعري في مناماته ❖

من ينتهي من قراءة "رسالة الغفران" ليلاً يصعب عليه أن يأوي إلى فراش النوم دون أن تطارده أشباح الشعراء الذين شغلوا منامات كاتبها، أبو العلاء المعري. لذا حرصت على قراءتها صباحاً. لكن حرصي ذهب سدى، فلم يمنع الشعراء الذين التقى بهم خيال المعري، سواء في الجنة أو النار، وناقشهم في أشعارهم، مثل زهير بن أبي سلمى والأعشى وعبيد بن الأبرص والنابغة الذبياني ولبيد بن أبي ربيعة وحسان بن ثابت والشنفرى، وامرؤ القيس، وبشار بن برد من السيطرة على أحلامي. فحاولت أن أفلت من قبضتهم بإضافة بعض الشعراء المعاصرين، مثل:

مفدي زكريا، ومحمد العيد آل خليفة، ونزار قباني، ومعروف الرصافي، ومحمود درويش، وغيرهم، إلى قائمة من شملتهم رسالة الغفران، ولم أفلح. وأحسست أن المعري كان يسترق السمع إلى بعض الأبيات من شعرهم التي كنت أردّدها، ويضحك. وهو نادراً ما يفعل ذلك، كما يُروى عنه. فطلبت منه المساعدة ورفض قائلاً: لا نية لي في إصدار طبعة مُزيّدة لرسالة الغفران. فاعتقدت أن رفضه ينم عن تَوَجُّسه من أن يفتح باب السؤال عن منزلته هو شخصياً في رسالته، فهل يكون ضمن أهل الجنة أو النار، وهو السبب الأرجح الذي جعله يحجم عن إدراج معاصريه من الشعراء في رسالته هذه.

لكنه فاجئني بقوله إنه غاضب على أبناء جلدته الذين كادوا يتهمونه باختلاس "الكوميديا الإلهية" للشاعر الإيطالي دانتي! وأفصح عن غيظه بالقول: لقد حز في نفسي أن النّاقد الأصيل والفذ، "عبد الفتاح كيليطو"، ذكر في كتابه الموسوم "أبو العلاء المعري أو متاهات القول": "أننا لم نعد قادرين على قراءة رسالة الغفران بمعزل عن الكوميديا". فما القصد من هذا القول الغريب؟ هل يعني أن أبناء جيلي من الشعراء والكتاب والرواة والخطاطين، وطلاب العلم لم يفهموا ما تضمنته رسالة الغفران، وكان عليهم الانتظار لمدة تزيد عن القرنين حتّى يصدر دانتي "كوميدياته الإلهية"؟ ثم ماذا جاء به "دانتي" هذا حتّى تُفهم به رسالتي؟ وأردف قائلاً: حقيقة لا يمكن أن ننكر أنه قدم ملحمة شعرية تطير بأجنحة المجاز إلى الآخرة.

لكنها ظلت حبيسة روح دانتي التائهة والمذنبة التي تمجد فلسفة القرون الوسطى، كما فهمتها الكنيسة الكاثوليكية. أما رسالة الغفران فإنها ساحة للخيال والحوار يتجلى فيها الفكر الحر المجادل في المسائل الدينيّة واللّغوية والفلسفيّة، ويمتزج فيها الجد بالهزل بين النثر والشعر. أوقفت أبا العلاء عند هذا الحد حتّى لا يغيب عني في نرجسيته، ويردد ما قاله:

وإني وَإن كنتُ الْأَخير زمانه ... لآتٍ بما لم تَسْتطعه الأوَائل

وقلت له: أحمد ربك فلولا المستشرق الإسباني الأب "ميجويل أسين بلاسيوس" ما قرأ أحد من أهل لغة الضاد اليوم رسالتك المذكورة. فالفضل يعود إليه لأنه أخرج رسالتك من أنقاض النِّسيان. فبفضله استطعت دخول موسوعتي الإسلام، والانفرساليس. فتح فاه مندهشاً، ثم تَنَهَّدَ وقال: لعل بعض مللكم شككت في إيماني فسحبت دواويني من التداول أو أن بعض المتفائلين منهم حرموا قراءة مؤلفاتي لاعتقادهم أنني مفرط في التشاؤم. فقلت له وهل ما دوّنته من أشعار في "لوزمياتك" يملك من التشاؤم ما يوجد في كتاب "هكذا تكلم زردهشت" للشاعر والفيلسوف الألماني فرديك نتشه. فقاطعني قائلاً: "وماذا جاء به "نتشه" هذا؟ ألم يقل: "إننا لا نعتدي على شخص ما لمجرد النيل منه أو الإضرار به، بل أيضاً، من أجل الاستمتاع بالوعي بقوتنا؟ وواصل حديثه قائلاً: وهذا ما ذكرته في شعري إذ أكّدت أن الإنسان يظلم أخاه الإنسان في سبيل أمر تافه.

ولا سبب لذلك سوى التلذذ بقهر الآخر. هذا لا يعني أنني أتهمه بانتحال فلسفتي لأنه يؤمن بالإنسان الأعلى الذي يقول عنه أنه إنسان قوي التَّفْكِير والمبدأ والجسم. إنسان محارب وذكي، والأهم من هذا أنه شجاع ومخاطر. وأرى في هذا القول تمجيداً للقوة والسلطة والغطرسة التي أومن أنها مصدر التشاؤم. لم أستطع أن أقاطعه فاسترسل في الحديث قائلاً: أحمد الله أن تشاؤمي لم يقدني إلى الجنون كما فعل بـ"نتشه". وكلّ ما فعل بي أنه زاد في عزلتي عن الناس فبقيت رهن المحبسين، وجعلني زاهداً في الحياة. وقد قلت في هذا الباب ما يلي:

تعب كلّها الحياة فما أعـــ .. ـــجب إلا من راغـــب في ازديـــاد

إن حزنـــــاً ساعـــة المـــــوت أضعا .. ـف سرور ساعة الميلاد

فأجبته إن ما قلته من أشعار وما دوّنه "نتشه" من أفكار ليس تشاؤماً مقارنة بما تنشره، اليوم، الصحف وتبثه محطات الإذاعة وقنوات التلفزيون. فتناهى صوته إلى سمعي يقول: لقد أصبحتم مطية التشاؤم لأنكم لا تقرأون.

## ❖ الثّقافة الشفهيّة في العصر الرقمي ❖

يتساءل الكثير من المثقفين والباحثين، بنوع من التشاؤم، عن وضع بلدان العالم الثالث وهي تنتقل إلى العصر الرقمي دون أن تقضي على الأميّة المتفشية في صفوف مواطنيها، ناهيك عن الأميّة الرقميّة، أي القدرة على التعامل مع الكمبيوتر بمهارة وكفاءة. بل يذهب بعضهم إلى حد التأكيد على أن التكنولوجيا الرقمية تعمق التفاوت في صفوف مواطني البلد الواحد بين الذين يملكونها والمحرومين من اقتنائها، بل يعتقدون أنه يشمل، أيضاً، التفاوت في القدرات على فهم الثّقافة الرقميّة، بما تفيض به من منتجات إعلامية وتعليمية وترفيهية، واستيعابها.

ويعتقد أن حظ الأشخاص الذين عاشوا وترعرعوا في ظل الثّقافة المكتوبة من استيعاب هذه الثّقافة يكون أوفر. لكن للأخصائي في الأمراض العقلية، والمحلل النفساني الفرنسي، سارج تسيرون، رأي آخر أقل تشاؤماً. إذ يؤكد أنه على الرغم من عدم وجود الاتّصال المكتوب في الثّقافة الشفهية إلا أن ما تنتجه هذه الثّقافة من الحَكِيِّ يأخذ اتجاهاً خطياً، أي يسرد بتسلسل من البداية إلى النهاية. فالحاكي الذي يسرد الحكايات والأساطير يفعل ذلك بالاعتماد على الصور، إذ ينتقل من صورة إلى أخرى إلى غاية نهاية الحكاية.

وإذا تطلب الأمر منه إعادة سردها فيحكيها بطريقة مختلفة تكاد تكون مغايرة، بهذا القدر أو ذاك، للحكاية الأولى. لذا يعتقد هذا الطبيب أنه بإمكان الثقافات الإفريقيّة الانتقال، بسرعة ويسر، من الثّقافة الشفهيّة إلى الثّقافة الرقميّة، لأنه يؤمن بوجود شيء من الثّقافة الشفهيّة في الثّقافة الرقميّة. ولو سايرنا "تيسرون" فيما ذهب إليه، فيمكن القول إن قراءتنا للرواية المطبوعة لا تتغير مهما عدنا إلى قراءتها أكثر من مرة. فستظل مقدمتها هي ذاتها، وتبقى خاتمتها على ما هي عليه. وهذا خلافاً لمنتج الثّقافة الرقميّة الذي يتشَكَّل محتواه في كلّ قراءة حيث يتبدل مضمونه ويتغير كلما أعاد "القارئ قراءته".

وذلك لأن كتابة النّصّ وصياغته بلغة متعدّدة الوسائط لا يتم بالطريقة الخطية والنمطية التي تحدثنا عنها أعلاه. وقد أخذ الإنتاج السمعي-البصري هذا المنحى، حسب الطبيب ذاته، حيث شرع الساهرون على إنتاج المسلسلات التلفزيونيّة وإخراجها في الاستعانة باقتراحات المشاهدين لوضع تكملة لحلقات مسلسلاتهم. وبهذا يكون للمتلقي رأياً في صياغة تطورات المسلسلات وخواتمها. بل إن بعض كتابها أصبحوا يستلهمون تكملة حلقاتها بما يرسل لهم من تغريدات من موقع شبكة تويتر، ومن النقاش الذي تثيره الحلقات الأولى من مسلسلاتهم في بقية مواقع الشبكات الاجتماعيّة.

أعتقد أن ما تقدم به الطبيب "تسرون" بحاجة إلى مناقشة، وذلك لأن الباحث في علوم الإعلام والاتّصال "لوسيان لوسيف" رأى أن ما أصبح يعرف بالعالم الافتراضي، الذي يختلف عن العالمين الواقعي والخيالي، ظهر في بدايته الأولى في الأدب بشقيه الشفهي والمكتوب. فأبطال الروايات ليسوا كلّهم من وحي الخيال، وليسوا كلّهم كائنات واقعية يمكن أن نلتقي بها بمجرد الانتهاء من قراءة رواية ما، إنهم كائنات افتراضية.

لكن أعتقد أن المشكل العويص الذي يواجه أبناء الثّقافة الشفهيّة في انتقالهم إلى الثّقافة الرقميّة لا يكمن في إدراك البعد الافتراضي بل في التعامل مع الصُورَة التي تملأ الشاشات المختلفة. فالكثير منهم، وربما حتّى الذين أخذوا قسطاً كبيراً من الثّقافة المكتوبة، ما زالوا يعتقدون أن الصُورَة ليست سوى وثيقة إثبات وجود ما يظهر فيها، أي أنها دليل على وجوده. لذا نجدهم يتعاطون معها كواقع ملموس. ويقميونها وفق الثنائية التي شرحها الطبيب المذكور: صحيحة وخاطئة، أي أن ما تتضمنه حقيقي وله وجود فعلي في الواقع أو عكس ذلك. فالثّقافة الرقميّة قضت على

هذه الثنائيّة، إذ أذابت الاختلاف بين الصُّورَة ونسختها لتصبح شيئاً واحداً. ولم تعد نسخة من الواقع بقدر ما هي وجهة نظر فيه قبل أن تتعرض لأي تعديل أوتغيير أوحذف وإضافة. لذا لم تعد تملك قيمة مرجعية أو إحالية للواقع. تأسيساً على هذا رأى الطبيب ذاته أن الصُّورَة أصبحت تُقيّم بالنَّظَر إلى مدى صوابها وليس واقعيتها. هكذا وجدت بعض المؤسسات الإعلاميّة صعوبة إضافية في التعامل مع الصُّورَة. هل تصدق كلّ الصور التي تُرسل لها فتبثها أو تنشرها؟ وكيف تتأكّد من مصداقيتها؟ أما أغلبية الجمهور فلا زالت تتعامل مع الصُّورَة الرقمية من منظور الثنائية المذكورة، وتعاني من صعوبة اكتشاف حجم التلاعب بها، خاصة إذا استخدمت دون وضعها في السياق الذي أنتجت فيه. فمعنى الصُّورَة أو أي رسالة إعلامية يتضح أكثر من خلال سياقه.

لذا نحن لسنا بحاجة إلى محو الأمية الإلكترونيّة فقط، بل مطالبون، أيضاً، بامتلاك أدوات معرفية للمساهمة في الثّقافة الرقمية وتسخيرها لخدمة ثقافتنا.

## ❖ المعنى غير العادي لكلمة "عادي" ❖

شعرت بالشفقة على مراسلة التلفزيون المبتدئة التي وقفت أمام الكاميرا لتسجل انطباعات الأطفال الذين قدموا للمخيم الصيفي من مختلف مناطق الجزائر. بعضهم لم يسبق له أن شاهد البحر من قبل. فطرحت عليهم، تباعاً، الأسئلة ذاتها: هل أعجبك المخيم؟ هل سبحت في البحر؟ هل لعبت مع أصدقائك؟ وكان جوابهم ذاته باللّغة الفرنسيّة لا يتغير: (Normal). فبدا التوتر على محياها، ولسان حالها يقول كيف لي أن أستكمل الثواني المتبقية للمراسلة ولا أحد منهم تبرع بإضافة كلمة؟ في هذه اللحظة بالذات تذكرت الكاتب البرتغالي، ذو الأصول البربرية، خوزيه سارامغو، الحائز على جائزة نوبل للآداب، الذي قال: تكاد اللّغة أن تموت كلّ يوم، وتموت الثّقافة كلّ يوم.

بالطبع، يحق للمراسلة المذكورة أن تتوتر لأنها لم تذهب إلى المخيم الصيفي لاكتشاف العادي، كما فعل الشاعر الجزائري، عمر مرياش، في ديوانه الذي يحمل العنوان ذاته. والذي يقول عنه: إن اكتشاف العادي هو تعرية لما هو مزور، مغشوش، مشوه، مسكوت عنه، محرف. لكن ما دهى أطفالنا حتّى أصبحوا يرون أن كلّ شيء عادي؟ وفقدوا الاندهاش الذي يستولي على الأطفال في الغالب. الاندهاش مما يسمعون ويشاهدون، ويشمون، ويتذوقون. هل كبر أطفالنا قبل الأوان، فطبق عليهم ما قاله الشاعر عمر بن أبي ربيعة زوراً:

إذَا بَلَغَ الفِطَـام لَنَا صَبِـيٌّ ... تَخِـرُّ لَهُ الجَبَـابِرُ سَاجِدِيْنَـا

ما أقلق المراسلة المذكورة في إجابة الصغار أقلق غيرها مع الكبار الذين يبدو أنهم أضربوا عن الاندهاش. وأضحوا لا يتعجبون من هول ما يسمعون، ومن فظاعة ما يجري في العالم. وكأنهم يحتجون بإضرابهم هذا على الفيلسوف اليوناني سقراط الذي أكّد أن الدهشة هي بداية الفلسفة.

أين ذهبت دهشة الجزائري؟ أو بالأحرى لماذا فقد الجزائري القدرة على التعجب والاستغراب؟ هل أن الأمر يتعلق بعلاقته المتوترة مع اللّسان؟ أي أنه يعاني من عجز لغوي أفقده القدرة على التعبير عما يدهشه أو البرهنة عليه؟ ربما الأمر يتعدى اللّسان ليطرح على مستوى آخر يتعلق باقتناعه بعدم الجدوى من الاندهاش.
يرى الفيلسوف الفرنسي "جيرار غيوو" أن الاندهاش يعبر عن رغبة في المعرفة التي تولد عندما نرى أو نسمع ما يثير دهشتنا أو يفتننا دون أن نعرف السبب، أو أن استيعاب السبب يتجاوز قدراتنا الفكرية. فالاندهاش لا ينم عن جهل، بل يُعّد مدخلا للمعرفة. فمن يندهش يتعلم شيئاً جديداً لم يتخيله. وبهذا تثير الدهشة فينا الفرح والمتعة.
لم تفقد كلمة "عادي" وحدها معناها الأصلي لدى الجزائرين، بل لحقتها كلمة غير عادي، التي ضاعت دلالتها بفعل قلة العزيمة، وحتّى الكسل: ألا يقول بعض الجزائريين "مخك يحبس"؟
إن تغييب "غير العادي" في أحاديث الجزائريين، بصرف النَّظَر عن سنهم أو جنسهم، نجم عن حالة من التعود والألفة مع اليومي والانسجام مع الروتين والاستكانة إليه. ربما يفسر بعضكم هذا الواقع بالعامل السياسي ليخلص إلى القول إن الجزائري، الذي يئن تحت ثقل متاعبه اليومية، يستعمل كلمة عادي للتعبير عن فقدانه الأمل في التغيير، وأنه لا ينتظر شيئاً. وأن لا شيء أصبح يهمه أو يعنيه . فكلمة "عادي" لدى الجزائري لا تعني الطبيعي فقط، بل تدل، أيضاً، على نوع من الاستقالة بفعل التشاؤم الذي أصبح أمله الوحيد! أو تفصح عن شكل من الرفض السلبي الذي يقف عند عتبة الغضب. والتشاؤم مثل الغضب كلاهما يصادر الاندهاش.

لقد انشغل الكثير من الفلاسفة والمفكرين بالأسطورة وتساءلوا عن الأسباب التي أدت لظهورها. فالبعض رأى أن وجودها اقترن بعجز الإنسان عن تقديم التفسير العلمي للعالم. والقليل منهم تساءل عن سر بقائها حية في وجدان الشعوب وطقوسها رغم تطور العلوم التي قدمت إجابات عديدة لألغاز العالم والطبيعة.
والإجابة عن هذا السؤال تكمن في مقدرة الأسطورة على الإدهاش وإثارة الإعجاب. فهل تملك وسائل الإعلام المعاصرة، باعتبارها منتجة الأساطير الحديثة، هذه المقدرة؟ فعندما تقوم هذه الوسائل بتتفيه الأحداث الجسام وغير المعقولة وتجترها فالجمهور يتعود عليها بفعل التكرار، فيتعامل معها كشيء عادي ومألوف. وعندما تتجاهل القضايا الأساسية والظواهر الخطيرة فمعنى هذا أنها تعتبرها ظواهر عادية لا تلفت الانتباه. وعندما يتربى الجمهور في كنف وسائل الإعلام التي تخاطبه دائماً بالقول "تمام أفندم"، على قول المصرين؛ أي أن الأمور عادية، وليس بالإمكان أبدع مما كان، فيصاب بالعدوى، ويصبح كلّ شيء عادياً في نظره. لذا يجب الاندهاش من فقدان الجزائريين القدرة على الاندهاش. فالإدمان على عدم الاندهاش لا يبلد الإحساس فقط، بل يفقدنا القدرة على الملاحظة. وأخشى أن ننتهي إلى ما قاله الروائي البرتغالي خوزيه سارامغو، في رواية "العمى": لا نرى بعضنا ولا نرى أنفسنا".

